جمعية أطاك المغرب
عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الدّيون غير الشرعية

نساءُ المغْرب
في زمن العولمة

الناشر: جمعية أطاك المغرب – عضو الشبكة الدولية للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية
الإيداع القانوني DL: 2018MO0829
الرقم الدولي المعياري للكتاب
ISBN: 978-9920-9547-1-6
تاريخ الإصدار: فبراير 2018
الإخراج الفني: بولعلام محمد
المطبعة: sudpub communication
ثم طبع هذا الكتاب بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ.
مضمون الكتاب هو من مسؤولية جمعية أطاك المغرب ولا يعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

This publication was supported by the Rosa Luxemburg Stiftung
The content of this publication is the sole responsibility of ATTAC and does not necessarily reflect a position of RLS

الفهرس

تقديم.....7
المحور الأول: النتائج الوخيمة للتقويم الهيكلي على التعليم.....11
أولا: برامج التقويم الهيكلي، سبب رئيسي في تأخر التعليم بالمغرب.....12
ثانيا: العمل بتوجيهات وتوصيات المؤسسات المالية.....14
1) الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أهداف براقة لتمويه الهجوم.....15
2) إصلاحات توسع الخوصصة وتعمق الفوارق الاجتماعية في التعليم.....16
3) حصيلة ثلاثة عقود من الخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية في قطاع التعليم.....18
ثالثا: النساء أولى ضحايا السياسات التعليمية.....20
1) اللامساواة في التعليم، أحد أبرز مظاهر التمييز ضد النساء بالمغرب.....20
2)اللامساواة في التعليم ما بعد سنوات التقويم الهيكلي 22
3) ارتفاع معدلات الأمية في صفوف النساء أبرز تجلي للامساواة في التعليم..... 23
رابعا: عوامل مفسرة للامساواة بين الجنسين في التعليم.....25
خامسا: ما السبيل لضمان تعليم مجاني عمومي وجيد، يقوم على المساواة؟.....28
المحور الثاني: العولمة الرأسمالية: أية انعكاسات على النساء في سوق الشغل في المغرب؟.....30
I. بنية اقتصادية هشة.....31
II. النساء و سوق الشغل: تطور محدود.....32
1) ضعف معدل النشاط والعمل لدى النساء.....32
2) عمل نسائي غير معترف به.....34
3) البطالة معضلة شبيبية ونسائية.....35
III. النساء في سوق الشغل: هشاشة وتمييز 37
1) عمل نسائي أكثره غير مؤدى عنه.....38
2) «أنشطة مستقلة» تعمق تبعية النساء..... 38
3) رقم مريب.....39
4) النساء والعمل المأجور: نسب دالة.....40
5) الهشاشة.. نسائية أساسا.....40
6) النساء العاملات: ميز في الأجر والحماية الاجتماعية.....41
7) شروط عمل قاسية.....41
8) الحضانة: حبر على ورق.....42
9) العمل النقابي.....43

خلاصة.....43
ملحق المفاهيم والتعاريف.....44
المحور الثالث: خوصصة الصحة العمومية وعواقبها على النساء بالمغرب.....46
القسم الأول: عرض الخطوط الرئيسية لخوصصة قطاع الصحة العمومية.....47
1) التراجع عن مجانية الصحة العمومية والتمهيد لخوصصتها.....47
2) هجوم سنة 2011 يفتح المجال لخوصصة المستشفيات.....49
3) مراجعة قانون مزاولة مهنة الطب للدفع بخوصصة الصحة 53
القسم الثاني: معاناة النساء بسبب الطابع الطبقي للصحة.....55
1) تفاوت في متوسط أمد الحياة بالمغرب لفائدة الأغنياء.....56
2) ضعف الجهاز المناعي لدى الساكنة المنتمية للطبقات الشعبية.....57
3) عدم القدرة على ولوج الخدمات الطبية.....59
القسم الثالث: معاناة النساء بسبب الميز القائم على النوع في الولوج لخدمات الصحة.....64
1) الميز في الشغل عائق لولوج الصحة.....65
2) الميز في التعليم عقبة لولوج الصحة.....66
3) العنف الذكوري خطر مهدد لصحة النساء.....66
4) زواج القاصرات مخاطر صحية محدقة بالطفلات والمراهقات.....67
5) المخاطر الصحية لعدم الاعتراف بالإجهاض الإرادي للحمل.....67
6) تجليات الأضرار النفسية لاضطهاد النساء.....68
القسم الرابع: للدفاع عن صحة النساء محاور للنضال النسائي.....69
1) النضال ضد سيطرة النظام الذكوري.....69
2) النضال ضد الإصلاح النيوليبرالي للصحة العمومية.....70
المحور الرابع: النساء في مواجهة مخاطر العولمة، العاملات الزراعيات نموذجا...73
I. لمحة سريعة على منطقتين فلاحيتين رئيسيتين موجهتين نحو التصدير.....73
1-1) فلاحة رأسمالية موجهة للتصدير.....75
2-1) تركّز الأراضي.....77
3-1) إنهاك للأراضي واستنزاف للمياه الجوفية.....79
4-1) تشغيل يد عاملة مهمة.....79
II. استغلال مفرط.....80
التشغيل.....80
النقل.....81
ساعات العمل.....82

الأجور.....82
عقودالعمل.....84
التغطية الصحية والاجتماعية.....84
شروط العمل.....85
التحرش الجنسي.....86
III. تأنيت العمل عنصر بنيوي في الفلاحة التجارية.....87
قساوة المهام.....88
القادمات لأول مرة لسوق الشغل.....89
IV. عمل النساء والعنف الذكوري.....90
V. تنظيم وآفاق النضالات.....93
العمل النقابي في سوس.....93
قافلة تضامنية.....94
VI. خلاصة: ولوج النساء للعمل هل هو حقا ولوج إلى الحداثة؟.....95
المحور الخامس: خدعة التنمية الموجهة للنساء.....98
تقديم.....98
التنمية وسياقها في الحالة المغربية.....99
1) تدهور الأوضاع الاجتماعية: خروج للنساء للعمل.....102
2) توسع بطالة النساء.....104
إملاءات ليبرالية مغلفة بخطابات تنموية عمقت فقر النساء.....105
1) القروض الصغرى نظام تمويلي لاغتناء الأغنياء.....105
2) التعاونيات النسائية: رهان تنموي ترقيعي لا غير.....106
3) برامج محو الأمية: أفق مسدود وسط نظام تعليمي مأزوم.....107
4) البرامج التنموية المتبعة لم تزد النساء إلا فقرا.....109
المؤسسات المالية العالمية تفشل في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية فهل تنجح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟.....111
1) الصحة الإنجابية في المغرب: فشل في بلوغ الأهداف المتوخاة.....112
2) السياسة الصحية للدولة المغربية تقف حاجزا أمام تحسين مستوى الصحة الإنجابية للنساء.....113
3) خوصصة الصحة يحول دون وصول النساء إلى الخدمات الصحية.....114
4) برامج حكومية لتحقيق الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتموقع في مراتب متأخرة.....116
خاتمة.....119

المحور السادس: مشاركة النساء في الاحتجاجات.....122
تقديم.....122
نساء سيدي إفني نموذج الكفاح والقتال المستميت.....123
حركة 20 فبراير حضور نسائي وازن.....124
نضال نساء ضحايا القروض الصغرى نضال ضد المقاربات الفاشلة.....124
نضالات السلاليات نضال ضد الإقصاء والتمييز.....125
نضال نساء أيت سخمان دفاعا عن الأرض.....126
عودة الريفيات إلى الساحة من أجل رفع التهميش.....126
نضالات النساء العاملات ضد جشع الرأسمال.....127
نساء إيميضر رمز الصمود والمقاومة.....128
خاتمة.....129

تقديم:

إنّ للعولمة الرأسمالية تأثيراتٍ متناقضة على المجتمعات والأفراد وعلى النساء بشكل خاص. فهي من جهة تفتح للنساء آفاقا وأوضاعا جديدة تطور خبراتهن، ومن جهة أخرى تخلق شروطا جديدة لاضطهاد النساء وتحافظ عليه وتستفيد منه.
فَرَض السعي المحموم لتوسيع نظام الانتاج والتوزيع الرأسماليين على المستوى العالمي وتوطيد منطق السوق الليبرالي ليشمل كل مناحي النشاط الانساني (الانتاجية والخدماتية والمالية والاستهلاكية والثقافية والاجتماعية...)، إجراء تغييرات هيكلية في البنى الاقتصادية والاجتماعية لدول الجنوب. وتشرف المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي على التخطيط والهندسة لتلك التغيرات الهيكلية. فمنذ ثمانينيات القرن الماضي، مع انفجار أزمة المديونية، فُرضت على دول الجنوب برامج سميت تقويما هيكليا دمرت الخدمات الاجتماعية وأطلقت سلسلة تغيرات في البنية الاقتصادية. وهو ما سيتعمق لاحقا مع الاتفاقيات الموقعة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، كاتفاقية تجارة الخدمات (AGCS)، التي سمحت بتعميق سيرورة خوصصة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ومرونة علاقات الشغل.
ولأن نساء الطبقات الشعبية هن المسؤولات بشكل رئيسي عن إعادة إنتاج قوة العمل (العمل المنزلي وتربية الأطفال والعناية بالمرضى والمسنين..)، فإن الهجوم على الخدمات الاجتماعية يجعلهن أول من يدفع الثمن من خلال تدهور شروط حياتهن وتضخيم عبء عملهن المجاني. هذا إضافة الى أن الثقافة الذكورية السائدة في دول الجنوب تجعلهن في مرتبة دونية داخل الأسرة؛ فعندما تُلغى مجانية التعليم والصحة تكون الفتيات أول من يُسحب من الدراسة و يُحرمن من العلاج كما يتضررن بفعل موقعهن في سوق العمل.
إنّ نمط الإنتاج الرأسمالي، إذ يُؤدي، بوتيرة غير مسبوقة في التاريخ، إلى توسيع علاقات الإنتاج الرأسمالية بخطى حثيثة وزعزعة البنيات القديمة (فك القيود التي تعيق النساء عن الخروج للعمل أو عن ممارسة أنشطة مُدرة للدخل للتخفيف من عبء الأسر جراء مخلفات تدمير الخدمات العمومية)، يَحرص على الحفاظ على القسمة الجنسية والاجتماعية للعمل التي تُؤسس لاضطهاد النوع (لضمان مجانية إعادة إنتاج قوة العمل والرفع من معدل فائض القيمة).
إن التناقض بين الرغبة في زعزعة البنيات الاجتماعية القديمة و ضرورة الحفاظ

على القسمة الجنسية والاجتماعية للعمل، هو ما يفسر الاهتمام بأوضاع النساء المطبل له بكثرة من قبل البنك العالمي وأممه المتحدة.
هكذا انتقل خطاب البنك العالمي وأبواقه من الحديث حول «فقر النساء» إلى «إدماج النساء في التنمية» وصولا إلى «تمكين النساء». لم يكن التركيز على النساء في برامج الأمم المتحدة مسألة بريئة ولا صَحوةَ ضمير «نوعية» [نسبة للنوع الاجتماعي]، بل استراتيجية تخدم مصلحة الرأسمال الدولي على الخصوص في توفير يد عاملة رخيصة متحررة من عقلية المكوث بالبيت.
هذا هو السياق الذي جاء فيه ما يسمى «الأهداف الإنمائية للألفية» الصادرة عن الأمم المتحدة في شتنبر 2000، التي تتضمن أهادفا منها «تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة»، و«تحسين خدمات الصحة الإنجابية».
وقد استطاع البنك العالمي بخطابه حول المساواة والتنمية أن يستقطب لِصَفه قسما من الحركة النسائية ويدمجها في منظوره الليبرالي.
والمغرب مثل باقي البلدان الخاضعة للسيطرة، طبق ويواصل تطبيق كل البرامج الليبرالية التي عصفت وماتزال بالخدمات العمومية (صحة وتعليم وسكن ونقل وماء وكهرباء..) وهو ما كان له نتائج كارثية على الطبقات الشعبية وبالأخص النساء.
وسيرا على توصيات البنك العالمي، قام النظام المغربي بتطبيق كل الوصفات «التنموية» المستهدفة للنساء. وبرهن في هذا المجال بالضبط أنه جدير فعلا بلقبه كتلميذ نجيب للمؤسسات المالية العالمية بحرصه على التتبع الحرفي لمنطقها ومنظوراتها ومقترحاتها وآلياتها وحتى لجهازها المفاهيمي.
هذا هو الاطار الذي يمكن ضمنه فهم جوهر وحدود ما اعتبر «توجها حداثيا للعهد الجديد» ابتداء بما سمي «خطة وطنية لإدماج المرأة في التنمية»(2000) و«مدونة الأسرة»(2004) وباقي التعديلات التي همت عددا من التشريعات القانونية المكبلة للنساء في القانون التجاري و قانون الجنسية(2007) والقانون الجنائي(2014).
إن هذه التعديلات القانونية، على أهميتها كخطوة إلى الأمام، تظل خطوة مترددة جزئية ومبثورة ولم تمس أساس الثقافة الذكورية. فتقسيم الأدوار الاجتماعية بين الجنسين لازال محصنا وساريا ومحتفى به، ومازالت هناك قوانين تمييزية صارخة ضد النساء، فمدونة الاسرة تستمر في تكريس اللامساواة تجاه المرأة لاسيما في بنود الطلاق والتعدد والإرث. والدولة مستمرة في تحفظها على بعض بنود اتفاقية مناهضة كل اشكال التمييز ضد النساء (CEDAW)، وقانون الاجهاض يحرم المرأة من حقها في التحكم في جسدها. هذا علاوة عن أن الثقافة الذكورية تخترق كل أوجه الواقع في المسجد والأسرة والإعلام... ويشكل ارتفاع العنف والتحرش

الجنسي وتزويج القاصرات الوجه الأبرز للاامساواة والسيطرة الذكورية.
وضمن ذات الإطار أيضا يمكن فهم ما سمي»مبادرة وطنية للتنمية البشرية»(2005) و«أنشطة مدرة للدخل» و«تعاونيات نسائية» و»تمويل أصغر»، وكل الجعجعة الرسمية المنافقة حول مقاربة «النوع».
فالحلول «التنموية» الاقتصادية المقدمة لنساء الطبقات الشعبية لم تعوض لا نقص الشغل ولا تدمير مناصب الشغل القارة. فالرهان على مشاريع التشغيل الذاتي و التعاونيات وتمكين النساء من القروض الصغرى لن يستطيع انتشال النساء من الفقر لأنها لن تعوض دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية العمومية كما لا يمكن لصندوق الأرامل أن يعوض تخلي الدولة عن دعم المواد الاساسية. وتشهد الاحداث الاخيرة -وفاة 15 امرأة بهوامش مدينة الصويرة وامرأتين بمعبر سبتة- على حجم الكارثة الاجتماعية التي يتجه صوبها المجتمع المغربي والتي دق ناقوسها هذا الإذلال والتدافع من أجل الحصول على لقمة عيش.
أما البرامج والإصلاحات المرتبطة بالتعليم والصحة، فيحكمها منطق نيوليبرالي متطرف ما تزال ويلاته وحلقاته متواصلة أمامنا الى اليوم هدفه القضاء على ما تبقى من طابعهما العمومي والمجاني وتحويلهما الى سلعة في سوق الخوصصة النيوليبرالي. إن التقدم النسبي الذي يلاحظ في بعض مؤشراتهما الكمية، إنما يعكس حجم الخراب الذي كان عليه الوضع جراء عقود من التقشف والقهر، أكثر مما يعكس تطورا فعليا لمستوى هذه الخدمات. فبالنسبة للتعليم لم تتحقق أيٌّ من الوعود الكمية التي أطلقها الميثاق الوطني حول التعميم ومحو الأمية، بينما واصل مستوى التعليم تدهورا خطيرا لم يسبق له مثيل لكلا الجنسين. وبالنسبة للصحة، فالخدمات الصحية متردية ولازالت معدلات وفيات الامهات والأطفال، مثلا، مرتفعة مقارنة بدول مجاورة. إن التطور الكمي الذي ينبغي الاقرار أنه تحقق فعلا بل واتخذ أبعادا نوعية هو التطور الملفت والمتواصل لتغلغل القطاع الخاص في القطاعين معا ومستوى الهشاشة الذي غزا قطاع التعليم أساسا. لاغرابة.. فالمنطق والهدف هو بالضبط تدمير هذه القطاعات بما هي خدمات عمومية.
لكل ذلك، لم تكن صدفة أن تتقدم النساءُ صفوف الاحتجاجات الاجتماعية التي يعرفها البلد؛ فالنساء حاضرات بقوة في الاضرابات العمالية، وفي أغلب الاحتجاجات في المناطق الأكثر تهميشا في الصحة والماء والتعليم، وعرفت مشاركة ملفتة للنساء على الرغم من كونها مناطق محافظة كطاطا 2005 وايفني 2008 والريف وزاكورة وجرادة مؤخرا. نفس الأمر ينطبق على نضالات الشباب ضد البطالة ومن أجل الحق في التعليم. كما برزت نضالات جديدة ككفاح النساء السُّلاليات من أجل الحق في

الأرض ونضالات النساء ضحايا مؤسسات القروض الصغرى.
تِلكم، في نظرنا، أسس وأوجه انعكاسات العولمة الليبرالية على نساء المغرب، التي حاولنا تسليط الضوء عليها في هذا الكتاب من خلال تناولنا لواقع الصحة والتعليم والشغل، وعبر بحث ميداني حول أوضاع العاملات في القطاع الزراعي بسوس واللوكوس وآثار تأنيث هذا القطاع على حياة النساء وعلى التقسيم الجنسي للأدوار والتمثلات الاجتماعية. كما سنقف عند مشاركة النساء في النضالات الشعبية، وعند طبيعة وحصيلة النموذج التنموي الموجه للنساء.
إن هذا الكتاب، الذي يصدر عن لجنة نساء أطاك المغرب، هو استمرار للجهد الدراسي الذي تُوج بإصدار كتاب حول القروض الصغرى بالمغرب في مارس 2017، ويندرج في إطار شعار ومبدأ جمعيتنا «الفهم من أجل المواجهة». إن هدفنا هو المساهمة في فهم الأوضاع الحية والمتغيرة باستمرار التي تجري ضمنها نضالات النساء، وفي خلق التراكم الضروري لمهمة بناء حركة نسائية جذرية تدمج مطالب التحرر الخاصة بالنساء ضمن منظور تحرري شامل ضد الذكورية والرأسمالية.
إنه، لذلك، موجه أساسا لكل النساء المنخرطات في هذه المهمة وتلك النضالات من مختلف المواقع، ولكل النساء الشابات اللواتي يتلمسن الطريق نحو تحررهن، ولكل المناضلين من أجل مجتمع الحرية والعدالة والمساواة والكرامة.
في الأخير يهُمنا، في لجنة نساء أطاك المغرب، أن نتوجه بالشكر والامتنان العميقين لكل رفاقنا في الجمعية ولكل من ساهم من قريب أو بعيد في إصدار هذا الكتاب.
لجنة نساء أطاك المغرب

المحور الأول:

النّتائج الوخيمة للتّقويم الهيكلي على التعليم، النساء أكبر المتضررات

بقلم: فاطمة الزهراء البلغيتي

فرضت المؤسسات المالية الدولية، ولاسيما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إعادة هيكلة اقتصادات بلدان الجنوب، لتوجيه مواردها المالية لتسديد الديون العمومية التي انفجرت أزمتها في بداية الثمانينات. كما ترمي هذه السياسات لتعميق تخصص هذه البلدان في تصدير المواد الأولية المعدنية والفلاحية.

شرع النظام الحاكم بالمغرب، ابتداء من سنة 1983، بتنفيذ توصيات كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي القاضيتان بتقليص النفقات العمومية الموجهة للخدمات الاجتماعية العمومية، بدعوى الحفاظ على التوازنات المالية. وهكذا ستتوالى بالتدريج مجموعة إجراءات تضرب مكسب الولوج المجاني لتعليم العمومي، أبرزها ما يلي: تقنين تسجيل الموظفين في الجامعة في سنة 1982، إحداث رسوم التسجيل في الجامعة في سنة 1983، مما نتج عنه تضخم عدد المطرودين ابتداء من سنة 1984، ثم إصلاح 1985 القائم على انتقائية شديدة في التعليم العالي وتشجيع التعليم الخاص والتكوين المهني والسماح بتكرار سنة واحدة فقط في الثانوي، وخفض عدد منح الدراسة بالخارج وتحميل الشغيلة التعليمية ساعات عمل مجانية وتشجيع التعليم العالي الخاص. بتطبيق هذه الإجراءات تقلصت الميزانية الموجهة للتعليم ما بين 1983 و1989 إلى 11%[1].

واصل المغرب، بعد ذلك، في ظل تزايد ضغط المؤسسات المالية العالمية تدمير التعليم كخدمة عمومية، ففي سنة 1993 قرر الحد من المنح المخصصة للتعليم العالي وتشكيل لجنة وطنية لإصلاح التعليم في 1994 غير أن تقريرها لم يجرأ بعد على المس بالطابع المجاني للتعليم. وجاء تقرير البنك العالمي حول

1 - ***Rapport alternatif soumis par la Coalition Marocaine pour l'Education Pour Tous***, la Fédération Nationale des Associations de Parents d'Elèves au Maroc, la Global Initiative for Economic Social and Cultural Rights, le Mouvement Anfass Démocratiques, Bayti, l'Union des Etudiants pour le Changement du Système Educatif, ainsi qu'ATTAC/CADTM Maroc. au groupe de pré-session du Comité des Droits Economiques Sociaux et Culturels de l'Organisation des Nations Unies à l'occasion de sa considération d'une liste de questions au Maroc lors de la 55e session du comité.

التعليم بالمغرب في سنة 1995 ليحث الدولة على التخلي عن تمويل التعليم وتحميل الطلاب وأسرهم تكاليف تعلميهم وتقليص تعميم المنح وتوجيهها فقط للمتفوقين والمحتاجين. يعد تقرير البنك العالمي لعام 1995 الموجه الأساسي لكل الإصلاحات التي باشرها النظام الحاكم فيما بعد في مجال التعليم، بدءا بإصلاح 1996 حتى صدور ما سمي بالميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000. عمقت هذه الإصلاحات مسلسل خوصصة التعليم وجعلته مجالا للاستثمار. وسيتكرس هذا التوجه بتبني المغرب للاتفاق العام حول تجارة الخدمات التي تفرض على الدول الموقعة جعل الخدمات العمومية مجالا للاستثمار الخاص وإزالة العراقيل التي تخل بمبدأ المنافسة. يعني ذلك، فتح الباب على مصراعيه أمام الرساميل الخاصة المحلية والأجنبية بهدف تحويل التعليم إلى سلعة، حيث تكون الغاية تحقيق الأرباح على حساب ملايين الفقراء الذين سيحرمون من ولوج تعليم مجاني. ستستهدف الاستثمارات الخاصة في مجال التعليم أبناء الأسر الغنية دون سواهم، نظرا لأن الشروط الاجتماعية والاقتصادية الميسرة لأسرهم تستجيب لمنطق الخدمة مقابل الأداء المدر للربح. وفضلا عن ذلك، يغير هذا المنطق، جذريا، مضمون التعليم وأهدافه.

تعد النساء الأكثر تضررا من الهجوم الشامل والمتواصل على الحق في التعليم العمومي. إن تضرر النساء بقدر أكبر من الرجال يعود أساسا إلى معاناتهن من السيطرة الذكورية التي تحافظ على اللامساواة وتعيد إنتاجها وتجعلهن، من جهة أخرى، الأكثر معاناة من الفقر والتهميش وغياب دخل قار كفيل بحفظ كرامتهن وضمان استقلالهن المالي. لكن قبل استعراض مظاهر اللامساواة في الولوج إلى التعليم العمومي، ينبغي التطرق أولا للحصيلة الإجمالية لبرنامج التقويم الهيكلي في مجال التعليم، وما تلاها من إصلاحات نيوليبرالية أخرى.

أولا: برامج التقويم الهيكلي، سبب رئيسي في تأخر التعليم بالمغرب

عرف التعليم بالمغرب تدهورا سريعا في مستويات التمدرس في بداية الثمانينيات، فترة الشروع في تطبيق سياسات التقويم الهيكلي. فبينما تواصل تزايد أعداد المسجلين في الثانوي بسبب وصول الأعداد المسجلة قبل فترة الثمانينيات، تراجع عدد الأطفال المسجلين بالابتدائي، حيث شهد تقهقرا ملحوظا ما بين سنتي 1983 و1984 والذي تواصل حتى أواسط التسعينات[1]. وسيكون لهذا التأخر بالغ الأثر على مستقبل ومستويات التمدرس في صفوف الأطفال، الذين حرموا من ولوج التعليم الابتدائي في هذه المرحلة بأعداد متزايدة. ويعد المغرب بالمقارنة مع بلدان

1 - Education au Maroc, analyse du secteur, UNESCO, Bureau multipays pour le Maghreb, 2010

المنطقة أكثرتأخرا في أعداد المتمدرسين، مما يدل على أن المغرب طبق وبشكل صارم توجيهات المؤسسات المالية وأعطى مثال التلميذ النجيب في الالتزام بهذه الإملاءات.

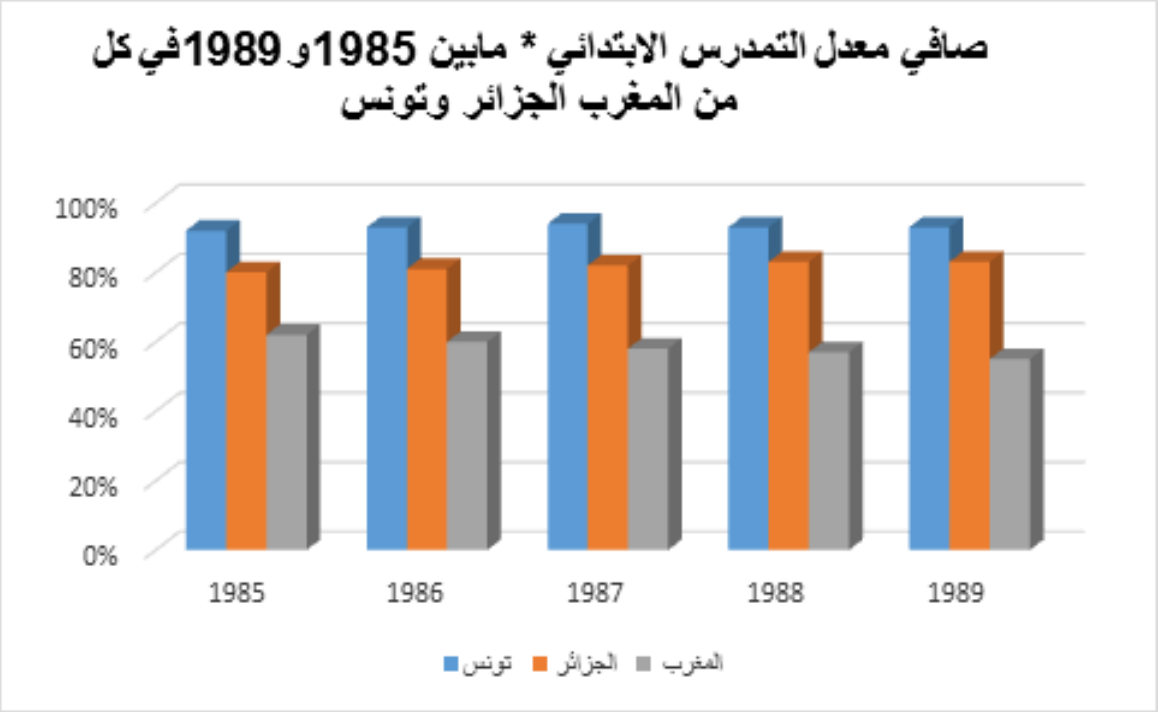

المصدر: البنك العالمي.

*صافي معدل التمدرس بالابتدائي هو: مجموع الأطفال في سن التمدرس بالابتدائي الرسمي المسجلين بمؤسسة ابتدائية، بالمقارنة مع إجمالي السكان في هذا السن.

من خلال ملاحظة النسب المسجلة في المبيان أعلاه يتبين أن المغرب سجل في الفترة ما بين 1985 و1989 تراجعا ملحوظا بالمقارنة مع كل من تونس والجزائر اللذان حافظا على نسب مرتفعة فيما يخص صافي معدل التمدرس بالابتدائي في نفس الفترة. ورغم بعض التحسن الذي عرفه هذا المعدل خلال أواسط التسعينات منتقلا من 55% إلى 60% في سنة 1994، فإنه ظل ضعيفا إذا ما قورن بذلك المسجل في تونس، بحيث بلغ 93%، أما بالجزائر فقد وصل هذا المعدل في نفس السنة إلى 83% .ولذلك يعد المغرب ،إذن، من بين البلدان المغاربية الأكثر تأثرا ببرامج التقويم الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية.

هكذا، بدلا من توجيه الميزانية إلى تلبية الحاجيات الأساسية المباشرة للسكان، قام النظام الحاكم بتقليص النفقات المخصصة للقطاعات الاجتماعية، من أجل رصد الموارد المالية لأداء خدمة الديون العمومية التي يعد جزء كبير منها غير

شرعي، وعندما تستثمر داخل البلاد يكون ذلك في خدمة المصالح الاقتصادية لطبقات اجتماعية ميسورة، في حين تؤدي الطبقات الشعبية معظم العبء المالي لهذه المديونية. ولا يعد حرمان الأطفال المغاربة من ولوج التعليم الابتدائي، أي تعليم عمومي ومجاني في هذه الفترة وما سيليها، غير جزء من هذا العبء.

ثانيا: العمل بتوجيهات وتوصيات المؤسسات المالية، مواصلة لتدمير التعليم العمومي

سيرا على نفس النهج، استمرت الدولة في تبني مجموعة «إصلاحات»، تدعي من خلالها الرفع من جودة ومردودية التعليم في المغرب، وكعادتها قبل أي هجوم تقوم الدولة بتسخير آلتها الإعلامية الضخمة لإقناع ضحاياها بتقبل النتائج الكارثية لسياساتها على حياتهم.

لقد شكل صدور تقرير البنك العالمي سنة 1995 الإطار المرجعي لكل الإصلاحات التي تقدم عليها الدولة، في مجال التعليم. اعتبر هذا التقرير أن التعليم المغربي غير ذي جدوى وأن الدولة تصرف ميزانية ضخمة لتخريج آلاف العاطلين الذين لا تساير شهادتهم سوق الشغل، وأنه حري بالدولة تنويع مصادر تمويل التعليم وضرورة تشجيع القطاع الخاص للرفع من مردوديته وتنافسيته.

غاية هذه التوصيات هي تقليص نفقات التعليم التي يعتبرها البنك العالمي هدرا لموارد الميزانية التي يجب، حسب منطقه، توجيهها لأداء الدين العمومي الخارجي. يعتبر الامتثال لأوامر هذه المؤسسات في مجال التعليم وباقي المجالات الأخرى، الشرط الوحيد للحصول على قروض جديدة لأداء الديون السابقة، وطبعا عند كل عملية قرض جديدة تفرض شروط مجحفة إضافية. بعد صدور هذا التقرير أطلقت الدولة دعاية ضخمة حول أزمة التعليم وضرورة إصلاحه، وتجندت عبر مؤسساتها لإظهار عيوبه مبشرة بأهمية الإصلاح ونجاعته، فجاء خطاب 1999 متوجا لهذه الجلبة ومطابقا لتوصيف البنك العالمي، مؤكدا أن التعليم في المغرب يعيش أزمة حادة.

الحديث عن أزمة مستفحلة في التعليم ذريعة أخرى لمواصلة المزيد من الهجوم على ما تبقى من مكتسبات، وهكذا توج الهجوم بتبني إصلاح آخر سمي بالميثاق الوطني للتربية والتكوين سنة 2000، ثم البرنامج الاستعجالي سنة 2009، ثم التدابير ذات الأولوية، وأخير الرؤية الاستراتيجية 2015-2030. لكن الميثاق يظل الموجه الاستراتيجي لكل إصلاحات الدولة لما بعد سنة 2000 وكل المحاولات الأخرى ليست سوى تفعيلا لبنوده، لذلك شكل هذا الأخير خطوة كبيرة نحو خوصصة التعليم.

1) الميثاق الوطني للتربية والتكوين، أهداف براقة لتمويه الهجوم

أعلن الميثاق الوطني للتربية والتكون مجموعة أهداف وجب تحقيقها في آجال محددة من أبرزها: ولوج كل الأطفال البالغين ستة سنوات فما فوق إلى التعليم الابتدائي في سنة 2002، وتعميم التسجيل في السنة الأولى من التعليم الأولي للأطفال البالغين أربعة سنوات في سنة 2004، وتحقيق معدل استكمال التعليم الابتدائي يبلغ نسبة 90% في سنة 2005 ومعدل استكمال الثانوي الإعدادي يبلغ نسبة 80% في سنة 2008، ثم نسبة 60% بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي من ضمنهم الثلثان يحصلون على البكالوريا في سنة 2011. يبدو للوهلة الأولى أن هذه الأهداف هي مبتغى واضعي هذه السياسة، لكن هل مجرد الإعلان يعني فعلا نية حقيقة لبلوغ هذه الأهداف؟

إن النتائج المحصل عليها خلال عشر سنوات من تطبيق الميثاق تكشف زيف الخطاب الرسمي حول النهوض بأوضاع التعليم. فرغم التقدم الذي حققه المغرب في بعض مؤشرات التمدرس، فذلك لا يعني تجاوز الوضع المتردي الذي سببته سنوات التقويم الهيكلي. وتتغنى الدوائر الرسمية اليوم بمعدلات الولوج التي ارتفعت في المغرب، وبالفعل حصل تقدم في نسب ولوج التعليم الابتدائي لكن ليس بالوثيرة التي حددها الميثاق. وقد بلغ صافي معدل ولوج التعليم الابتدائي % 94 إلى حدود 2010، والحال أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين حدد سنة 2002 لتعميم هذا الطور التعليمي.

رغم أن مشكل الولوج لم يعد مطروحا بشدة كما في السابق، فإن الحفاظ على أعداد المتمدرسين في سنوات الابتدائي تعد أحد الإشكالات التي مازالت تطبع التعليم المغربي، بحيث لم تتجاوز نسبة الذين تمكنوا من الوصول إلى نهاية السلك الابتدائي دون تكرار 35% سنة 2005[1]. أما بالنسبة لسنة 2007 فقد بلغ عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 9 و15 سنة والذين لم يلجوا المدرسة أو غادروها قبل بلوغ الخامسة عشر من عمرهم مليون ونصف، أي طفل واحد من أصل ثلاثة في هذا الطور العمري[2]. أما النتائج المحصل عليها في التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي فتبقى جد ضعيفة، بحيث أن نسبة 18% فقط هي التي استطاعت استكمال التعليم الثانوي الإعدادي، في حين بلغت نسبة إنهاء التعليم الثانوي التأهيلي 6% ونصف هذه النسبة فقط هي التي استطاعت الحصول على

1 - التقرير التحليلي-تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين: 2000-2013، المكتسبات والمعيقات والتحديات دجنبر 2014.

2 - La non scolarisation au Maroc, une analyse en terme de cout d'opportunité, Unicef, MEN, 2007

شهادة البكالوريا في سنة 2011[1].

يرجع بطء وثيرة تحقيق هذه الأهداف، إلى ضعف الميزانية المخصصة لقطاع التعليم والذي ينعكس سلبا على جودة البنيات وتوفر التجهيزات التي لا تستجيب لشروط التحصيل العلمي، خاصة في العالم القروي المحروم منذ عقود من المرافق والتجهيزات الأساسية للوصول إلى أماكن الدراسة، علاوة على تقليص أعداد المدرسين وتهشيش أوضاعهم، وعدم الاكتراث بجودة مضمون المناهج المقدمة في المدارس العمومية. الرفع من مردودية وجودة التعليم عبر «تخفيض نسب الهدر المدرسي» الذي تبناه الميثاق كشعار استراتيجي وأكد عليه البرنامج الاستعجالي، لم يكن يقصد به توفير تعليم مجاني جيد للعموم، بل كان الهدف منه تفكيك المدرسة العمومية ودفع الأسر إلى الإقبال على تعليم أبنائها بالقطاع الخاص.

لكن، بالمقابل، نجحت الدولة في تنفيذ تدريجي لكل البنود التي تمثل هذا التفكيك ويتجلى ذلك في: انتشار التعليم الخصوصي بتشجيع من الدولة، نزع التقنين عن المناهج والبرامج وجعل هذه الأخيرة خاضعة لمنطق السوق، الهجوم على استقرار الشغل من خلال العمل على تعميم التشغيل بالعقدة، السير نحو فرض رسومات التسجيل بالثانوي التأهيلي والتعليم العالي، تشجيع المؤسسات التعليمية للبحث عن شراكات للتمويل، تغليب منطق الكفايات على المعارف خدمة للمقاولة...الخ

2) إصلاحات توسع الخوصصة وتعمق الفوارق الاجتماعية في التعليم

شكل تشجيع القطاع الخاص أهم مرتكزات إصلاح التعليم، بدء بالميثاق الوطني للتربية والتكوين مرورا بالبرنامج الاستعجالي وصولا إلى الرؤية الاستراتيجية 2015 -2030. فأمام انسحابها المتزايد من تمويل التعليم، تشجع الدولة التعليم الخصوصي كشريك أساسي لها في تمويل هذا القطاع. لكن الخواص يستثمرون في هذا القطاع وفق عقيدتهم الراسخة المتمثلة في تحقيق الأرباح، وهذا ما سيجعل من التعليم سلعة شأنه شأن باقي السلع. وبناء على هذا، يتحول التعليم من خدمة عمومية إلى سلعة يجب دفع ثمنها للاستفادة منها. وتبرر الدولة انسحابها من تمويل التعليم بعدم قدرة الميزانية العمومية على تحمل كل نفقات التعليم العمومي، وأن دور القطاع الخاص هو تخفيف العبء عن الدولة، لكن ما مدى صحة هذا الادعاء؟

يكشف حجم الدعم المقدم للخواص زيف هذه الذريعة، فهي تقوم بتقديم دعم

1- تقرير التحليلي-تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين: 2000-2013، المكتسبات والمعيقات والتحديات دجنبر 2014.

مالي بطرق غير مباشرة عبر تخفيف الضرائب على الأموال المستثمرة في قطاع التعليم الخاص وتفويت المدارس العمومية ومرافقها كالمطاعم والداخليات وخدمات النظافة للرساميل الخاصة. وهكذا بلغ عدد المدارس المغلقة، على المستوى الوطني، 191 مدرسة عمومية ما بين 2008 و2013 ولازال عددها يتزايد سنويا. أما نسبة التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي الخاص فتضاعفت بثلاث مرات في ظرف ثلاثة عشر سنة، أي منذ سنة 2000 تاريخ الشروع في تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين[1].

ومقابل ما تقوم به الدولة لصالح التعليم الخاص، تعمل بالمقابل على تقليص نفقات الاستثمار والتسيير في القطاع العمومي، وترك المدرسة العمومية تتخبط في أزمتها المتعلقة بخصاص في البنيات أو رداءة العديد منها، وضعف التجهيز وسوء التسيير، ونقص حاد في عدد المدرسين تتم تغطيته باللجوء إلى التعاقد وضم الأقسام وتدريس أساتذة لمواد ليست في تخصصهم وإلغاء تدريس بعض المواد وتقليص عدد الساعات المخصصة لمواد أخرى، فضلا عن عدم ملاءمة البرامج والمناهج مع حاجيات التلاميذ. ونتيجة لهذا المنحى، لا يتيح التعليم العمومي، اليوم، لمعظم التلاميذ اكتساب المهارات الأساسية.

يعد مبدأ تساوي فرص المعاملة في المدرسة، والذي يعني: توفير خدمات تعليمية متساوية للجميع في أطوار التعليم الإجبارية على الأقل، سواء على مستوى البنيات التحتية أو المضمون أو الجودة، أحد أبعاد المساواة في التعليم. لم يتحقق هذا الهدف، بالرغم من تبني كل الإصلاحات التي أقدم عليها المغرب في مجال التعليم في العشرية الأخيرة لمبدأ تكافؤ الفرص.

خلال هذه الفترة، ازداد التمييز بين التلاميذ حسب مستواهم الاجتماعي والاقتصادي، حيث بلغ الفرق ما بين أطفال الأسر الغنية والأسر الفقيرة في سنة 2006 بالمناطق القروية 42% بالنسبة للمستوى العالمي في الحد الأدنى من مهارات القراءة، بل تعمق هذا الفرق في سنة 2011 بحيث انخفضت نسبة أبناء الأسر الفقيرة بنقطتين منتقلة من 33 % سنة 2006 إلى 31% سنة2011، مقابل ارتفاع

1 - ***Rapport alternatif soumis par la Coalition Marocaine pour l'Education Pour Tous***, la Fédération Nationale des Associations de Parents d'Elèves au Maroc, la Global Initiative for Economic Social and Cultural Rights, le Mouvement Anfass Démocratiques, Bayti, l'Union des Etudiants pour le Changement du Système Educatif, ainsi qu'ATTAC/CADTM Maroc. au groupe de pré-session du Comité des Droits Economiques Sociaux et Culturels de l'Organisation des Nations Unies à l'occasion de sa considération d'une liste de questions au Maroc lors de la 55e session du comité.

نسبة أبناء الأسر الغنية بتسع نقط في نفس المدة منتقلة من 75% إلى[1] 84%. يتبن من خلال النتائج الملموسة لسنوات تطبيق هذه الإصلاحات أن المستفيدين منها هم بالدرجة الأولى أبناء الأسر الميسورة، الذين لهم إمكانيات ولوج المدارس الخاصة، عكس أبناء الفقراء الذين يتكدسون في أقسام المدرسة العمومية المفتقرة لشروط الحصول على تعليم جيد. إن تساوي الحظوظ في التعليم ظل مجرد شعار أجوف يردده واضعوا السياسة التعليمية لإخفاء النتائج الكارثية لسياستهم التي عمقت التمييز بين أبناء الطبقات الفقيرة وأبناء الطبقات الغنية. ليست هذه النتيجة، إذن، غريبة في ظل مجتمع تسوده الفوارق الاجتماعية والطبقية، حيث ستبقى المدرسة مكانا لإعادة إنتاج نفس علاقات الهيمنة والإقصاء الاجتماعي لغالبية الأطفال المنحدرين من الأوساط الفقيرة لصالح أبناء الأسر الأكثر حظوة.

3) حصيلة ثلاثة عقود من الخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية في قطاع التعليم

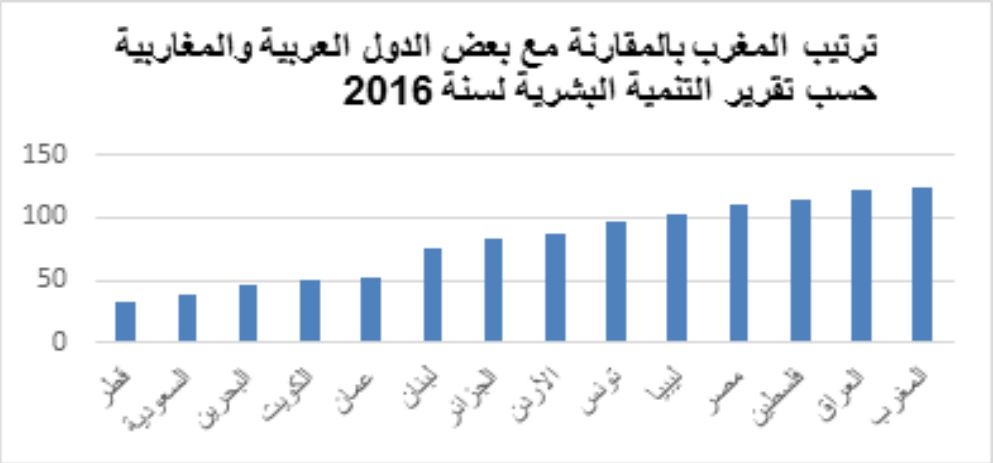

المصدر: انجز هذا المبيان بالاعتماد على قاعدة معطيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمحة عامة، تقرير التنمية البشرية 2016، التنمية للجميع .http://hdr undp.org/sites/default/files/HDR2016_AR_Overview_Web.pdf

احتل المغرب الرتبة 123 وهو جد متأخر بالمقارنة مع كل من لبنان الذي جاء في الرتبة 76 والجزائر التي احتلت الرتبة 83 ثم تونس التي تقع في الصف 97 حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2016. ويأتي المغرب في الصف 133 من أصل 187

1 - ***Rapport alternatif soumis par la Coalition Marocaine pour l'Education Pour Tous***, la Fédération Nationale des Associations de Parents d'Elèves au Maroc, la Global Initiative for Economic Social and Cultural Rights, le Mouvement Anfass Démocratiques, Bayti, l'Union des Etudiants pour le Changement du Système Educatif, ainsi qu'ATTAC/CADTM Maroc. au groupe de pré-session du Comité des Droits Economiques Sociaux et Culturels de l'Organisation des Nations Unies à l'occasion de sa considération d'une liste de questions au Maroc lors de la 55e session du comité.

دولة في مجال التعليم، متأخرا عن بعض الدول المجاورة ذات اقتصادات مماثلة كتونس والأردن وتركيا. ويعد التأخر في التعليم العقبة الرئيسية أمام تحقيق المغرب لأداء جيد في مجال التنمية البشرية[1].

لم تستطيع الدولة، إذن، خلال ثلاثة عقود من تطبيق إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية، تجاوز «أزمة» التعليم التي تحدثت عنها كثيرا. فرغم تحقيق بعض الأهداف على المستوى الكمي، أي ارتفاع معدلات الولوج في التعليم الإجباري بالوسطين الحضري والقروي، فإن هذا التطور رافقته مجموعة من التناقضات من بينها: استمرار الفرق بين المدن والقرى في تعميم سلك التعليم الثانوي واستمرار ظاهرتي التكرار والانقطاع قبل نهاية المدة الإجبارية من التعليم الأساسي وضعف اكتساب المهارات الأساسية كالحد الأدنى العالمي من القراءة والكتابة. وبهذا الشأن، أثبتت «خلاصات ونتائج «الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءة في العالم» لسنة 2011 أن جميع التلاميذ المغاربة يواجهون صعوبات كبيرة في القراءة والكتابة، بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في نتائجهم بالمقارنة مع النتائج التي تم تسجيلها في 2006 بمعدل **310** نقطة متخلفين كثيرا عن دول المنطقة. والأمر نفسه ينطبق على إتقان اللغات»[2]. ويظل مستوى الأطفال المغاربة جد ضعيف في مجال العلوم والرياضيات بالمقارنة مع المعدلات المسجلة على المستوى العالمي.

أظهرت «الأداة الوطنية لرصد تعلمات التلاميذ وتحصيلهم» والدراسات والأبحاث الدولية أن أداء التلاميذ المغاربة انخفض في سنة 2011 بالمقارنة مع النتائج التي تم تسجيلها في سنة 2007. ويحتل المغرب المرتبة ما قبل الأخيرة من أصل 52 بلد بخصوص الاختبارات المتعلقة بالرياضيات في السنة الرابعة ابتدائي[3]. هذه النتائج تنسجم تماما مع شعارات ميثاق التربية والتكوين والبرنامج الاستعجالي، لأن هذين الإصلاحين لم يكن هدفهما ضمان تعليم عمومي مجاني وجيد للجميع، كما كان معلنا، فالدولة كانت تسعى فقط لضمان حد أدنى من التعليم للغالبية التي لن تتمكن من ولوج المدارس الخاصة والمعاهد العليا، وطبعا تشجيع التكوين المهني بعد البكالوريا وقبلها كحل لما تسميه الدولة في خطاباتها الرسمية «عدم توافق الشواهد مع سوق الشغل». والحال أن الدولة تريد توفير يد عاملة رخيصة هشة

1 - مشروع قانون المالية لسنة 2015.

2- وثيقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان: من أجل إعمال منصف ومتساوي للحق في التربية والتكوين، سلسلة المساهمة في النقاش العمومي رقم 6 (المصدر: موقع المجلس).

3- مشروع قانون المالية لسنة 2015.

ذات تكوين جزئي يلائم حاجيات اقتصاد تبعي تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسية. تبقى هذه النتائج هي المحصلة الإجمالية لعقود تطبيق توصيات المؤسسات المالية الدولية في التعليم: تقليص الميزانية الموجهة للتعليم العمومي وجعله مجالا للاستثمارات الخاصة وتفكيك المعارف التي من شأنها إكساب التلاميذ ثقافة نقدية إزاء نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على الاستغلال والتمييز.

يظل الفرق بين الجنسين كذلك أحد السمات البارزة التي رافقت تطور مستوى التعليم. فرغم إقرار المغرب رسميا لمبدأ المساواة والتزامه بأهداف الألفية من أجل التنمية، المتمثلة في القضاء على التمييز بين الجنسين في جميع المجالات، يبقى استمرار اللامساواة بين النساء والرجال في مجال التعليم وارتفاع نسب الأمية في صفوف النساء عقبة أساسية أمام بلوغ المساواة التامة بين الجنسين.

ثالثا: النساء أولى ضحايا السياسات التعليمية التي تميلها المؤسسات المالية الدولية.

1) اللامساواة في التعليم، أحد أبرز مظاهر التمييز ضد النساء بالمغرب.

تعد مكانة النساء في المغرب أدنى من المكانة المخصصة للرجال في كل مناحي الحياة، حيث تصطدم المساواة بين الجنسين بنظام السيطرة الذكورية الذي يعطي أفضلية لجنس الذكور على حساب الإناث. ويتقوى هذا التمييز بفعل طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي الرأسمالي الذي يستفيد من الدور المسند للمرأة في المجتمع الذكوري، حيث تقوم النساء بكل الأعمال المنزلية: رعاية الأطفال والاعتناء بالمرضى والشيوخ وجلب الماء بالمجان، لصالح كل المجتمع على حساب حقهن في الشغل والتعليم واختيار نوع الحياة التي يردن عيشها. ما من شيء طبيعي إذن، في تكريس دونية المرأة، بل هي نتاج علاقات اقتصادية، اجتماعية وثقافية مبنية على استغلال واضطهاد جنس النساء.

تعد اللامساواة بين الجنسين المرتبطة بالتعليم أحد أبعاد هذا التمييز والإقصاء، خاصة في البلدان التابعة الخاضعة لبرامج التقويم الهيكلي والذي كانت النساء أبرز ضحاياه في قطاع التعليم. وهكذا فإن نسبة الفتيات المغربيات اللواتي أكملن دراستهن بالطور الابتدائي كانت ضعيفة خلال عقد الثمانينيات مقارنة مع دول مغاربية وعربية كما يوضح الجدول أسفله. وظل التمييز كبيرا بين الإناث والذكور في ولوج التعليم الابتدائي إلى حدود التسعينات: فأقل من فتاة واحدة من بين اثنتين تتردد على التعليم الابتدائي، ولم تكن مشاركتهن في التعليم الابتدائي

والثانوي تمثل سوى ثلث معدلات التمدرس الإجمالية خلال هذه الفترة[1].

جدول يبين نسبة الفتيات اللواتي أكملن الطور الابتدائي[2] في المغرب بالمقارنة مع الدول المغاربية والعربية ما بين 1980 و1989[3].

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الجزائر	52%	54%	58%	60%	63	74%	62%	65%	66%	69%
تونس	48%	64%	52%	55%	66%	62%	65%	65%	65%	69%
الأردن	100%	98%	98%	95%	99%	100%	-	90%	91%	93
المغرب	32%	34%	36%	37%	38%	45%	44%	44%	40%	35%

يتضح جليا، من خلال الجدول أعلاه، تأخر المغرب بشكل كبير في نسبة الفتيات اللواتي أكملن الطور الابتدائي ما بين سنتي 1980 و1989 بالمقارنة مع كل من تونس والجزائر والأردن التي عرفت نسبا مرتفعة في نفس الفترة، رغم التراجع الذي بدأت تعرفه هذه النسبة في هذه البلدان ابتداء من سنة 1985 باستثناء تونس.

سجل المغرب، إذن، على طول هذه الفترة أضعف نسبة في صفوف الفتيات اللواتي أكملن التعليم الابتدائي. وتقلصت في هذه الفترة نسبة من استكملوا الطور الابتدائي بالنسبة لكلا الجنسين، لكن يبقى ضعف هذه النسبة في صفوف الفتيات أكثر دلالة بالمقارنة مع الذكور في نفس الفترة، بحيث لم تتجاوز نسبة اللواتي أنهين هذا الطور التعليمي نسبة 35% في سنة 1989. ويتبين من خلال هذه المقارنات أن تعليم الفتيات هو الذي تأثر بشكل كبير جراء تطبيق هذه السياسات الرامية إلى تقليص أعداد التلاميذ في الأسلاك التعليمية.

تبرهن هذه المعطيات أنه كلما تقلصت فرص التمدرس بالنسبة لكلا الجنسين، فإن الفتيات هن اللواتي يستهدفن في المقدمة، بسبب التمييز الذي تكرسه السيطرة

1- النساء والتعليم في المغرب، تقييم تمدرس الفتيات، بهية القدميري، 1993.

2- معدل استكمال الطور الابتدائي هو نسبة التلاميذ الذين انهوا السنة الأخيرة من المدرسة الابتدائية. يتم حساب هذا المعدل بأخذ عدد تلاميذ السنة الأخيرة من التعليم الابتدائي ناقص عدد المكررين في هذه السنة مقسوم على العدد الإجمالي للأطفال الذين هم في سن إنهاء التعليم الابتدائي. المصدر: البنك العالمي.

3 - أنجز جدول مقارنة نسب الفتيات اللواتي أكملن الطور الابتدائي في المغرب والجزائر وتونس والأردن بالاعتماد على المعطيات الموجودة بموقع البنك العالمي على الرابط التالي: sptth://gro.elaidnomeuqnab.seennod/ruetacidni/TPMC.MRP.ES. eslaf=csed_hgih_raey&trahc=weiv&0891=trats&OJ-NT-AM-ZD=snoitacol&9891=dne?SZ.EF

الذكورية والتي تمنح أفضلية الولوج إلى المدرسة للذكور على حساب الإناث. وهذا ما حدث بالفعل خلال عشرية تطبيق مخطط التقويم الهيكلي. وسنرى، من خلال الفقرات الموالية، كيف ستتواصل هذه اللامساواة لفائدة الذكور حتى ما بعد فترة مخطط التقويم الهيكلي من خلال عرض ضعف معدل تمدرس الفتيات خلال مختلف أطوار التعليم واستمرار معاناة النساء من معدل الأمية بالغ الارتفاع.

2) اللامساواة في التعليم ما بعد سنوات التقويم الهيكلي وبداية الألفية

صادق المغرب مع نهاية التسعينات على مجموعة من التوصيات على المستوى الدولي ومن بينها إعلان الأمم المتحدة لأهداف الألفية من أجل التنمية سنة 2000، ومن بين الأهداف التي يجب بلوغها هي: «إلغاء التمييز بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي في أفق 2005 إن أمكن، وبالنسبة لكل مستويات التعليم في أفق 2015. وأكد الميثاق الوطني للتربية والتكوين بدوره والذي شرع في تطبيقه سنة 2000 على إجبارية التعليم الأساسي لكلا الجنسين. وتعد هذه الالتزامات بمثابة المرجع المحدد لبلوغ المساواة بين الجنسين في مجال التعليم بالمغرب.

لكن، رغم تبني أهداف الألفية والإعلان عن مبدأ المساواة في الإصلاحات التي تبنتها الدولة في التعليم منذ سنة 2000، استمرت الفروق بين الجنسين، وإن كان ولوج الفتيات اليوم لم يعد يحمل تمايزات دالة كما كان في السابق، فإن مستوى تعليمهن لا يزال يصطدم باللامساواة، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي: تدني مستوى التمدرس في صفوفهن بسب الانقطاع المبكر عن المدرسة، و تراجع أعدادهن كلما تقدمن في المستويات التعليمية، و قلة متوسط سنوات الدراسة بالنسبة للنساء البالغات أكثر من 25 سنة بالمقارنة مع الرجال، بحيث لا يتجاوز هذا المتوسط 3,8 سنوات[1]، بالإضافة إلى ضعف ولوجهن للتعليم العالي وارتفاع مستويات الأمية في صفوفهن، خاصة نساء القرى اللواتي تعرضن للتهميش وحرمن من ولوج التعليم لسنوات.

لم يبلغ المغرب، إذن، الأهداف الإنمائية لإعلان الأمم المتحدة في مجال التعليم، خاصة تلك المتعلقة بإزالة الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول سنة 2005. بالرغم من تحسن مؤشر المساواة الذي بلغ 91%، لازال الفرق بين النساء والرجال في معدلات التمدرس قائما، لاسيما في القرى بحيث لا يتجاوز

1 - مشروع قانون المالية لسنة 2015، ص77.

5% [1].

أما على المستوى الأولي، فيبقى هدف تعميم التعليم الأولي في صفوف الأطفال البالغة أعمارهم 4 سنوات بعيد المنال، بحيث لم يتجاوز معدل التمدرس بالتعليم الأولي 59,4% سنة 2010، لتنخفض هذه النسبة إلى 25,1% بالنسبة للفتيات بالوسط القروي[2]، ويعزى انخفاض معدل التمدرس في التعليم الأولي، لاسيما بالنسبة للفتيات في الوسط القروي، إلى أن هذا التعليم ليس عموميا، ذلك أن القطاع الخاص يسيطر على هذا السلك بنسبة تناهز 90%. وهذا هو العامل الرئيسي الذي لازال يحد من ولوج هذا المستوى من التعليم في ظل عدم قدرة نسبة هامة من الأسر على تحمل النفقات. أما بالقرى فهناك شبه غياب لاستثمارات الخواص في التعليم الأولي، في ظل عجز أغلب الأسر عن تحمل نفقات إضافية. ويبقى الانتشار النسبي للكتاتيب مفتوحا عادة في وجه التلاميذ الذكور، مقابل إقصاء الفتيات بسبب التوجه الرجعي لهذا النمط من التعليم التقليدي الذي لا يعترف بتاتا بحق النساء في التعلم. هذه إجمالا هي الأسباب التي تحول حتى الآن دون تعميم التعليم الأولي. وبما أن المؤسسات التعليمية لهذا الطور يمتلكها الخواص، فذلك يؤدي إلى حرمان كل من يعجز عن أداء تكاليف إضافية، ولاسيما أبناء الطبقات الشعبية. وكما أتبثنا، أعلاه، ستكون الفتيات في مقدمة المقصيين من الاستفادة من التعلم في هذا الطور.

3) ارتفاع معدلات الأمية في صفوف النساء أبرز تجلي للامساواة في التعليم.

يعد خفض الأمية إلى نسبة 20% في سنة 2010 والقضاء عليها بشكل نهائي بحلول 2015 من بين الأهداف التي سطرها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، لكن الجدول أسفله يبين أن المغرب لم يستطع بلوغ هذا الهدف:

1- ***Rapport alternatif soumis par la Coalition Marocaine pour l'Education Pour Tous***, la Fédération Nationale des Associations de Parents d'Elèves au Maroc, la Global Initiative for Economic Social and Cultural Rights, le Mouvement Anfass Démocratiques, Bayti, l'Union des Etudiants pour le Changement du Système Educatif, ainsi qu'ATTAC/ CADTM Maroc. au groupe de pré-session du Comité des Droits Economiques Sociaux et Culturels de l'Organisation des Nations Unies à l'occasion de sa considération d'une liste de questions au Maroc lors de la 55e session du comité.

2- Ibid p.

الجدول 28

تطور نسبة الأمية بالنسبة للبالغين 10 سنوات فأكثر في فترة 2004-2012 (%)

	2004	2010	2012
وطني	43	36,8	28
ذكور	30,8	24,3	20
إناث	54,7	48,7	37
حضري	29,4	26,2	19
ذكور	18,8	15,6	13
إناث	39,5	36,5	26
قروي	60,5	51,7	42
ذكور	46	36,7	31
إناث	74,5	66	55

المصدر: إحصاء 2004، الاستطلاع الديموغرافي 2010، المندوبية السامية للتخطيط، الاستطلاع الوطني حول الأمية، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني 2012.

تبين معطيات الجدول أعلاه تأخر المغرب بشكل كبير في تحقيق الأهداف التي وضعها الميثاق في مجال تقليص معدلات الأمية، حيث بلغت هذه النسبة 36% في 2010 عوض نسبة 20%، وهو ما لم يتم تحقيقه حتى بعد مرور سنتين على الموعد المحدد، وترتفع نسب الأمية أكثر في صفوف النساء بالمقارنة مع الرجال سواء بالمدن أو القرى، إذ بلغت نسبة الأمية لدى النساء البالغات عشر سنوات فما فوق في المدن 26%، مقابل 55% في صفوف النساء بالقرى. وترتفع نسبة الأمية كلما كان التقدم في السن: تصل هذه النسبة لدى اللواتي يتراوح عمرهن ما بين 35 و49 سنة 49% بينما تعادل لدى البالغات خمسين سنة و أكثر 74%[1].

لازال المغرب، إذن، بعيد عن بلوغ هدف القضاء على الأمية في متم سنة 2015، وهو الموعد الذي وضع لتحقيق أهداف الألفية والمتمثلة في تعزيز المساواة بين الجنسين في كل المجالات، ومن بينها إزالة الفوارق بين النساء والرجال في مجال التعليم.

تجدر الإشارة إلى أن هذه النسب التي يتم تقديمها رسميا يجري التلاعب بها لإخفاء حدة الأمية حيث تقوم الدولة بجرد أعداد المستفيدين والمستفيدات من دروس

1- التقرير التحليلي- تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين: 2000-2013، المكتسبات والمعيقات والتحديات دجنبر 2014.

محو الأمية وتقديمها على شكل أرقام ضخمة، وتعتبر الدولة هذه الأرقام بمثابة تقدم محرز في اتجاه تقليص معدلات الأمية بشكل عام وفي صفوف النساء بشكل خاص. إن ارتفاع نسب المسجلين في برامج محو الأمية منذ الشروع في تطبيق "إصلاح" التعليم لا يعني بالضرورة تجاوز شخص لوضع الأمية، خاصة النساء، اللواتي حرمن لسنوات من ولوج أي شكل من أشكال التعليم، علاوة على هشاشة هذه البرامج وضعف التأطير والوسائل التي تتيحها الدولة للمعنيين بهذه البرامج، بالإضافة إلى تدني مستوى متوسط سنوات الدراسة في المغرب، الذي لا يتجاوز المدة القانونية للتعليم الابتدائي، مما يقوي حالة العودة إلى وضع الأمية من جديد.

تعبر هزالة هذه النتائج التي تم تحصيلها خلال عشرية ميثاق التربية والتكوين في هذا المجال، على أن الأمية لازالت تشكل أحد أوجه الإقصاء الاجتماعي الذي يطال النساء على وجه الخصوص.

تعد الأمية المتفشية في صفوف النساء، إذن، نتيجة مباشرة لتدهور خدمات التعليم على مدى ثلاث عقود وسيادة الثقافة الذكورية، التي تتقوى بفعل تدهور عيش الأسر خاصة بالقرى. قامت الدولة عبر سياساتها الاجتماعية والاقتصادية ولعقود بتهميش القرى تماما وحرمانها من أبسط الخدمات، بل وزادت من تعميق فقر سكانها عبر سياسات التقويم الهيكلي التي شرعت الدولة في تطبيقها في جميع المجالات في بداية الثمانينات، خاصة في مجال الفلاحة، عبر تدمير الفلاحة المعيشية التي كانت تشكل أساس عيش سكان القرى. فعوض توزيع الأراضي على الفلاحين الصغار وتقديم تحفيزات لهم، قامت الدولة بتفويت الأراضي الفلاحية الخصبة لكبرى الشركات المحلية والأجنبية لصالح الفلاحة التصديرية التي لا تلبي حاجيات السكان الغذائية الأساسية.

إن النتيجة المباشرة لعقود تطبيق هذه البرامج هي ارتفاع الهجرة إلى هوامش المدن والفقر في صفوف سكان القرى خاصة النساء، وهو ما يضطر الأسر بفعل تدهور مستوى عيشها إلى حرمان أبنائها من التمدرس من أجل العمل في سن مبكرة، خاصة الفتيات الصغيرات في سن التمدرس، اللواتي يتم إرسالهن للعمل في البيوت كخادمات لتحمل نفقات عيش أسرهن.

رابعا: عوامل مفسرة للامساواة بين الجنسين في التعليم

يبدو منطقيا من خلال التحليل المدرج في الفقرات السابقة أن العوامل المفسرة لاستمرار اللامساواة بين الجنسين في ولوج المدرسة ومواصلة التعلم تكمن في عاملان متظافران، هما السياسات التقشفية المطبقة في التعليم منذ عقود

وسيادة السيطرة الذكورية المستهدفة للحقوق الأساسية للنساء.

بالنسبة للعامل الأول، أدت السياسات التقشفية، بدءا بمخطط التقويم الهيكلي، كما رأينا سلفا، وما تلاه من برنامج لإصلاح التعليم إلى تقليص الميزانية السنوية الموجهة للتعليم، ما نتج عنه تقلص بناء مدارس جديدة ونقص حاد في أطر التدريس بكل المستويات وغياب تجهيزات أساسية للدراسة كالداخليات والمطاعم وغيرها. وتعد أحد المؤشرات الدالة على تدني حجم الفرص المتاحة لولوج التعليم العمومي ومواصلة التعلم هو أن حجم الميزانية المخصصة للتعليم لا تستجيب لتلبية الحاجيات اللازمة من تأطير وتجهيز في مختلف مراحل التعليم، فنفقات التعليم لم تتجاوز نسبة 6,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2013[1]، في حين أن حجم الأموال الموجهة لخدمة الدين العمومي لوحدها تفوق بثلاثة أضعاف ميزانية التعليم لسنة 2013. يبدو أن منظومة المديونية العمومية تحرم قطاع التعليم العمومي من موارد مالية كبيرة يعد جزء هام منها عبارة عن معدلات فائدة. إنها إحدى آليات استنزاف الأموال اللازمة لتكوين المؤطرين وأداء أجورهم وبناء المزيد من المؤسسات التعليمية بأعداد كافية وغير بعيدة عن أماكن سكن التلميذات والتلاميذ بالقرى والمدن. هذا هو الجذر الأساسي لاستمرار التمايزات في التعليم على حساب الفتيات والنساء إجمالا. تتحمل إذن منظومة المديونية والبرامج النيوليبرالية المصاحبة لها نصيب هام من المسؤولية في استمرار اللامساواة في كل مراحل التعليم.

أما بالنسبة للعامل الثاني المتجلي في السيطرة الذكورية، فلم تؤدي التحولات التي شهدها المجتمع المغربي في العقود الأخيرة إلى تغيير فعلي في نظام السيطرة هذا. لازالت المؤسسات القائمة، وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة والتشريعات والمعتقدات الدينية تحافظ على تصور موروث عن العصور الغابرة يهين كرامة النساء ويستهين بقدراتهن وطاقاتهن ولا يكن التقدير اللازم لمكانتهن. إن نظام السيطرة هذا، يمثل الجذر الأساسي الثاني الذي يساهم في إقصاء النساء من الاستفادة من حقوقهن الأساسية. وسنرى الآن كيف تتدخل السيطرة الذكورية في إقصاء النساء من التعليم وتحول دون مواصلة مشوارهن التعليمي، وبالتالي تقليص حظوظهن لولوج مسار مهني أو وظائف مجزية وقارة.

حين تكون المدرسة الابتدائية متاحة للتلاميذ بالقرب من أماكن سكناهم، فإن ذلك يكون دافعا لمواصلة التعلم للفتى والفتاة، لكن غداة الانتقال إلى الإعدادية، ولاسيما بالقرى، فإن فرص كلا الجنسين تتضرر، لكن يكون الضرر أكبر بالنسبة

1 - مشروع قانون المالية لسنة 2015.

للفتيات. تتضاءل، إذن، فرص النساء في التعليم كلما قلت خدمات العرض المدرسي. وقد أفادت، بهذا الخصوص، إحدى تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين أن امتناع أحد أفراد الأسرة عن إرسال الطفل إلى المدرسة أمر يخص البنات أكثر من الأولاد، وبالأخص بالوسط القروي[1]. عندما لا تتمكن الفتيات من استكمال تعليهن الابتدائي أو حين يغادرن المدرسة قبل استكمال المستوى الإعدادي أو الثانوي، فإن ذلك يكون في أغلب الأحيان بتوجيه أو ضغط من الأبوين اللذان ينهيان مسار الفتاة الدراسي عبر الزواج.

نستنتج هنا تضافر كل من السياسة النيوليبرالية في التعليم وسيادة العقلية الذكورية في جعل جزء هام من الفتيات يحرمن من مواصلة تعليمهن مقارنة بالذكور. ومن المفيد في هذا الصدد أن نعرض نتائج دراسة هامة بعنوان « دينامية اللامساواة في التعليم بالمغرب ما بين 1950 و2010» لثلاثة باحثين قاموا بتحليل اللامساواة في المغرب على مدى ستين سنة. وقد استنتجوا، أن نصف اللامساواة الإجمالية بالتعليم تفسر باللامساواة على أساس الجنس لفائدة الرجال[2]، فيما النصف الأخر للامساواة الإجمالية يفسر بالتفاوتات الطبقية والمجالية.

وقد برهن الباحثون الثلاثة أن النساء يشكلن غالبية المحرومين من ولوج التعليم على مدى الفترة الممتدة ما بين 1960 و2010. فخلال هذه الفترة انخفضت اللامساواة في التعليم لفائدة الرجال بشكل ملموس، بحيث حظي الرجال بفرص تعليم أكثر من تلك العائدة للنساء. وهكذا شهدت اللامساواة في التعليم خلال الفترة المذكورة تطورا متناقضا، فمن جهة تراجعت مساهمة الرجال في اللامساواة في التعليم، ما يعني تطور دال للتمدرس في صفوفهم، في حين كان انخفاض اللامساواة بين النساء بطيئا، بل ارتفعت في بداية الثمانينات.

لم تستفد النساء، إذن، من التمدرس على النحو الذي استفاد منه الرجال خلال الفترة المذكورة. وبالرغم من التحسن الذي شهده هذا المعدل في صفوف النساء منذ بداية سنة 2000 فإنه أقل أهمية مقارنة بالرجال، بحيث لم تتجاوز نسبته في المتوسط 1% سنويا[3]. نستنتج إذن، أن التمييز على أساس الجنس يشكل إحدى العوامل الأساسية في الحفاظ على اللامساواة بالتعليم، بحيث يساهم بقسط وافر في إقصاء النساء من ولوج أسلاك التعليم أو مواصلته، وهو ما تتبثه معدلات

1- التقرير التحليلي حول تطبيق ميثاق التربية والتكوين، 2000-2013 الصادر في دجنبر 2014.

2- دينامية اللامساواة في التعليم بالمغرب ما بين 1950 و2010 سعيد حنشان، وائل بن عبد العالي، عبد الحق كمال، فبراير 2013.

3- نفس المصدر السابق.

التمدرس بالنسبة لكلا الجنسين. فقد بلغت نسبة النساء اللواتي لم تلجن المدرسة 54% مقابل 27% فقط بالنسبة للرجال[1]. وهذا الفرق بين الجنسين جد هائل. أما النساء اللواتي يصلن التعليم العالي تظل نسبتهن ضئيلة لا تتجاوز 7%[2].

خامسا : ما السبيل لضمان تعليم مجاني عمومي وجيد، يقوم على المساواة بين الجنسين؟

لا لسبيل لدفاع حازم عن الحقوق الأساسية للنساء وفي مقدمتها إلغاء كافة التمايزات القائمة الآن في التعليم، والصحة، والشغل، والتشريعات، وفي كل مناحي الحياة اليومية إلا بانخراط جماهير النساء في المقاومات الشعبية بمنظور وعي نسائي بالشروط الأساسية لهضم حقوقهن واضطهادهن. ولن تتمكن جماهير النساء من امتلاك الوعي بهذا المنظور إلا من خلال جهود التوعية والتثقيف لحركة نسائية مستقلة ومعارضة للسياسات النيوليبرالية ومنخرطة في سيرورة تغيير اجتماعي جذري لبنيات الاستغلال والاضطهاد الجنسي و الاجتماعي.

إننا مدركات-ون أن النضال من أجل أن تتمتع النساء فعليا بحقهن الأساسي والطبيعي في التعليم يقتضي منطقيا معارضة سيرورة إلغاء مجانية التعليم في مختلف أسلاكه وتسليع خدماته وتشجيع المستثمرين الخواص على حساب مؤسسات التعليم العمومي. لهذا لا نفهم كيف يمكن لجمعية أو شبكة نسائية لا تعبر صراحة عن معارضتها لهذه السياسات أن تدعي، مع ذلك، أنها ضمن المدافعين عن حقوق النساء. وهكذا يتطلب الدفاع عن الحقوق الأساسية للنساء الانخراط في النضال ضد برامج الدولة النيوليبرالية في كافة الميادين، ومعظم مكونات حركتنا النسائية لا تفعل ذلك، وإنما تباركها علانية.

كما أننا واعيات بأن الانخراط في معركة القضاء على اللامساواة يقتضي نضالا يوميا ضد مظاهرها وتشهيرا كثيفا وعملا تثقيفيا لا يكل، كما يستلزم، من جهة أخرى، معركة طويلة النفس من أجل تغيير اجتماعي جذري لنسف أسس التمايزات بين النساء والرجال وكل التمايزات الاجتماعية الأخرى التي تشكل التربة الخصبة لكل استعباد واستغلال.

إن كل نضال نسائي مستقل ومدافع عن الحقوق الفعلية للنساء يتطلب التركيز على المحاور التالية:

1- التقرير التحليلي حول تطبيق ميثاق التربية والتكوين، -2000 2013 الصادر في دجنبر 2014.

2 - دينامية اللامساواة في التعليم بالمغرب ما بين 1950 و2010 سعيد حنشان، وائل بن عبد العالي، عبد الحق كمال، فبراير 2013.

-النضال من أجل وقف توجيه موارد الميزانية العمومية لتلبية خدمة المديونية العمومية، ومن أجل إنجاز تدقيق مواطني للمديونية العمومية، وإلغاء الجزء الكريه واللاشرعي منها وتخصيص حصة خدمات الدين للاستثمار في التعليم العمومي بما يتيح الرفع من خدمات التعليم وجودته.

-فك ارتباط التعليم بمصالح الدوائر الرأسمالية العالمية التي تدفع نحو المزيد من تسليع التعليم وخوصصته وتجزئ المعارف لمسايرة حاجيات المقاولة الرأسمالية على حساب حق النساء والرجال، في تعليم جيد يساهم في تطوير مكاسب ومعارف نقدية إزاء مجتمع يقوم على الظلم الاجتماعي والتمييز بين الجنسين.

-صد الهجوم النيوليبرالي على باقي القطاعات الاجتماعية (الصحة و الشغل، والسكن وأسعار المواد الاستهلاكية المباشرة) المسؤول بشكل كبير عن فقر الأسر، ما يجبرها على توجيه أبنائها إلى العمل في سن مبكرة والانقطاع عن التمدرس، خاصة الفتيات اللواتي يتم إرسالهن للعمل كخادمات في البيوت أو المساهمة في تلبية حاجيات الأسرة المنزلية، أمام تزايد انسحاب الدولة من توفير خدمات أساسية على حساب الوقت المخصص للدراسة.

-النضال من أجل فك الارتباط مع كل السياسات والبرامج التنموية التي تقف وراءها المؤسسات المالية الدولية، المسؤول الأول عن تدمير شروط عيش النساء عن طريق فرض سياسات تعمق الفقر، والأمية، والبطالة والجوع وتصادر سيادة البلد على قراراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

-النضال من أجل مناهج تربوية تقدم معرفة تتأسس على المساواة وخالية من رواسب المجتمع الذكوري.

ختاما، يظل النضال ضد المؤسسات المالية والتجارية الدولية أمرا ملحا وضروريا لتحسين حياة النساء وضمان حقهن في التعليم، فتبني هذه السياسات عمق اللامساواة التي كانت موجودة أصلا بالمجتمع حتى قبل تطبيق الوصفات النيوليبرالية للمؤسسات المالية والتجارية الدولية. كانت الفوارق بين الجنسين صارخة، ولم تكن مؤسسات التعليم العتيق مفتوحة في وجه النساء، وبعد الاستقلال الشكلي مباشرة كانت المدارس حكرا تقريبا على الذكور. ترتبط اللامساواة أيضا بمضمون التعليم وبمناحي الحياة الأخرى: الصحة، والشغل، والدخل الفردي، والمستوى الثقافي للأسر...الخ لذلك فالنضال من أجل المساواة لن يكون سوى نضالا من أجل القضاء على كل الفوارق الاجتماعية، وكل الأسباب التي تسمح باستغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

المحور الثاني:

العولمة الرأسمالية: أية انعكاسات على النساء في سوق الشغل في المغرب؟

بقلم: مينة أمزيل

تَدفعُ العولمة الرأسمالية النساء إلى الخروج المتزايد إلى سوق الشغل بحكم حاجة الرأسمال الماسة إلى اليد العاملة النسائية، وهو ما يفسر البحوث والدراسات الكثيفة التي خصت بها منظمات على المستوى الدولي مواضيع الاستقلالية والتمكين الاقتصادي للنساء بالنسبة للمغرب والبلدان النامية عامة.

ومن جهة اخرى، فالطموح إلى الاستقلالية الاقتصادية كما التقليص المتواصل للنفقات الاجتماعية للدولة وارتفاع الاسعار كلها عوامل تدفع النساء إلى البحث عن دخل يكفي لتلبية احتياجاتهن وتحقيق استقلاليتهن الاقتصادية.

لكن هذا التوافد المستمر للنساء على عالم الشغل يصطدم بأزمة التشغيل التي أنتجتها السياسات المتبعة في الاقتصاد وسوق الشغل في ظل العولمة الاقتصادية.

فالمغرب مثله مثل باقي البلدان التابعة سيق نحو الاندماج في العولمة الاقتصادية التي يكمن جوهرها في توفير حرية أكبر للرأسمال في الاستثمار والانتاج والتسويق في جميع المجالات عبر تحرير الاسواق ونزع التقنين déréglementation، المرونة في للتشغيل flexibilité، وترحيل الإنتاج والخدمات أو ما يسمى اللاتموضع déloca-lisation. فلم تكن برامج التقويم الهيكلي والسياسات الليبرالية التي تلتها، سوى آليات لفرض هذا الاندماج الاقتصادي و نزع كل الضوابط والقوانين التي تحد من توسع وهيمنة الشركات المتعددة الجنسية على الاقتصاد على المستوى العالمي. وقد كانت المؤسسات المالية الدولية الأدوات الساهرة على التطبيق الممنهج لهذه السياسات وبالتالي على فرض اقتصاد السوق المعولم تحت ضغط المديونية.

بذلك غيرت هذه السياسات بشكل عميق في بنية الاقتصاد والإنتاج واسفرت عن تحولات بنيوية في سوق الشغل أدت إلى اختلالات تمثلت في تقلص فرص العمل القار وتدهور شروط العمل بإضفاء المرونة والهشاشة في الشغل.

وقد كان لهذه التغيرات آثارا بليغة على دور ومكانة النساء في سوق الشغل حيث سيستمر الاقصاء والتمييز في الشغل؛ فتواجد النساء في العمل المأجور سينحصر في القطاعات الهشة ذات الأجر الضعيف، و سيؤدي تراجع العمل القار المأجور إلى تنامي البطالة في صفوفهن، و يبقى القطاع غير المهيكل الذي تسارع توسعه بشكل كبيروالذي أضحى الوعاء الذي يمتص كل من يقصيهم القطاع المنظم وجهة النساء من خلال مزاولتهن لأشكال متعددة للعمل تتميز بالهشاشة وعدم الاستقرار.

I. بنية اقتصادية هشة

تميزت البنية الاقتصادية منذ السبعينات بهيمنة الاستثمار العمومي و تواجد قوي للرأسمال الاجنبي وهيمنة المقاولات الصغرى والمتوسطة على النسيج الصناعي. لكن برامج التقويم الهيكلي أدت إلى انسحاب الدولة من الاستثمار العمومي وتفويت شركات انتاجية وقطاعات عمومية عن طريق الخوصصة والتدبير المفوض إلى الشركات المتعددة الجنسية والمجموعات المحلية المرتبطة بها. كما أن تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الدرهم وتخفيض الرسوم الجمركية سيؤدي إلى غزو السلع الاجنبية للسوق المحلية وهو ما سينجم عنه إفلاس المقاولات الصغرى والمتوسطة .

سيعرف القطاع الفلاحي نفس التحولات حيث ستتم خوصصة أراضي صوديا وصوجتا و ستعمل الدولة على توفير الشروط للمستثمرين الزراعيين الكبار لضمان تنافسية منتاجتهم على المستوى العالمي والمحلي في اطار مخطط المغرب الأخضر عبر منح تحفيزات كثيرة في مقابل التخلي عن أية حماية للعاملات والعمال الزراعيين.

هذه التحولات في البنية الاقتصادية تعززت بمدونة الشغل التي أدخلت المرونة في سوق الشغل حيث شرعت العمل بعقدة محددة المدة وألغت السلم المتحرك للأجور، وتم كذلك تهشيش الشغل بالوظيفة العمومية بعد أن قلصت الدولة من مناصب الشغل حيث يجري التشغيل بالعقدة في قطاع التعليم . كما تم الهجوم على الحق النقابي بالتسريحات والمحاكمات بالفصل 282 من القانون الجنائي.

في الأخير فالبنية الاقتصادية للبلد أصبحت أكثر هشاشة وضعفا فرغم كل التحولات التي أجريت باسم الاصلاح وتوفير الشروط الافضل للاستثمار من أجل تشغيل الشباب، ورغم الاستثمارات التي أحدثت في الصناعة لاسيما في قطاع السيارات والطيران وخدمات الاتصال عن بعد offshore التي تستفيد من امتيازات كبيرة على مستوى الضرائب، ومن مستوى الأجور و شروط العمل الأقل تكلفة التي

يصفونها ب»تنافسية اليد العاملة»، لم يجر على ارض الواقع سوى تدمير لآلاف مناصب الشغل المتواجدة بسبب إفلاس المقاولات الصغرى والمتوسطة و تهشيش العمل ومنح حرية للرأسمال في تسريح العمال والعاملات، وهو ما يعني في الواقع توفير شروط أفضل لمراكمة الأرباح على حساب العاملات والعمال. وبذلك تمت إعاقة أية إمكانية لخلق بنية اقتصادية قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص شغل قارة. فالبطالة أصبحت جماهيرية والتسريح بالمئات والحق النقابي لم يَعد مسموحا به، وشروط العمل أصبحت قاسية.

II. النساءُ وسوق الشغل: تَطور محدود

كان العمل المأجور، في المدن، قبل الاستعمار حكرا على الرجال، ومع دخول الاستعمار سينطلق وُلوج النساء للعمل في المدن لكن بوثيرة بطيئة نتيجة للثقافة المحافظة للمجتمع. وبعد الاستقلال الشكلي ستزدادُ أعداد النساء النشيطات بفعل الهجرة القروية المتصاعدة نحو المدن تحت تأثير الجفاف والتقسيم غير العادل للأراضي، حيث توجهت النساء للعمل في الصناعات التحويلية كالنسيج والألبسة والصناعات الغدائية[1]. ومن جهة أخرى لعب تطور التعليم دورا أساسيا في تأهيل وتحفيز قسم من النساء لولوج مهن جديدة خصوصا في المدن، وهو ما ساهم أيضا في التغيير التدريجي للعقليات إذْ تبدَّل موقف المجتمع- وإن بشكل نسبي- من عمل المرأة.

1. ضعف معدل النشاط والعمل لدى النساء

إن تَطور مُعدل النشاط لدى النساء[2] يسمح بقياس مستوى إقبال النساء على الإنخراط في اللإنتاج الاقتصادي. فإذا كان هذا المعدل 44, 5% سنة 1960، فسيتضاعف خمس مرات خلال 40 سنة ليعود إلى الإنخفاض التدريجي.

1 - BELARBI Aicha, Le salaire de madame, Editions le Fennec,1993,p13

2 - نسبة النساء النشيطات إلى العدد الاجمالي للنساء في سن العمل (15 سنة فما فوق) (أنظر ملحق المفاهيم)

مبيان تطور معدل النشاط لدى النساء[1]

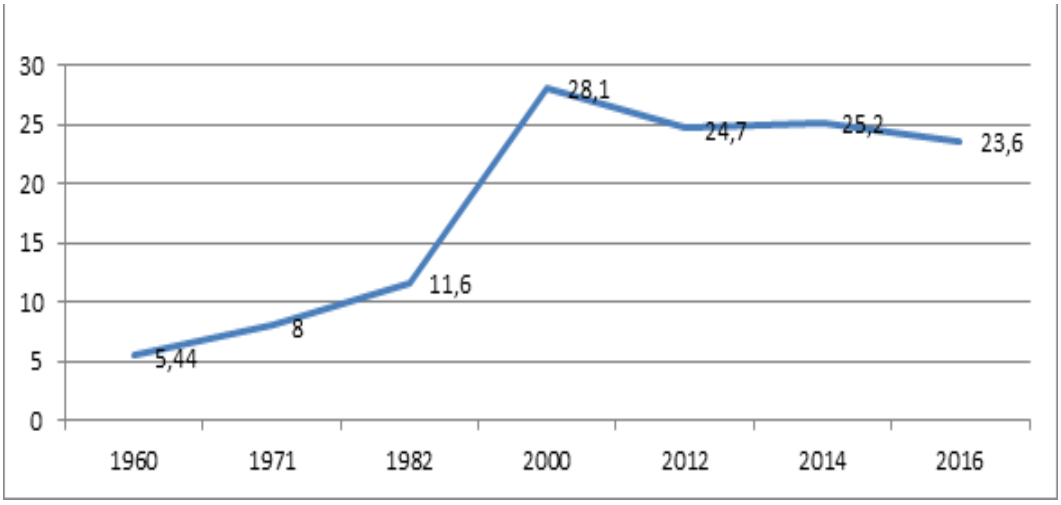

لكن بالرغم من المشاركة المتزايدة للنساء في سوق الشغل طيلة ست عقود، تبقى هذه المشاركة ضعيفة؛ إذ لا يشكل مُعدل النساء النشيطات سوى 23,6% (2016)، وهو ما يعني أن حوالي رُبع النساء في سن العمل فقط يخرجن بحثا عن عمل، ويقل هذا المعدل بثلاثة أضعاف مقارنة بالرجال (73,6%). غير أن هذا المعدل ليس فقط ضعيفا بل إنه تَراجع مقارنة بسنة 2000من (28,1%) الى (23,6%) سنة 2016 .

هذا الإقصاء الذي يَطال النساء في سوق الشغل تُعززه نسبة ثأنيت العمل الضعيفة 25,9% سنة 2016؛ فقط 2,75 مليون إمرأة تشتغلُ من أصل 10,6 مليون من السكان النشيطون العاملون..

معدل الشغل لدى السكان النشيطون حسب الجنس			
2000		2012	
النساء	الرجال	النساء	الرجال
24,5	68,2	22,3	67,2

ويظهر معدل الشغل حسب الجنس فروقات صارخة بحيث لا تمثل النساء

1 - مبيان مركب: معطيات سنوات 1960 الى 1982 مأخوذة من كتاب عائشة بلعربي المشار إليه في الهامش 3، صفحة 31، ومعطيات سنوات 2000 و 2012 مأخوذة من تقرير المندوبية السامية للتخطيط (HCP)المشار إليه في الهامش 5، ص5. ومعطيات 2014 و2016 مأخوذة من التقارير السنوية حول سوق الشغل للمندوبية ذاتها.

العاملات سوى أقل من ربع النساء النشيطات (**22,3**%) سنة 2012 وهو معدل يقل عن نظيره عند الذكور بثلاث مرات 67,2%.

إن هذا التمايز الحاصل بين النساء والرجال في الشغل والتراجع لانخراط النساء في سوق الشغل رغم ضعفه هو ما صنف المغرب في الرتبة 135 عالميا من أصل 142 بلدا على صعيد المشاركة الاقتصادية للنساء سنة 2014،[1].

وتَعزو الدراسات الرسمية للدولة تراجع نسبة النساء النشيطات إلى تعميم التعليم لدى الفتيات وانسحابهن بالتالي من الساكنة النسائية النشيطة[2]. إن أقل ما يمكن أن يقال عن هذا التفسير أنه ناقص؛ فثمة عوامل مفسرة أهم لهذا التراجع ولضعف معدل النشاط لدى النساء إجمالا أهمها: ضعف سوق الشغل وهشاشته فبنية إقتصاد البلد لا تُوفر إمكانيات كبيرة للتشغيل وهذا يتضح أكثر حينما نلاحظ أن معدل البطالة لدى النساء مُرتفع أكثر في المدن ومعدل نشاط النساء مُنخفض أكثر بدوره في المدن. ومن جانب اخر، تُساهم الثقافة الذكورية في كبح النساء عن العمل، فلا يزال سوق الشغل مجالا خاصا بالرجال وفقا للتقسيم الجنساني للأدوار الذي يَعتبر عمل المرأة وأجرها مجرد عمل تكميلي أو إضافي في حين تُلقى على عاتق الرجل مُهمة الإنفاق على الأسرة. هذا مع ما يستتبعه ذلك من مسؤوليات أسرية تَحد بشكل كبير من حركية النساء في البحث عن عمل. علاوة على عامل أساسي اخر لا يُشجع فئة عريضة من النساء على العمل، يتعلق بظروف العمل القاسية والهشة في القطاع الخاص، وتراجع فرص العمل القارة في القطاعين العام والخاص.

2. عمل نسائي غير معترف به

إن أحد أسباب ضعف معدل النشاط لدى النساء في سوق الشغل هو ادراج ربات البيوت ضمن "غير النشيطات" وهو ما يطرح اشكالية عدم تقييم العمل الذي تؤديه النساء واعتباره "غير منتج لقيمة مباشرة في الإنتاج الاقتصادي". غير أن ما يراد تجاهله هو أن عمل ربات البيوت يُساهم مباشرة في إعادة إنتاج قوة العمل مجانا. وهذا العمل الذي تُؤديه النساء هو أحد أهم الأسس التي ينبني عليها النظام الذكوري، والذي يتيح لنظام الإنتاج الرأسمالي مراكمة الأرباح، لذلك فرغم كل شعارات المساواة والتحرر وتحسين أوضاع النساء يبقى هذا الركن مقدسا لا يمكن

1 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، 2014، ص 7.

2 - HCP, Femmes Marocaines et Marché de travail: Caractéristiques et Evolution, 2013, p5

زَعزعتهُ.

هكذا، فبين صفوف 69 في المائة من النساء المصنفات «غير نشيطات»، هناك أكثر من 56 في المائة من النساء بالبيوت، يساهمن بتقديم القيمة الاقتصادية والبشرية «المضافة» غير المرئية وغير المحسوبة في حين أن هذا العمل يتطلب، كما يوضح المبيان أسفله، أزيد من خمس ساعات يوميا من وقت المرأة وإذا جرى احتسابه، فقط، بقيمة الحد الادنى للأجر (SMIG) أي 12 درهم للساعة، فتقدر مساهمة هذا العمل المنزلي ب 34,5% من الناتج الداخلي الخام.

توزيع الزمن المهني والمنزلي حسب الجنس

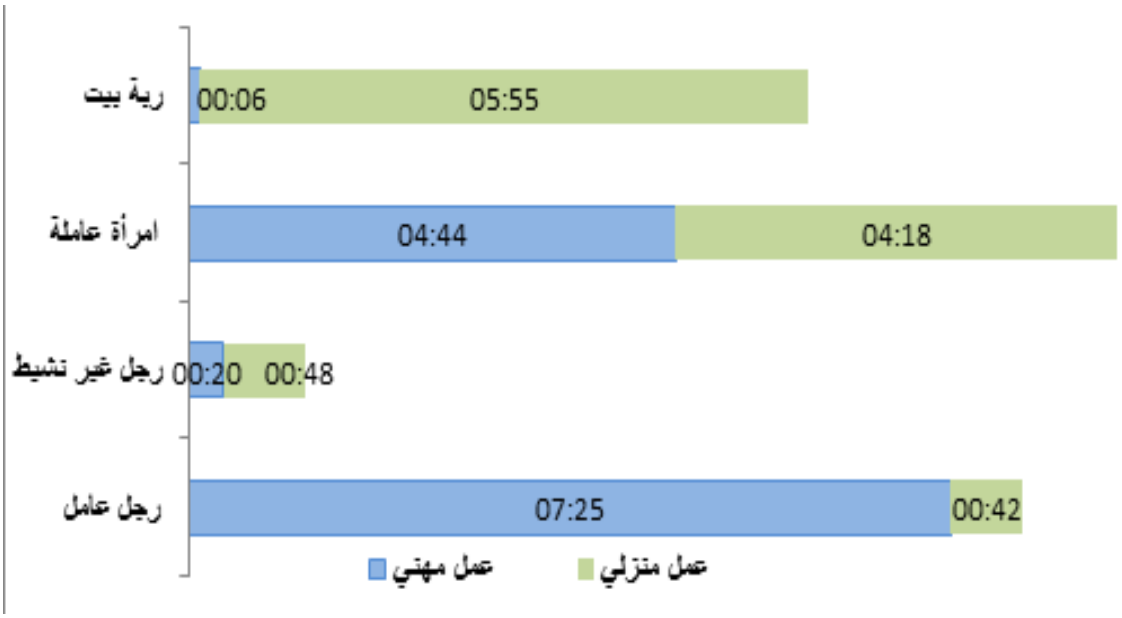

وكما هو مبين في المبيان فالاستغلال المزدوج يتضح من خلال ساعات العمل التي يستغرقها العمل المنزلي بالنسبة للمرأة العاملة. فهذا العمل اللصيق بالنساء يثقل كاهل النساء العاملات حيث يمتص 5 ساعات من وقتهن على عكس الرجل الذي حتى وإن كان غيرعامل فهو لا يؤدي سوى أقل من ساعة من العمل المنزلي.

3. البطالة معضلة شبيبية ونسائية

تمثل البطالة الاختلال الأبرز في سوق الشغل لاسيما أنها أصبحت جماهيرية و طويلة الامد. فعدد العاطلين، سنة 2016، بلغ 1.105.000(9,9%)، وتمس بالدرجة الاولى النساء 10,9% مقابل 8,9 % عند الذكور، وهي ترتفع أكثرفي المناطق الحضرية وفي أوساط الشباب مابين 15 و 25 سنة وحاملي الشهادات وبالأخص الشهادات

المهنية تليها الشهادات العليا[1].

فإذا كانت البطالة بنيوية في نظام الإنتاج الرأسمالي، فسياسةُ التقشف في الميزانيات العمومية تُؤدي إلى تقليص ضخم لمناصب الشغل في الوظيفة العمومية، في حين أن القطاع الخاص غيرُ قادر على إدماج لا خريجي الجامعات، ولا غير المتعلمين بسبب الطبيعة الهشة للنسيج الاقتصادي المغربي. أضفْ إلى ذلك أن اغلاق المنشات الإنتاجية، التي تتأثر بتقلبات السوق الخارجية وبالأزمات الاقتصادية، يُضاعف من نسب البطالة.

وتعد البطالة معضلة حقيقية بالنسبة للنساء فهن يشكلن ثلث حجم البطالة بنسبة 30,6% من حجم البطالة[2]، وهي نسبة كبيرة اذا اخذنا بعين الاعتبار ضعف عدد النساء النشيطات.

غير ان ازمة التشغيل عند النساء تبرز جليا لدى حاملات الشهادات العليا؛ فنسبة العاطلات بمستوى تعليمي عال، سنة 2013، هي 26,7% من مجموع النساء العاطلات مقابل 14,8% عند الذكور، هذا مع العلم أن 6,6 % فقط من النساء هُن الحاصلات على مستوى تعليمي عالي. وترتفع نسبة البطالة أكثر عند نفس الفئة بالوسط القروي حيث تقل فرص العمل للمتعلمات أكثر من المدن.

مبيان يبين معدل العطالة (%) حسب الجنس ومستوى الشهادة لسنة 2013[3]

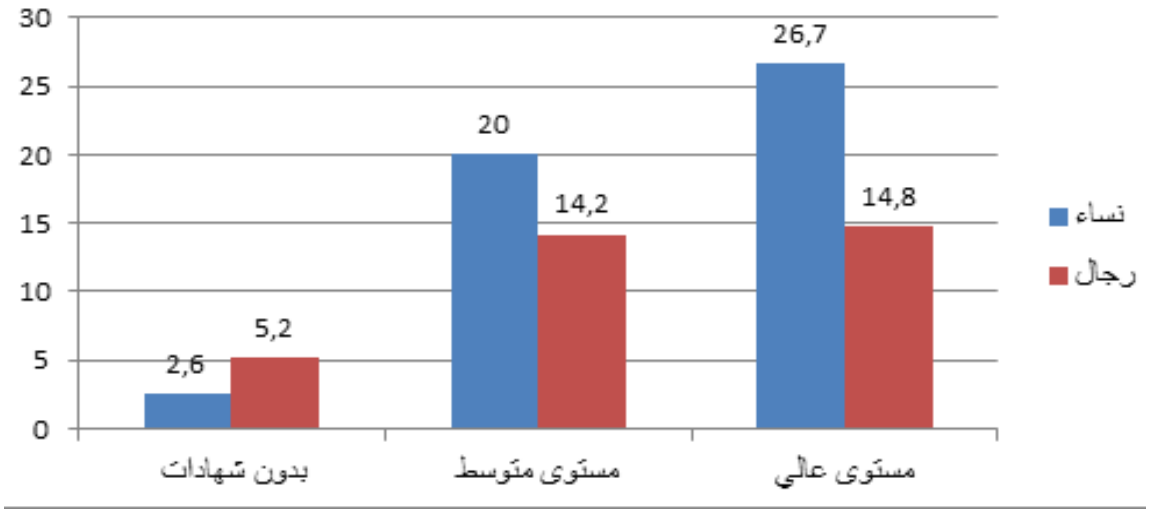

1 - HCP, Note d'information au sujet de la situation du marche du travail en 2014,p6.

2 - المندوبية السامية للتخطيط، وضعية سوق الشغل خلال سنة 2016

3 - المعطيات مأخوذة عن ÉGALITÉ DE GENRE, POLITIQUES PUBLIQUES ET CROISSANCE ÉCONOMIQUE AU MAROC p53 .

من الجلي من خلال هذا المبيان أن التكوين والتعليم لا يُخفض من حجم البطالة في صفوف النساء؛ فكلما ازداد المستوى التعليمي للنساء كلما ارتفعت البطالة في صفوفهن أكثر. فالنساء يشكلن نصف العاطلين بشواهد عليا و80% منهن لم يشتغلن أبدا (79,3% سنة 2013).[1]

هذا التمايز في حجم البطالة بين الذكور والاناث ليس مرده فقط إلى طبيعة سُوق الشغل الهش وبنية نظام الإنتاج، ولكنْ أيضا، إلى وضع النساء خارج سوق الشغل أي في الأسرة. فاعتبار العمل المنزلي وتربية الأطفال من مهام النساء يحد من قدرتهن على الحركة في البحث عن العمل. هكذا في ظل نقص الفرص التي يوفرها سوق الشغل تَقل إمكانيات العمل التي تستجيب لظروف النساء(عمل في نفس مكان الإقامة، عمل بتوقيت مناسب لمسؤولياتهن...).

لكن ما يُثير الإنتباه في الدراسات التي تُقدمها الدولة حول البطالة هو الإشادة بالتحسن والتقدم المنجز منذ سنة 2000 إلى حدود الآن والذي ترجعه إلى «فضائل» سياسة اللبرلة والإنفتاح الاقتصادي. فالبطالة حسب هذه الدراسات إنخفضت، وهُناك تزايد لمناصب الشغل المحدثة. إلا أن ما يسمى مناصب عمل مُحدثة هي في أغلبها أعمالٌ هشة (عدم استقرار، وعمل موسمي، وعمل مؤقت وعمل بدوام جزئي، وأجور ضعيفةٌ...)، كما تَشمل العمل غير المتناسب مع التكوين والعمل غير المؤدى عنه. كل هذه التصنيفات تَدخل في احتساب معدل السكان النشيطين العاملين وتقصى في احتساب معدل العاطلين مع العلم ان غالبية هذه الأعمال ليست سوى بدائل ترقيعية في ظل غياب عمل قارولائق.

إن ما قلناه أعلاه يصح أكثربالنسبة للنساء العاطلات؛ فهن يشكلن النسبة الأكبر في العمل الموسمي والعمل بدوام جزئي والعمل غير المؤدى عنه (في إطار المساعدة العائلية). كما أن الدراسات الرسمية لا تعتبر النساء ربات البيوت لا نشيطات عاملات ولا عاطلات. غير أن ما تتجاهله هذه «الدراسات» أن نسبة هامة منهن، خاصة المتعلمات، فقدن أمل الحصول على شغل بسبب الإحباط الذي يسود سوق الشغل وثقل المسؤوليات الأسرية. ولأن المعايير الرسمية، تعتبر معطلا كل من يبحث عن عمل، فإنها تحرم أعدادا غفيرة من النساء حتى من «الحق» في اعتبارهن معطلات.

III. النساء في سوق الشغل: هشاشة وتمييز

تشتغل غالبية النساء العاملات في القطاع غير المنظم. معظم أعمالهن في القرى

1 - نفس المرجع، ص 55

غير مؤدى عنها. أغلبهن، في المدن، أجيرات في القطاعات الأكثر هشاشة.. النتيجة سوق شغل يعكس ويكرس الميز السائد في المجتمع.

1. عملٌ نسائي أكثرهُ غير مُؤدى عنه

تعملُ حوالي نصف النساء المشتغلات فيما يصنف كمساعدات عائلية (47,3%) [وترتفع هذه النسبة في الوسط القروي إلى 73,6%] حيث يساهمن في الإنتاج الاقتصادي وفي إعالة أسرهن من خلال اشتغالهن في الأنشطة الفلاحية العائلية والحرف التقليدية المنزلية (خزف، غزل، خياطة...). وهو عمل دون حماية اجتماعية ولا يؤمن استقلالية مادية للنساء. وبدل أن نشهد تناقص هذا النشاط في اتجاه تقوية العمل المأجور والأنشطة المدرة لدخل مباشر، يزداد ارتفاع نسبة تأنيث العمل غير المؤدى من 48,7% سنة 2000 إلى 57,3% سنة 2012(الجدول أسفله). ولا يمكن تفسير هذا التزايد إلا بضعف سوق الشغل الذي يرمي على الهامش أغلب النساء النشيطات. كما أن غياب التكوين والأمية يعرقل امكانيات حصولهن على عمل مستقل لائق وبأجر مناسب.

2. «أنشطة مستقلة» تعمق تبعية النساء

معدل تأنيث العمل (%) حسب طبيعة المهنة الرئيسية على المستوى الوطني

الوضعية المهنية الرئيسية	2000	2012
المأجورين	21,9	20,3
المستقلين	14,3	14,7
المشغِلين	6,6	8,0
المساعدات العائلية	**48,7**	**57,3**
المتدربين	16,0	11,2
أعضاء تعاونيات أو مساعدين	7,3	12,0
اخرون	27,0	44,2
المجموع	**27,1**	**26,1**

Source :HCP , 2013 النساء المغربيات من خلال الأرقام... أكتوبر

يعتبر «العمل المستقل» وجهة اليد العاملة النسوية المقصية من العمل المأجور القار، ويتميز بعدم استقرار الدخل وغياب الحماية الاجتماعية، ويتركز معظمه في القطاع غير المنظم. ففي ظل تراجع مناصب العمل المأجور وتدني مستويات العيش

يتم البحث عن مورد للعيش ومكمل للدخل، بذلك تكون مزاولة «نشاط حر» بالنسبة لنساء الطبقات الشعبية مجرد طرق ترقيعية للإفلات من البطالة. وتتجه النساء الكادحات إلى الأنشطة الخدماتية والتجارية والصناعة التقليدية أكثر مما إلى الأنشطة الإنتاجية التي تتطلب مؤهلات ورأسمال هام.

وتُشكل التعاونيات أحد الأنشطة التي تتوجه إليها النساء في السنوات الأخيرة، حيث يعملن في تعاونيات تسوق المنتوجات التي ينتجنها سابقا داخل بيوتهن كالزرابي والأركان .. لكن هذه الأنشطة المستحدثة لم تستطع إخراج النساء من الفقر خاصة النساء القرويات بسبب ضعف الأجور التي تتقاضينها وعدم استفادتهن من المنتوج الذي يسوقه الوسيط التجاري المستفيد الرئيسي من عملهن.

إن هذا الميل الواضح إلى تشجيع هذا النوع من «الأنشطة المستقلة»، عبر تمكين النساء بشكل خاص من الولوج إلى التمويل الأصغر لخلق مشاريع مدرة للدخل ومقاولات صغرى وإنشاء تعاونيات فلاحية وحرفية، هو نموذج «الادماج والتمكين الاقتصادي للنساء» الذي يسوقه البنك الدولي وباقي المؤسسات الدولية (أهداف الالفية الثالثة) قصد «تحقيق التنمية ومحاربة الفقر وسط النساء». لكن ما يميز هذه الأنشطة هو ضعف مردوديتها وعدم قدرتها على الصمود في السوق لعدة عوامل مختلفة. هكذا عوض محاربة الفقر يتم دفع النساء إلى التحول إلى رهائن لجشع مؤسسات القروض والوسطاء[1].

3. رقم مريب

ثَمة علامةُ استفهام كبيرة يطرحها الجدول أعلاه؛ فنسبة تأنيث المهن في الخانة الاخيرة «آخرون» ارتفعت بشكل كبير جدا من 27% إلى 44,2% خلال 12 سنة..! إنها خانة تخفي الكارثي من أشكال الاستغلال والهشاشة والتفقير مثل خادمات البيوت والدعارة. هذه الأخيرة تشكل وجهة تستقطب عددا متزايدا من الشابات هربا من جحيم الفقر والبطالة، بل وأصبح المغرب أحد المصدرين الرئيسيين للبغايا لدول الخليج خصوصا، وأحد الوجهات العالمية للسياحة الجنسية. إن هذه الظاهرة تعتبر أحد الطابوهات التي تتجاهلها وتحرص على إخفائها كل الدراسات الرسمية. فلا أحد، خارج الأجهزة الاستخباراتية للدولة، يعرف حجمها الحقيقي؛ فهي لا تخضع لأي دراسة أو إحصاء علني شامل. ولا شك أن تواطؤ كل الدراسات الرسمية حول النساء، وما أكثرها هذه السنوات الأخيرة، على إخفائها ناتج عن التعامل المنافق والإنتهازي للدولة مع الدعارة باعتبارها عاملا ضروريا لإنعاش قطاع السياحة!

1 - راجع-ي دراسة أطاك المغرب: نظام القروض الصغرى بالمغرب «فقراء يمولون أغنياء»، مارس 2017.

4. النساء و العمل المأجور: نسب دالة

غيرت إعادة هيكلة سوق الشغل من طبيعة العمل الذي يوفره، فالعمل المأجور القار تقلص أكثر فأكثر سواء بالنسبة للنساء أو الرجال. وإذا كانت سنوات 1970 قد عرفت تزايدا للعمل المأجور بسبب نمو التصنيع فبدءا من سنوات 1980 سيعرف هذا الأخير تراجعا مهما بحيث نشهد أن نسبة العمل المأجور من العمل الاجمالي هي كالتالي: 69,3% في 1982 و 60,3 % في 1990 و59% في 1992[1]. ومع ذلك، فحسب المبيان أعلاه فحوالي ثلث النساء النشيطات المشتغلات هن أجيرات وترتفع النسبة إلى 80% في المدن. إنه رقم مهم (الرتبة الثانية من حيث المهن التي تشغلها النساء، والرتبة الاولى في المدن) وأن كان العمل غير المأجور يغلب على نشاط النساء الاجمالي كما يوضح المبيان والجدول أعلاه.

5. الهشاشة.. نسائية أساساً

تُمثل النساء خمس المأجورين (20,3% سنة 2012). تشتغل النساء في القطاع الخاص بنسبة 90%، ونصفهن تتركزن في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 59,9%، يليه القطاع الخدماتي (السياحة، التعليم، الصحة...) بنسبة 27,9% ثم القطاع الصناعي (النسيج والألبسة والصناعة الغذائية) بنسبة 11,8%[2]. أما القطاع العمومي فيعرف مؤخرا تأنيثا مستمرا (38,4% سنة 2014) بزيادة 4,6 نقطة عن سنة 2002[3]. إلا أن ولوج النساء للقطاع العام تزامن مع التقليص المهول لمناصب الشغل به والسعي المطرد لإضفاء الهشاشة عليه[التوظيف بالتعاقد].

وعرف العمل المأجور في القطاعات التي تتركز فيها اليد العاملة النسائية تغيرات مهمة ستزيد من الاستغلال المكثف. فالعولمة الاقتصادية بما تفرضه من توجيه لاقتصاد البلد نحو التصدير و فتح للحدود أمام الاستثمارات الأجنبية ستفرض إدخال مفهوم المرونة في عالم الشغل. فالرأسمال الأجنبي و المحلي يسعى جاهدا إلى تخفيض كلفة اليد العاملة كي يتمكن من المنافسة الدولية ومن التأقلم مع تقلبات السوق العالمية. هكذا نشهد سيادة العمل المؤقت غالبا بدون عقدة أو بعقدة محددة المدة في بعض القطاعات كالفلاحة والصناعات الغذائية والنسيج، ثم سيادة العمل الموسمي خاصة في القطاع السياحي والفلاحي حيث لا تعمل العاملات سوى

1 MEJJATI ALAMI Rajaa, Femmes et Marché du travail au Maroc, pp, 18-24 Aout 2001.

2 - HCP, Femmes Marocaines et Marché de travail: Caractéristiques et Evolution, 2013,p9.

3 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، 2014، ص 11.

6 اشهر في السنة دون تعويض عن شهور العطالة. ونتيجة لكل ذلك ارتفعت وثيرة الهشاشة ومعها استشراء الطرد والتسريحات الجماعية وتدهورت شروط العمل بشكل حاد. وهو ما يعطي قطاع النسيج صورة قاسية عنه حيث خسر 119 ألف عامل-ة مناصبهم مابين 2008 و2014 نتيجة الأزمة الاقتصادية الأخيرة[1].

6. النساء العاملات: ميزٌ في الأجر والحماية الاجتماعية

يُعتبرالتفاوت في الأجور بين الرجل والمرأة مسألة بنيوية حسب اعتراف تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي نفسه. فالقطاعات التي تتمركز فيها النساء تتميز بتدني أجورها؛ فقطاع الفلاحة، مثلا، حيث غالبية اليد العاملة نسائية، يقل الحد الأدنى للأجر عن نظيره في القطاع الصناعي (55 درهم في الفلاحة مقابل 85 درهم في الصناعة)، وغالبا ما لا يحترم أرباب العمل الحد الادنى للأجور في هذا القطاعات. واجمالا يقل متوسط نسبة أجور النساء في القطاع الخاص عن مثيله بالنسبة للرجال ب 25%[2] . كما أن موقع النساء في القطاع العمومي ينعكس على حجم أجورهن التي تقل عن أجور الرجال. فأجيرات القطاع العام تتمركزن أساسا في السلالم الدنيا، لا في المناصب العليا حيث لا تتجاوز نسبة التأنيث 16%. إن هذا الواقع جعل المغرب يحتل الرتبة 130 من حيث التفاوت في الأجور بين النساء والرجال[3]، متخلفا حتى عن مجتمعات محافظة كقطر والكويت والبحرين و دول مجاورة كتونس.

أما الحماية الاجتماعية فهي شبه منعدمة فنسبة 81,6% من النساء النشيطات المشتغلات لا تَشملهن التغطية الصحية (80,7% بالنسبة للرجال). من جهة، لاشتغال عديد النساء في مجالات لا تشملها التغطية الصحية كعاملات النظافة اللواتي تشغلهن شركات الوساطة دون حماية اجتماعية وعاملات الصناعة التقليدية. ومن جهة أخرى بسبب تملص أرباب العمل من تسجيل وأداء مُستحقات التغطية الاجتماعية مُستغلين إنتشار الأمية والجهل بحقوق الشغيلة وكذا تواجد يد عاملة كبيرة في حالة بطالة تضغط على العاملات والعاملين وهو ما يجعلهن(م) يتنازلن عن حقوقهن(م).

7. شروط عمل قاسية

1 - HCP, La hausse des exportations du textile a-t- elle soutenu l'emploi de la branche en 2014 ?

2 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النهوض بالمساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، 2014، ص11 ,

3 - نفس المصدر، نفس الصفحة.

تَشتَغل العاملات في ظروف أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها قاسية. فالعاملات في جميع القطاعات المؤنثة يُشَغلن بوتيرة مكثفة حيث يستغل أرباب العمل البطالة المستشرية والفقر لاستخلاص أقصى الأرباح من عمل العاملات. ولنا في العاملات الزراعيات مثالٌ صارخ، فبدل 44 ساعة في الأسبوع الجاري بها العمل في القطاع الصناعي تشتغل العاملة الزراعية 48 ساعة في غياب حد أدنى من شروط لائقة للعمل تُحافظ على كرامتها. فلا مطاعم متوفرة لتناول وجبة الغداء ولا مراحيض ولا أماكن لتغيير مَلابسهن. وأكثر من ذلك، فعوض توفير وسائل نقل تليق بالإنسان لنقل العاملات إلى الضيعات الفلاحية يتم تكديسهُن في عربات لنقل البضائع وهو ما أدى بحياة عشرات العاملات، لاسيما في منطقة سوس. كما يشتغلْن في غياب أية أدوات صحية للحماية من الإصابة بالأمراض التي قد تُسببها المبيدات السامة التي تُستعمل في الزراعة. هكذا فالمرأة العاملة تتعرض لكل هذه المخاطر دون أن تتلقى تعويضا عن حوادث الشغل لأن أرباب العمل بالمعامل والضيعات يتملصون من تأمين العاملات والعمال والدولة من جهتها تغض الطرف عن هذه الخروقات.

وبموازاة الاستغلال المكثف تتعرض المرأة العاملة للتحرش الجنسي في أماكن العمل وتُعتبر المعامل والضيعات الفلاحية أكثر أماكن العمل يتم فيها ابتزاز العاملات للرضوخ إلى رغبات رب العمل أو المشرف عن العمل ولا يُوفر القانون حماية فعلية للعاملة من التحرش.[1]

8. الحضانة: حبر على ورق

تعتبر الحَضانات مرافق أساسية وعاملا محددا في تشجيع النساء على العمل، غير أن واقع الحال يُبين أنه لا تُولى أهمية لهذا الجانب. فأماكن العمل لا تتوفر على حضانات للعاملات وهو ما يضطرهن إلى ترك أطفالهن لدى نساء يَقمن بدور مربيات في منازلهن دون تأهيل وفي غياب شروط سليمة للحضانة. هذا مع العلم أن مدونة الشغل نَصت على وُجوب إنشاء حضانة؛ فإذا كانت المقاولة تُشغل ما لا يقل عن 50 أجيرة يتجاوز سنهن 16 سنة وجَب عليها تجهيز غرفة خاصة للرضاعة داخلها أو على مقرُبة منها مباشرة، كما يُمكن إستعمال هذه الغُرف روضا لأطفال الأجيرات، كما نصت المدونة على إمكانية إنشاء دار حضانة بمساهمة عدة مقاولات متجاورة بمنطقة معينة مع تجهيزها وفق الشروط الملائمة للأطفال. لكن في غياب عُقوبة زجرية في حق رب العمل الذي يتخلف عن إنشاء حضانة يبقى هذا البُند مُجرد جملة فارغة المحتوى أتت بها المدونة لتبدو منصفة قليلا للمرأة العاملة.

---

1 - انظر-ي البحث الميداني الذي أنجزته لوسيل دوما حول العاملات الزراعيات المنشور في هذا الكتاب.

والدولة بدورها لا توفر حضانات للمرأة العاملة، ولا تَستثمر نهائيا في هذا المجال الاجتماعي، على عكس دول أخرى كفرنسا التي تعتبر النموذج الذي تسير الدولة المغربية على خطاه في مختلف مجالاتها، حيثُ تحظى مرحلة الطفولة المبكرة باهتمام بالغ عبر توفير حضانات متعددة مجانية وذات جودة: حضانات بالأحياء الفقيرة، وحضانات بلدية، وحضانات بالمؤسسات الانتاجية.

والمفارقة أيضا في كون الدولة تُغدق على أرباب العمل إمتيازات كبيرة مادية وتُصرف ميزانية كبيرة لتجهيز البنية التحتية التي يحتاجها الإستثمار الخاص، في حين تتخلى عن توفير بنية تحتية ومَرافق إجتماعية لصالح العاملات والعمال سواء في ما يخص السكن أو الصحة أو رعاية أطفالهن، وفي نفس الوقت فهي لا تُلزم أرباب العمل بتوفير هذه المرافق.

9. العمل النقابي

يَعكس العمل النقابي رغم ضعفه، المكانة التي تحتلها النساء في مجمل المجتمع، حيث لا يزال حكرا على الذكور، فحسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لا تمثل النساء العاملات إلا 0,38% من مناديب العمال وممثلي أجراء القطاع العام، وهُنّ شبه غائبات في الهياكل النقابية. إنه الوجه المكمل لصورة التفاوت والميز في عالم الشغل. ولقد ساهمت الضربات التي وجهت للتنظيمات النقابية عبر المحاكمات والقمع والتنكيل بالعاملات و العمال خلال الإضرابات والإعتصامات العمالية والتسريحات بسبب إنشاء مكاتب نقابية في وحدات الإنتاج، في نفور وتخوف العاملات من العمل النقابي.

خُلاصة:

إن موقع النساء في سوق الشغل يتأثر بالخيارات الاقتصادية الليبرالية المنتهجة التي تعمق أزمة التشغيل إجمالا. لكنّ إنعكاسات هذه السياسات تكُون أكبر على النساء بسبب إستمرار الثقافة الذكورية التي تُعيد إنتاج نفس التقاسم للأدوار حسب الجنس.

فلا يزال العمل المنزلي، من الناحية الاجتماعية، لصيقا بالمرأة رغم كل التغييرات التي طالت بنية الأسرة و القوانين والمجتمع ككل. فمن جهتها فالدولة المغربية، وخلفها المؤسسات الدولية، التي لا تكف عن التغني بالتمكين الاقتصادي للنساء، غير مهتمة إطلاقا بإحداث وتطوير بنيات اجتماعية تعوض غياب المرأة عن الأسرة.

أما أرباب العمل، المهتمون أساسا بأرباحهم والمتهربون من تطبيق الحد الأدنى مما تفترضه قوانين الشغل بصفة عامة لاسيما تلك الخاصة بالنساء، فهم يستفيدون من هذا الخطاب «التقدمي» الذي يوسع بإطراد جيش العمل الإحتياطي، ومن الثقافة الذكورية للمجتمع الذي يعتبر عمل النساء غير ضروري وأجرهن مجرد مكمل وبالتالي إمكانية إستغلالهن بأقل تكلفة.

هكذا، فبدل أن يكون خُروج النساء للعمل فرصةً لتحقيق الذات، يصبح العمل، لاسيما بالنسبة لنساء الطبقات الشعبية، معاناةً إضافية. فضعف سوق الشغل لا يمنحهن فرصة إيجاد عمل لائق يراعي خصوصيتهن، لذا تضطر غالبيتهن للإشتغال في قطاعات يَسودها الميز والهشاشة.

إن هذا الواقع، الذي حاول هذا النص تقديم رصد أولي له، يتطلب منا جميعا ومن الإطارات النسائية المناضلة مزيدا من الجهد والدراسة لتعميق فهم التطورات الجارية، من أجل بلورة مطالب نسائية دقيقة، وبدائل مجتمعية عن نموذج التنمية الليبرالي الذي تُسوقه الدولة بتوجيه من المؤسسات الدولية.

نونبر 2017

-----ملحق المفاهيم والتعاريف-----

حسب الدراسات الرسمية التي اعتمدنا على إحصائياتها في هذا النص، فالساكنة تتكون من ثلاثة أقسام الأشخاص العاملون، العاطلون، وغير النشيطين.

الساكنة النشيطة: مجموع الاشخاص من الجنسين الذين يشكلون اليد العاملة القادرة والمستعدة لإنتاج الخيرات والخدمات في بلد ما، وتشمل العاملين والعاطلين.

الساكنة النشيطة المشتغلة (population active occupée): تشمل كل الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق المشاركين في إنتاج الخيرات والخدمات ولو لساعة خلال الأسبوع السابق للدراسة الإحصائية وكل الأشخاص العاملين المتغيبين عن عملهم لسبب مؤقت. إنه مفهوم واسع يشمل كل أشكال العمل بما فيها العمل الموسمي والعمل بدوام جزئي وكل أشكال العمل غير المنتظم.

الساكنة النشيطة في حالة بطالة: تتشكل من الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق، غير المزاولين لنشاط مهني و الباحثين عن عمل. ولا يعتبر عاطلا، خلال الدراسة الإحصائية، إلا من توفرت فيه الشروط التالية مجتمعة:

- **بلا عمل**
- **يبحث عن عمل عبر القيام بالإجراءات المناسبة**
- **مستعد للعمل**

- **معدل النشاط لدى النساء:** نسبة النساء النشيطات إلى العدد الاجمالي للنساء في سن العمل (15 سنة فما فوق),

- **معدل الشغل لدى النساء:** هو نسبة الساكنة النشيطة النسائية المشتغلة من الساكنة النشيطة النسائية

- **معدل تأنيث الشغل:** نسبة النساء من الساكنة النشيطة المشتغلة

خوصصة الصحة العمومية وعواقبها على النساء بالمغرب

تدخل الخدمات الصحية العمومية إجمالا ضمن نطاق الحماية الاجتماعية التي يمكن تعريفها بكونها ذلك الجزء من الأجر الذي يؤدى إما من خلال التعويضات الاجتماعية الممولة بالاشتراكات، أو عن طريق الخدمات العمومية الممولة بالضرائب[1]، حيث يقوم أرباب العمل بالمساهمة في ميزانية الدولة عن طريق الضرائب، و بذلك يتحملون جزءا من نفقات الصحة و تعليم أبناء العمال و دعم المواد الغذائية الأساسية و الطاقية، وكل ذلك يندرج في الأجور غير المباشرة. استناد تمويل الخدمات العمومية على مساهمة أرباب العمل، باعتبارها أجرا غير مباشر، هو ما يشكل الطابع الاجتماعي لهذه الخدمات. وتضمن بوصفها حقوقا اجتماعية من خلال مبدأي المجانية و الشمولية.

والخاصية الأخرى المميزة للخدمات العمومية هي كونها تُشكل مجالا منفلتا نسبيا من المنطق السلعي، حيث لا تقدم الخدمات وفق القدرة الشرائية، و إنما وفق مبدأ الاستجابة للحاجيات الأساسية.

سعت الرأسمالية النيوليبرالية إلى شن هجوم تدريجي على هذا المفهوم الواسع للأجر منذ بداية الثمانينات، حيث نجحت أخيرا في تقليصه و في إلحاق ضرر بالغ بعدد من الحقوق المضمونة المرتبطة بالصحة و التعليم و التقاعد و الوظيفة و دعم الأسعار المقدم من قبل صندوق الموازنة.

وقبل الإجهاز الكامل على الحق في الصحة العمومية، كان المواطنون والمواطنات يستفيدون من الخدمات الصحية بوصفها خدمات عمومية ناقصة. فالمجانية كانت نسبية و مبدأ الشمولية لم يكن ساريا بشكل كامل، بفعل إقصاء عدد كبير من السكان من الولوج بناء على تمايزات اجتماعية أو فروقات جهوية أو تمييز

---

1 - Michel Husson, ***Les Casseurs de l'Etat social, des retraites à la sécu : la grande démolition,*** *Chapitre2 : la démolition sociale*, éditions la Découverte, Collection « Sur le vif », 2003

قائم على الجنس. وكانت الخدمات الطبية و الاستشفائية نفسها عاجزة عن تلبية حجم الطلب عليها، بسبب إصرار الدولة على رصد غلاف مالي محدود جدا للنفقات العمومية الموجهة لتشييد البنيات و التجهيزات و تكوين و أداء أجور الأطر الطبية والشبه الطبية اللازمة.

وقبل التطرق لنقاش الفكرة التي يَعرضها عنوان هذا النص، ينبغي أولا عرض الخطوط العامة للهجوم النيوليبرالي على الصحة العمومية وبالتالي برنامج خوصصتها، قبل أن نتناول في القسم الثاني مختلف تجليات معانات النساء بسبب الطابع الطبقي للصحة. وسنوضح في القسم الثالث والأخير كيف أن إضطهاد النساء و الميز القائم على الجنس يُعد أحد الأسباب المباشرة المحددة لصحة النساء.

القسم الأول: عرض الخطوط الرئيسية لخوصصة قطاع الصحة العمومية

1) التراجع عن مجانية الصحة العمومية و التمهيد لخوصصتها

التراجع عن المجانية: تراجعت الدولة عن مبدأ مجانية الخدمات و العلاجات الطبية العمومية من خلال إصدار مرسوم 30 مارس 1999 المتعلق بكيفيات تحديد الأسعار[1]، ليطبق مبدأ الأداء تدريجيا ابتداء من ماي 2004 بأغلب المستشفيات العمومية[2] يشمل كل الخدمات من استشارات طبية وفحص بالأشعة وتحاليل طبية إحيائية و الجراحة و التخصص و طب الأسنان و خدمات الطب العام والولادة والإنعاش والاستشفاء والأدوية وأكياس الدم ومشتقاته[3] والأدوية والأجهزة وحصص تنقية الدم و إقامة الشخص المرافق للمريض ونقل المرضى في المستشفى وتسليم الشواهد الطبية...إلخ. تطبق أسعار الخدمات وفق نفس المنطق الذي تحدد به العيادات والمصحات الخاصة أثمان خدماتها، أي بناء على ما يسمى بمصنفات

---

1 - مرسوم رقم 2.99.80 صادر في 12 من ذي الحجة 1439(30 مارس 1999) يتعلق بكيفية تحديد أجرة عن الخدمات و الأعمال التي تقدمها المستشفيات التابعة للوزارة المكلفة بالصحة، و المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4682 بتاريخ 15 أبريل 1999، راجع المصدر على الرابط التالي: http://www.sgg.gov.ma/BO/AR/1999/BO_4682_ar.PDF

2 - قرار مشترك لوزير الصحة و وزير المالية و الخوصصة رقم 10.04 صادر في 3 صفر 1425 (مارس 2004) بتحديد تعاريف الخدمات والأعمال التي تقدمها المستشفيات و المصالح التابعة لوزارة الصحة، و المنشور في الجريدة الرسمية رقم 5206 بتاريخ 22 أبريل 2004، راجع المصدر على الموقع التالي: http://www.sgg.gov.ma/BO/AR/2004/BO_5206_ar.pdf

3- قرار مشترك لوزير الصحة و المالية و الخوصصة رقم 1885.03 صادر في 17 شعبان 1424 (14 أكتوبر 2003) بتحديد تعريفة بيع الدم البشري، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 5200 بتاريخ فاتح أبريل 2004، راجع المصدر على الرابط التالي: http://www.sgg.gov.ma/BO/AR/2004/BO_5200_ar.pdf

الأعمال المهنية. ويعد إدراج مصنفات الأعمال كقاعدة لحساب تكلفة الخدمات خطوة جبارة على درب التسليع.

التغطية الصحية الأساسية: يعد إرساء أنظمة التغطية الصحية بصناديقها الستة أحد المحاور الرئيسية لهجوم نيوليبرالي على الحق في الصحة العمومية، إذ تندرج في إطار إعادة نظر في طرق تمويل نظام الصحة العمومية، وبذلك فهي مدخل لتبرير إلغاء مبدأ مجانية العلاج. فإذا كان التأمين الإجباري الأساسي عن المرض يندرج في نطاق الحماية الاجتماعية، لأن تمويله يقوم على مبدأ الاشتراكات الاجتماعية، التي تفيد أن نفقات الصحة يتحملها أساسا أرباب العمل و أن الرعاية التي يتلاقاها العمال هي في حقيقة الأمر جزء من الأجر، فإن باقي أنظمة التغطية لا تندرجُ في صلب الحماية الاجتماعية.

فنظام المساعدة الطبية الموجهة للفقراء يعد إعلانا صريحا للهجوم على مبدأ مجانية العلاجات الصحية، لأن عبئ معظم التكاليف أصبح يتحملها الفقراء، وليس ميزانية الدولة من خلال النظام الضريبي. يدفع جزء من الفقراء سنويا 600 درهم، إذا كان الأمر يتعلق بأسرة من خمس أفراد، و هو مبلغ كبير مقارنة بدخلهم. و كل عجز أو توقف عن الأداء يؤدي إلى الحذف من لائحة المستفيدين من هذه التغطية. لم تلتزم الدولة بأداء نسبة معينة من تكاليف العلاجات، بل رمت على كاهل هذا النظام عبئ تحمل نفقات علاج السجناء و الأيتام والقاطنين بدور العجزة و دور الرعاية. أما ادعاء استفادة الفقراء في وضعية فقر من مجانية العلاجات فلا أساس له، لأن الفقراء في وضعية هشاشة هم الذين يساهمون في تحمل جزء من هذه النفقات من خلال نظام تقاسم المخاطر. أما باقي أنظمة التأمين فلن تقوم في معظمها على مساهمة الدولة، وإنما سيتحمل الأفراد عبئ تكاليفها المالية.

إصلاح المستشفيات[1]: يعني إصلاح المستشفيات رفع قدرتها على التمويل الذاتي بعدما أتيح لها عرض خدماتها على القادرين على الأداء بما فيهم الأكثر فقرا، سواء من خلال الأداء المباشر أو من خلال أنظمة التأمين. يسعى هذا الإصلاح إلى تأهيل المستشفيات على صعيد استقلالية التسيير الإداري و المالي، كي تكون قادرة على تحمل نفقات تسييرها و استثماراتها في مجال البنيات التحية و التجهيز، أي إعادة تنظيم إدارتها وفق روح المقاولة. و يعد أيضا ضمن المحاور الرئيسية لهذا لإصلاح

1- Ministère de la santé, Stratégie sectorielle de santé 2012-2016, mars 2012, consulté le document sur le site : http://www.sante.gov.ma/Docs/Documents/secteur%20sant%C3%A9.pdf

النيوليبرالي تحسين جودة الخدمات الصحية. لا يقصد بمفهوم الجودة هنا أن يكون نظام الصحة العمومية قادرا على تلبية متطلبات التطبيب أو الاستشفاء وفق المعايير الصحية، و إنما يرتبط هذا المفهوم بجوهر السلعة. إنه يعني توفير الشروط الكفيلة برفع تنافسية الخدمات الصحية في ظل سوق تتجه نحو أن تكون مفتوحة بالكامل، كما يعني من جهة أخرى أن تكون خدمات و تجهيزات المستشفيات ذات فعالية بوصفها سلعة. و حينما يدعي واضعوا إصلاح المستشفيات بأن غايته هي استعادة ثقة المرضى و الاستجابة لحاجياتهم عبر تحسين جودة الخدمات، فلا يعني ذلك كل المرضى و إنما المرضى القادرين على شراء الخدمات السلعية. وقد نجحت الدولة و أيديولوجيها النيوليبراليين في ترويج واسع لهذا المفهوم الذي غذى منتشرا في معظم الكتابات و الخطابات التي تتناول الخدمات العمومية.

الجهوية[1]: تندرج الجهوية في إطار إعادة تنظيم تدخل الدولة في قطاع الصحة الذي يسعى إلى تعزيز استقلالية تسيير المستشفيات العمومية. ستشكل المديريات الجهوية للصحة قطب الرحى للدفع بمختلف إجراءات برنامج إصلاح الصحة على صعيد الجهة، لاسيما وأنها ستسعى توقيع عقود الشراكة مع القطاع الخاص لتسريع خوصصة المستشفيات العمومية بالجهة.

2) هجوم سنة 2011 يفتح المجال لخوصصة المستشفيات

أقدمت الدولة في يوليوز من سنة 2011 على إجهاز شبه كامل على نظام الصحة العمومية بإصدارها للقانون إطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية و بعرض العلاجات[2]. ينسف هذا القانون إطار الحق في الصحة و يؤسس لتراجع الدولة عن تحمل مسؤولية التكفل بالعلاجات الصحية ويقلب جميع المفاهيم المتعلقة بالصحة ويتيح إمكانية فتح المستشفيات العمومية أمام مختلف أشكال الخوصصة. وبذلك يمكن القول أنه يشكل منعطفا استراتيجيا في سيرورة القضاء على الصحة كخدمة عمومية. ويمكن البرهنة عن ذلك من خلال عرض مضمونه:

التخلي عن تدخل الدولة لضمان الصحة:جاء في المادة الأولى أن الحق في الحفاظ

---

1 - Ministère de la santé, Stratégie sectorielle de santé 2012-2016, mars 2012, consulté le document sur le site :
http://www.sante.gov.ma/Docs/Documents/secteur%20sant%C3%A9.pdf

2- طهير شريف رقم 1.11.83 صادر في 29 رجب 1432(2 يوليوز 2011) بتنفيذ القانون إطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية و بعرض العلاجات، و الصادر بالجريدة الرسمية رقم 5962 بتاريخ 21 يوليوز 2011، http://www.sgg.gov.ma/BO/AR/2011/BO_5962_Ar.pdf

على الصحة من مسؤولية الدولة و المجتمع. و هذا يخالف مبادئ المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وجاء في المادة الثانية ضمن المبادئ التي يقوم عليها تحقيق أهداف الصحة «إشراك الساكنة في مسؤولية الوقاية و المحافظة على الصحة و المعافاة من المرض». تحمل هذه المادة مسؤولية الإصابة و المعافاة من المرض للمواطنين، و هذا يتناقض مع الأسباب العميقة التي تؤدي إلى ظهور الأمراض و التي تؤكدها مبادئ منظمة الصحة العالمية نفسها التي لازالت تشير إلى ما يعرف بالمحددات الاجتماعية للصحة،و تعني وجود شروط عديدة تحدد السلامة الجسدية والنفسية كالسكن والماء الصالح للشرب و الكهرباء و قنوات الصرف الصحي ومستوى التعليم والدخل وظروف العمل ووثيرته و شروط السلامة و التغذية و البيئة، والتمايزات الاجتماعية والفروقات على مستوى النوع، وكل الشروط المرتبطة بكيفية توزيع الدخل.

ويتأكد تخلي الدولة عن مسؤولية الصحة في المادة السادسة التي أدرجت القطاع الخاص كمساهم بجانب الدولة في تحمل مهام تقديم الخدمات العلاجية الأساسية وتوفير التجهيزات و البنيات التحتية و تكوين الأطباء و الممرضين.

قلب جذري للمفاهيم المستخدمة في الصحة: بغاية تبرير انسحاب الدولة من مسؤولية ضمان الصحة للمواطنين ومن أجل شرعنة الخوصصة، ويتبين ذلك من خلال المفاهيم التالية:

- **عرض العلاجات**: يقصد بها الأطباء والممرضين والبنيات التحتية وكذا التجهيزات و كل الوسائل المرتبطة بتقديم العلاجات الصحية سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو العام.
- **المؤسسات الصحية**: لا تقتصر على تلك العائدة للقطاع العام، و إنما تشمل أيضا العيادات والمصحات الخاصة. وكل هذه المؤسسات تساهم، على قدم المساواة، في تقديم خدمات الوقاية أو التشخيص أو العلاج، بل فتح المجال لمؤسسات القطاع الخاص للمساهمة في تقديم خدمات وعلاجات صحية عمومية. وهكذا فتح الباب على مصراعيه لدخول المستثمرين الخواص للمرفق العمومي للصحة.
- **الخريطة الصحية**: تقدم الخريطة الصحية توقعات لعرض العلاجات بالمفهوم الوارد أعلاه لمدة عشر سنوات. إن هذا العرض للعلاجات المقدمة من قبلي مؤسسات القطاعين الخاص و العام هو المعول عليه للاستجابة لحاجيات

السكان من العلاجات والخدمات الصحية وهو الكفيل حسب مضمون نص القانون إطار بتحقيق الإنصاف في توزيع الموارد المادية والبشرية وتصحيح الاختلالات بين الجهات. إضافة إلى أن هذه الخريطة أداة للتحكم في نمو عرض الخدمات الصحية.

- **المخطط الجهوي لعرض العلاجات**: يعد أداة للتوزيع المجالي للعلاجات المتضمنة في الخريطة الصحية و قاعدة لتنظيم علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيشكل المخطط الجهوي لعرض العلاجات أداة تسريع خوصصة قطاع الصحة العمومية، حيث سيكون بإمكان المديرية الجهوية للصحة توقيع عقود مختلف أشكال الخوصصة.

شرعنة خوصصة المؤسسات و الخدمات و العلاجات الصحية العمومية: فقد غذت الخوصصة تكتسي شرعية قانونية بعد أن جرى التمهيد لها بإصلاحات نيوليبرالية طبقت بالتدريج لما يزيد عن 10 سنوات. وهنا تكمن غاية إصدار القانون إطار المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات، فبعد أن بات المستثمرون الخواص ينافسون مؤسسات الصحة العمومية لمدة طويلة من الزمن، أصبح بإمكانهم الآن التدخل كمقدمين لخدمات المرفق العام للصحة من خلال الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و التي لا تنحصر فقط في البنيات التحتية و التجهيزات وتوفير التكوين وتقديم الأطباء و الممرضين، وإنما تمتد إلى تقديم العلاجات الأساسية وكل ما تعلق بالوقاية والتشخيص والعلاج.

وقد قام القانون إطار بوضع ثلاثة أشكال للشراكة لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في مهام المرفق العام للصحة، وهي التالية:

- **التدبير المفوض**: أضحت الآن لائحة المستشفيات العمومية للصحة مفتوحة أمام المستثمرين الخواص بفضل قانوني التدبير المفوض[1] و قانون الشراكة بين القطاعين العام و الخاص[2]. يمكن أن يقتصر الأمر على تدبير المرافق الصحية العمومية من طرف شركات خاصة مقابل الحصول على مقابل مالي من المرتفقين أو مقابل أرباح أو هما معا. وقد ينص عقد التدبير المفوض على مبدأ

1 - قانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية الصادر بالجريدة الرسمية رقم 5404 بتاريخ 16 مارس 2006. راجع المصدر على الرابط التالي: http://www.sgg.gov.ma/BO/AR/2006/BO_5404_ar.pdf

2 - قانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام المنشور في الجريدة الرسمية رقم 6328 بتاريخ 22 يناير 2015. راجع المصدر على الرابط التالي: : http://www.sgg.gov.ma/BO/AR/2015/BO_6328_Ar.pdf

«تشييد، تشغيل، نقل الملكية»، أي بناء مستشفيات أو بعض المرافق كمصالح استشفائية أو تخصصات بعينها و تشغيلها لفترة زمنية معينة و تفويت ملكيتها بعد ذلك للدولة. و الجدير بالذكر أن عقود الشراكة المبرمة وفق قانون الشراكة بين القطاعين العام و الخاص المصادق عليه سنة 2015 ستكتسي خطورة بالغة، لأن هذا القانون يقدم ضمانات أكبر لصالح الرأسمال تتجاوز بكثير ما ينص عليه قانون التدبير المفوض. فهو لم يكتفي بضمان أرباح المستثمرين الخواص بتأكيده على مبدأ «الحفاظ على التوازن المالي للعقد»، بل أضاف مبدأ التحمل المشترك والمتساوي لكل المخاطر التي قد تعترض المشروع. ونص إضافة لذلك على إلزامية تحمل المخاطر للطرف المؤهل لذلك قصد تقليص من تكلفتها. ويعني ذلك تحمل الدولة لكل المخاطر التي تهدد بفقدان التوازن المالي لعقد الشراكة. و عكس قانون التدبير المفوض، يفتقد قانون لشراكة بين القطاعين لآلية فعالة للرقابة في حالة إخلال مقدمي الخدمات الصحية الخواص لالتزاماتهم المدرجة في عقد الشراكة. كما تغيب الضمانات اللازمة لحماية حقوق المرضى و العاملين بالمستشفيات.

- **الشراكة لتنفيذ أعمال مشتركة**: قد تعني إقامة شراكة بين القطاعين وفق القانونان المذكوران، إلا أنه لا شيء يمنع من إنشاء أشكال أخرى لخوصصة الخدمات الصحية أو المرافق و المؤسسات الاستشفائية العمومية أو هما معا. وقد نص المرسوم التطبيقي للقانون إطار المتعلق بالمنظومة الصحية و بعرض العلاجات على إمكانية إنشاء «شبكة منسقة للعلاج» وهو تنظيم أفقي غير متسلسل لتقديم علاجات في تخصصات متعددة. يعني ذلك إمكانية إنشاء مركبات استشفائية بشراكة مع مستثمرين خواص قد يفوق حجمها و تعدد تخصصاتها وخدماتها وتجهيزاتها وتكنولوجيتها ما تملكه المستشفيات العمومية الحالية أوربما حتى ما يتوفر لدى المستشفيات الجامعية.

- **شراء خدمات صحية من القطاع الخاص**: شجعت الدولة هذا الشكل من خوصصة الخدمات الطبية قبل المصادقة على القانون إطار المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات. و كنموذج لهذا النوع من الشراكة، قامت الدولة بتوقيع اتفاقية مع ممثلي المصحات الخاصة من أجل شراء خدمة تصفية الدم لمرضى القصور الكلوي[1]. وكانت إحدى النتائج المترتبة عن ذلك ظهور مصحات

1-Ministère de la santé, 2ème conférence nationale sur la santé, livre blanc pour une nouvelle gouvernance du secteur de la santé, Marrakech 1, 2 et 3 juillet 2013, p48.

متخصصة في أمراض القصور الكلوي والتي تركز أساسا على تقديم خدمة تصفية الدم، وذلك بالعديد من المدن الكبرى. تدرعت الدولة من أجل عقد هذا النوع من الشراكة بفقدانها للتجهيزات والأطر الطبية والشبه الطبية للازمة، في حين يؤدي ذلك بالعكس إلى رفع تكلفة الخدمات المشترات بنسبة تتجاوز بكثير النفقات التي كان بالإمكان رصدها للتكفل بالمرضى في المستشفيات العمومية. ويفضي هذا الشكل من الخوصصة إلى نتيجة مزدوجة، تشجيع نمو مؤسسات القطاع الصحي الذي يتملكه الخواص على حساب المستشفيات العمومية، ورفع تكلفة شراء الخدمات الطبية من جهة أخرى.

تدابير مشجعة على الاستثمارات الخاصة في الصحة: نص القانون إطار على استفادة المؤسسات الصحية الخاصة المندرجة في إطار شراكة من تدابير مشجعة على الاستثمار. وقد تضمن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمانات أكبر لهؤلاء المستثمرين الخواص الذين ينخرطون في تقديم خدمات المرفق العام الصحي. وتتيح هذه التدابير المجال لولوج الشركات المتعددة الجنسية قطاع الصحة العمومية المغربي. فقد تضمن المادة الثالثة من القانون المذكور أن عقود الشراكة تبرم وفق مبادئ حرية الولوج والمساواة في المعاملة والموضوعية والمنافسة. وهكذا عندما تفتح لائحة المستشفيات والمؤسسات الصحية العمومية للمزاد، لن يكون هناك ما يمنع الرأسمال الأجنبي من الترشح لتدبيرها، لا سياسة صحية سيادية ولا قوانين داخلية.

3) مراجعة قانون مزاولة مهنة الطب للدفع بخوصصة الصحة والتجارة فيها

أصبح قانون رقم 131.13 المتعلق مزاولة مهنة الطب[1] المراجع ساريا ابتداء من مارس 2015. توجت هذه المراجعة عقود من التدابير النيوليبرالية لإصلاح قطاع الصحة العمومية. لذا كان من اللازم تعديل قانون مزاولة مهنة الطب كي ينسجم مع هذه الإصلاحات ويستجيب لمتطلبات حفز وتشجيع الاستثمارات الخاصة التي تنادي بها كل من الاتفاقات حول تشجيع الاستثمارات واتفاقات التبادل الحر المنادية بفتح الصحة أمام الاستثمارات وتقديم ما يكفي من الحوافز لتشجيع ولوجها ومردودها المالي. وتستجيب هذه المراجعة لسياسة إصلاح قطاع الصحة العمومية في النقط الرئيسية التالية:

1- ظهير شريف رقم 1.15.26 صادر في 29 ربيع الآخر 1436(19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، المنشور بالجريدة الرسمية رقم 6342 بتاريخ 12 مارس 2015، راجع المصدر على الرابط التالي: http://www.sgg.gov.ma/BO/AR/2015/BO_6342_Ar.pdf

- **تسهيل هجرة الطبيبات والأطباء للمؤسسات الصحية للقطاع العام:** كانت هذه الممارسة سائدة منذ سنوات وقد تعمقت الآن بسبب الهوة الكبيرة في الأجور وشروط العمل بين القطاعين العام والخاص. وقد غذى الآن، بعد مراجعة قانون مهنة الطب، بإمكان أي طبيبة أو طبيب بقطاع الصحة العمومية المغادرة نحو عيادات أو مصحات أو مؤسسات صحية تابعة للقطاع الخاص رغم العقبات التي لازالت تضعها الوزارة أمام هذه الاستقالات. يمكن لطبيبات و أطباء القطاع العام أيضا المزاولة بالقطاع الصحي الحر حتى عندما يحالون على التقاعد بالوظيفة العمومية، أو حتى عندما يعفون أو يعزلون من الوظيفة. ويمكن أيضا لأي طبيبة وطبيب يمارس بقطاع الصحة العمومية أن يزاول في الوقت عينه بإحدى مؤسسات القطاع الخاص تحت غطاء «النيابة في العيادة الطبية» لمدة قد تمتد لسنتان. و يعد ذلك شرعنة قانونية واضحة لهجرة أطباء القطاع العام. عمق هذا القانون المراجع النزيف الذي ظلت تعاني منه المستشفيات العمومية منذ عقود، و يمثل تشجيعا مباشر لنمو القطاع الخاص الصحي الذي يتغذى سنويا بطاقم طبي هام كونته الدولة وتمرس في مستشفياتها.

- **تسهيل ولوج الأطباء الأجانب:** غذى بإمكان الأطباء الأجانب الممارسة داخل مؤسسات و مستشفيات القطاع العمومي للصحة بناء على عقد عمل محدد المدة[1]. يندرج ذلك في سياق الشروط المفروضة من قبل اتفاقات التبادل الحر التي تلزم الأطراف الموقعة بمراجعة تشريعاتها لتمكين الأطباء من الهجرة أو الانتقال نحو المؤسسات الصحية للبلدان الأطراف. لا نعتقد أن ذلك سيمثل حافزا لجلب الأطباء الأجانب، لاسيما من ذوي الاختصاص لدعم الأطر الطبية بالمستشفيات المغربية، بل إن العكس هو الصحيح. أصبحت التشريعات الحالية تتيح هجرة الأطباء من القطاع العام نحو قطاع الخاص المحلي أو نحو بلدان الشمال. ويتيح قانون ممارسة مهنة الطب المراجع للأطباء الأجانب، من جهة أخرى، الممارسة بالقطاع الصحي الخاص شريطة الحصول على إذن وزارة الصحة. تهدف هذه المراجعة إلى تيسير مسألتان هما، تسهيل ولوج أو

1 قرار لوزير الصحة رقم 1203.15 صادر في 9 أبريل 2015 بتحديد الدوائر الإدارية و لائحة المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة التي يمكن للأطباء العامين و المتخصصين و أطباء الأسنان من القطاع الخاص المزاولة بها عن طريق التعاقد، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 5822 بتاريخ 18 يونيو 2015. راجع المصدر على الرابط التالي: http://www.sgg.gov.ma/BO/AR/2015/BO_6370_Ar.pdf

إنشاء أو العمل بشركات طبية أو مصحات خاصة أجنبية، و تعبيد العقبات التشريعية أمام إبرام عقود الشراكة بين القطاع العام المحلي و الشركات الصحية الأجنبية، خاصة إذا كانت تضم أطرا طبية أجنبية.

- **ملكية الرساميل الخاصة لمؤسسات العلاج**: يفتح القانون 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب[1] الباب لولوج المستثمرين الخواص لملكية المصحات والمؤسسات المقدمة لخدمات التشخيص و العلاج و الاستشفاء دون أن يكونوا أطباء، بعدما كان القانون السابق لا يسمح لهم بذلك، ويتكرس بذلك التوجه التجاري للمصحات الخاصة بشكل يتعارض مع متطلبات العلاج. و سيتقوى منحى الاستهلاك الكثيف و المبالغ فيه للخدمات الذي تنهجه المصحات الخاصة الحالية و التي يعمد طاقمها الطبي المسير إلى تفضيل الخدمات والعلاجات الطبية المجزية ماليا، مثل دفع النساء الحوامل لإجراء العمليات القيصرية عوض الولادة العادية و المراقبة طبيا. في معظم المصحات الخاصة يصعب الحديث عن استقلالية كاملة لأطباء العاملين بها الذين يدفعون من قبل أرباب المصحات، حتى وإن كانوا أطباء، لإدراج عامل المردودية المالية ضمن القرارات التي يتخذونها بشأن علاج أو استشفاء زبنائهم المرضى.

- **تكريس التجارة في الصحة**: أدخل القانون المراجع شكلان جديدان لممارسة مهنة الطب هو التطبيب عن طريق الطب عن بعد وشركات السياحة الطبية، كالحمامات الطبية و غيرها، ويعد ذلك نتيجة مباشرة لاتفاقات التبادل الحر وخُضوعا لمشيئة البلدان الصناعية الكبرى التي عملت منذ مدة طويلة على فرض هذه البنود كأحد أشكال تحرير تجارة الخدمات الصحية. و ضم القانون الجديد لممارسة مهنة الطب كذلك، في هذا السياق، مادة فريدة حول الشراكة بين القطاعين العام و الخاص سعت إلى تبرير عقدها بهدف سد الخصاص في الخدمات الطبية بموجب اتفاقات بين وزارة الصحة وممثلي القطاع الخاص الصحي.

القسم الثاني: معانات النساء بسبب الطابع الطبقي للصحة

تحظى النساء الغنيات أو المنتميات للطبقات الميسورة بالدخل اللازم وظروف عيش ملائمة للحفاظ على أبدان ومعنويات سليمة، وعندما يتعرضن للأمراض تكون لهن

1 ظهير شريف رقم 1.15.26 صادر في 29 ربيع الآخر 1436(19 فبراير 2015) بتنفيذ القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، المنشور بالجريدة الرسمية رقم 6342 بتاريخ 12 مارس 2015، راجع المصدر على الرابط التالي: http://www.sgg.gov.ma/BO/AR/2015/BO_6342_Ar.pdf

أو لأسرهن القدرة على الرعاية الطبية بصحتهن. أما الأغلبية الواسعة من النساء المنتميات للطبقات الشعبية فيعانين، بسبب التفاوتات الاجتماعية القائمة، من ظروف عيش بالغة الصعوبة تأثر سلبا على سلامتهن البدنية و النفسية و تجعل أجسامهن هشة أمام الأمراض. و عندما يتطلب الأمر العلاج الطبي أو الاستشفاء يجدن صعوبات لولوج الخدمات الصحية، إما بسبب عدم قدرتهن المالية على أداء تكلفة الخدمات أو بسبب العقبات الموضوعة لولوج المستشفيات العمومية.
و يقتضي التطرق للمعانات الصحية للنساء المنتميات للطبقات الشعبية عرض لوحة إجمالية لتجليات الصحة الطبقية، و تحديدا كيف تساهم التفاوتات الطبقية بين الفقراء و الأغنياء في تحديد متوسط عمر أطول للأغنياء، مقابل وفاة مبكرة للفقراء بسبب قابلية أكبر للإصابة بالأمراض و ضعف المناعة و إقصاء من الولوج إلى الخدمات الطبية اللازمة.

-1 تفاوت في متوسط أمد الحياة بالمغرب لفائدة الأغنياء:

بالرغم من الإرتفاع النسبي لمتوسط أمد الحياة بالمغرب الذي يبلغ حاليا 74,8 سنة[1]، إلا أن مستواه لازال يبتعد كثيرا عن متوسط أمد الحياة لسكان البلدان الصناعية المتقدمة، إذ يتراوح الفرق بين 8 و 10 سنوات. في فرنسا على سبيل المثال يتجاوز متوسط أمد الحياة 82 سنة. ويعبر ذلك عن التمايزات القائمة بين مستويات عيش كل من سكان بلدان الشمال و سكان بلدان الجنوب.
و بجانب هذا التأخر، هناك تمايزات حادة بالمغرب بين متوسط عمر سكان البوادي (متوسط عمرهم 71,7 سنة) و سكان المدن (متوسط عمرهم 77,3 سنة)، إذ يناهز الفرق 6 سنوات. ويشير هذا الفرق إلى التمايزات الاجتماعية القائمة التي تؤدي إلى عيش سكان المدن في المتوسط لمدة أطول من عمر سكان البوادي. وليس هذا الفرق غير تجلي للتمايزات الطبقية الإجمالية بين كل من الطبقات الميسورة والطبقات الاجتماعية لأسفل السلم الاجتماعي والتي ينجم عنها فروقات على مستوى السلامة الصحية الجسدية والنفسية وتؤدي في النهاية إلى طول عمر الأولين و قصر عمر الأخيرين. و لا تقتصر هذه الفروقات على مستوى الولوج إلى الخدمات الصحية، و إنما تطال مختلف جوانب مستوى العيش، كمستوى الدخل و ظروف العمل ووثيرته و مستوى السكن و التعليم والولوج إلى الغذاء الكافي والتغذية المتوازنة و السليمة و مستوى البطالة...إلخ، أي إلى كل الشروط الاقتصادية والاجتماعية

1 Ministère de la santé, stratégie sectorielle de la santé 2012-2016

والسياسية التي ينجم عنها توزيع غير عادل للثروات.

وتشير عدد من الدراسات المتناولة لمتوسط أمد الحياة حسب الطبقات الاجتماعية[1] أن الفرق بين متوسط عمر المنتمين للطبقات السائدة و عمر العمال في وضعية هشة يبلغ 10 سنوات بإسبانيا و 7 سنوات بدول الإتحاد الأوربي و يرتفع إلى 14 سنة بالولايات المتحدة الأمريكية[2]. و في غياب معطيات أو دراسات تتناول هذه المسألة بالمغرب، يمكننا تقدير هذا الفرق بناء على مستوى الفرق بين عمر سكان البوادي و المدن و الفرق الذي أشارت إليه الدراسات بالبلدان الأجنبية المشار إليها، بحيث أن هذا الفرق بين عمر المنتمين للطبقات السائدة بالمغرب و عمر الشرائح الهشة للطبقة العاملة يتراوح بالمغرب بين 6 و 10 سنوات على أقل تقدير.

2- ضعف الجهاز المناعي لدى السكان المُنتمون للطبقات الشعبية

من بين التجليات الأساسية للطابع الطبقي للصحة ضعفُ الجهاز المناعي لدى السكان المُنتمون للطبقات الشعبية. فرغم أن الجهاز المناعي مُعطى طبيعي، إلا أن فعاليته ومستوى مناعته ومقاومته لمسببات المرض تتوقف بشكل أساسي على مدى الإمدادات الكافية من العناصر المغذية و التي تظل رهينة باتباع نظام غذائي متنوع و متوازن. وبفعل التوزيع غير العادل للثروات لا يتمكن السكان المنتمون للطبقات الشعبية عموما من إشباع حاجياتهم الأساسية من غذاء كاف ومتوازن، لذا ينعكس ذلك بتدهور الجهاز المناعي في مواجهة الأمراض. وما يكرس هذا التدهور عدم إكتساب القدرة على نهج أساليب الوقاية وعدم التوجه المبكر إلى المستشفى، حيث لا قدرة لهم على زيارة الطبيب إلا إذا استفحل المرض أو تطلب الأمر الإستشفاء. أما الأغنياء فيعيشون في ظل رغد رفاهية عالية و وعي بأساليب الوقاية، و تتيح لهم ظروف عيشهم تفادي الانعكاسات النفسية على الصحة، كما لهم القدرة على التوجه إلى الأطباء بظهور المؤشرات الأولى للمرض. يحظى هؤلاء بجهاز مناعي يقيهم من العديد من الأمراض. أما الساكنة المنتمون للطبقات الشعبية، ومن ضمنهم النساء، فيعانون من الأمراض الناتجة عن ضعف الجهاز المناعي، وبالأخص تلك المرتبطة بفقدان نظام غذائي متوازن، كمرض فقر الدم ومرض الغدة الدرقية والأمراض المترتبة عن نقص الفيتامينات و الميل إلى الإصابة بالأمراض الصدرية وفي

1 Attac, Santé Assurance maladie, quelles alternatives ? Mille et une nuits, mai 2004.

2 Vicente Navarro, les inégalités ne sont pas saines, La santé pour tous ! se réapproprier Alma Ata, People's Health Movement, CETIM, 2007.

مقدمتها السل.

تدل المعطيات الرسمية بوجود نقص إجمالي في تغذية كاملة ومتوازنة لدى سكان المغرب، غير أنه يجب التنبيه أن هذه المعطيات تتعلق بالفقراء تحديدا بسبب الإعتبارات التي تحدثنا عنها و التي تعود جميعها للطابع الطبقي للصحة. فكميات استهلاك المواد الغذائية من مصادر الغذاء الأساسية المتمثلة في الأسماك و الحليب و البيض و الخضروات و الفواكه تقل عن المتوسط العالمي و عن الحد الأدنى الضروري الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية.

فمتوسط نصيب الفرد من استهلاك الأسماك على الصعيد العالمي يتجاوز 20 كلغ في السنة[1]، في حين لا يتجاوز بالمغرب 14 كلغ. يمكن لبروتين الأسماك أن يمثل مكونا حاسما في الدفع نحو توازن النظام الغذائي لسكان المغرب المنتمين للطبقات الشعبية، كما قد يشكل مصدرا مغذيا هام، لأنه غني بالفيتامينات والمعادن، لاسيما الكالسيوم و اليود و الحديد، إضافة إلى البروتينات. ومن شأن تناول السكان السمك بالكميات اللازمة أن يساهم في تعزيز الحماية من أمراض القلب و الشرايين و المساعدة على إنماء المخ و الجهاز العصبي لدى الأطفال ويساهم كثيرا في محاربة مرض فقر الدم[2] الذي لازال منتشرا لدى ثلث النساء و يحصد أرواح الكثير منهن. يرجع تدني مستوى استهلاك الأسماك إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة التي وضعت ثلاث عوائق أمام ولوج هذا الغذاء، وتتمثل في قدرة شرائية منخفضة وتصدير معظم الثروات السمكية المصطادة و احتكار حقوق الصيد من قبل أرباب مراكب الصيد بأعالي البحار و الأساطيل الأجنبية، على حساب أسطولي الصيد التقليدي والساحلي.

أما متوسط الاستهلاك الفردي من الحليب فلا يتجاوز 72 لترا في السنة، و هو مستوى بعيد من بلوغ الحد الأدنى اللازم الذي توصي به منظمة الصحة العالمية المتمثل في 90 لترا في السنة، في حين أن استهلاك هذا المصدر الغني للغذاء و الضروري للمساعدة على نمو الأطفال و المحافظة على صحة الكبار يتجاوز متوسط 108 لتر في السنة للفرد على الصعيد العالمي. و نفس النقص يسجل على مستوى استهلاك البيض، حيث لا يتجاوز متوسط الاستهلاك الفردي 140 بيضة في السنة، و هو

1 منظمة الأغذية و الزراعة، حالة الموارد السمكية و تربية الأحياء المائية في العالم 2016، راجع المصدر على الرابط التالي: http://www.fao.org/3/a-i5555a.pdf

2 منظمة الأغذية و الزراعة، حالة الموارد السمكية و تربية الأحياء المائية في العالم 2016، ص 71، راجع المصدر على الرابط التالي: http://www.fao.org/3/a-i5555a.pdf.

مستوى يقل عن الحد الأدنى الضروري الذي توصي به منظمة الصحة العالمية، في حين يبلغ بالنسبة للبلدان الأوربية 225 بيضة للفرد في السنة. و من المعروف أن البيض يشكل أحد المصادر الأساسية للبروتين، إذ أن استهلاك بيضة واحدة في اليوم من شأنه أن يساهم بحوالي 25% إلى 30% من الاحتياجات اليومية الفردية من البروتين. و بالرغم من وجود تقدم في استهلاك الخضروات و الفواكه، إلا أن الكميات المتناولة تظل غير كافية، إذ تقل عن الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية.

و تبرهن وفيات النساء العالية المترتبة عن تبعات الحمل و الولادة و ارتفاع أعداد المصابين بداء السل و وفيات الأطفال الذين تقل سنهم عن خمس سنوات و انتشار الأمراض المرتبطة بنقص التغذية المتوازنة و في مقدمتها فقر الدم عن وجود سوء تغذية. و هذه المشكلة الصحية تفسر معظم الوفيات و الأمراض المذكورة التي لا تصيب غير السكان المنتمون للطبقات الشعبية. فسوء التغذية لدى الأطفال؛ و الذي يؤدي لدى 15% منهم لتأخر في النمو[1]؛ يصيب أساسا أولائك المنحدرين من القرى أو الطبقات المنتمية لأسفل الهرم الاجتماعي. إن النقص الحاد في تناول الكميات اللازمة من العناصر المغذية كالحديد و فيتامين ألف و اليود هي الأسباب المباشرة المفسرة لمعظم وفيات الأطفال و النساء أثناء الحمل و الولادة. و تدل معطيات وزارة الصحة أن مرض النقص في مادة اليود يفتك بأطفال المنتمين لهذه الطبقات، إذ أن أكثر من نصف الأطفال الذين يقل سنهم عن 12 سنة يعانون من نقص اليود، و من بينهم 22% يعانون من مرض الغدة الدرقية[2] الذي تترتب عنه عواقب وخيمة على نموهم الجسمي و الذهني، و تساهم في تراجع أدائهم بالمدرسة.

3- عدم القدرة على ولوج الخدمات الطبية للقطاع الخاص و للمستشفيات العمومية

يتقاضى معظم العاملات و العمال بالقطاع الخاص أجورا لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور. و هو مستوى لا يكفي لمواجهة متطلبات العيش الضروري، و من بينه خدمات العلاج و الاستشفاء في مصحات القطاع الخاص. فتكاليف الاستشفاء الدنيا العادية لمريض واحد قد توازي ضعفي الأجرة الشهرية لذوي الحد الأدنى للأجور. فمتوسط تكاليف ولادة عادية مثلا بالمصحات الخاصة لا يمكن أن تقل عن أربعة آلاف درهم، أما في حالة الولادة بعملية قيصرية فالسعر قد يناهز أو يتجاوز

1. Ministère de la santé, Stratégie nationale de nutrition 2011-2019.

2 نفس المرجع السابق.

عشر آلاف درهم، وهو يمثل حوالي أربعة أضعاف الحد الأدنى للأجور. ولذلك تجد شرائح واسعة من عاملات و عمال القطاع الخاص الذين يقصون من الاستفادة من التغطية الصحية صعوبات جمة لأداء التكاليف.

وأمام غياب القدرة الشرائية اللازمة لأداء متطلبات العلاج أو الاستشفاء بالمؤسسات الصحية للقطاع الخاص، تلجأ النساء المنتميات للطبقات الشعبية للمستشفيات العمومية، لكنهن يجدن في طريقهن عوائق أخرى يمكن إجمالها في تراجع الدولة عن تقديم الخدمات و فرض نظام الأداء كشرط للاستفادة من العلاج أو الاستشفاء.

ويتمثلُ ضعف الخدمات الصحية العمومية في نقص حاد لعدد الأطباء والممرضين وفي ضعف البنيات والتجهيزات اللازمة لإيواء المرضى بالمستشفيات العمومية. فالطاقم الطبي و الشبه الطبي لا يتجاوز حاليا 1,6 لكل ألف نسمة، في حين توصي منظمة الصحة العالمية بطاقم لا يقل عن 2,5 لكل ألف نسمة. ولبلوغ هذا المستوى ينبغي مضاعفة العدد الحالي من الأطباء والممرضين لبلوغ الحد الأدنى اللازم لتقديم الخدمات الطبية الأساسية. وقد أعلنت وزارة الصحة عن بداية تكوين أكثر من 3 آلاف طبيب سنويا، لتحقيق هذا الهدف في أفق سنة 2020 لكنها اعترفت فيما بعد بعجزها على تحقيق ذلك[1]. و يرجع ذلك طبعا إلى السياسة النيوليبرالية التقشفية المنتهجة الساعية لتقليص العدد الإجمالي للموظفين[2].

وهناك معيار آخر لقياس مستوى إمكانية ولوج المرضى المنتمين للطبقات الشعبية المستشفيات العمومية، و هو ذلك المرتبط بعدد الأسرة المتوفرة لكل ألف نسمة. فبينما يتوفر لسكان البلدان الصناعية الكبرى سبعة أسرة لكل ألف نسمة، فإن متوسط الأسرة المتوفرة بالمغرب يقل عن سرير واحد لكل ألف نسمة[3].

يؤدي هذان العاملان المتمثلان في ضعف التأطير الطبي و قلة البنيات و التجهيزات الاستشفائية و الصحية إلى أزمة عويصة لقطاع الصحة العمومية في ما يلي:

مصالح الولادة بالمستشفيات العمومية: تعاني النساء المنحدرات من الطبقات

1 Stratégie sectorielle de santé 2012-2016, mars 2012

2 ذكرت وزارة الصحة أن العجز المسجل من الأطباء و الممرضين يبلغ حاليا أكثر من 15 ألف موظف، و هو عجز مقدر على أساس البنيات الاستشفائية القائمة حاليا وليس تلك اللازمة للاستجابة لكل حاجيات السكان بالمدن و القرى. يكشف هذا الاعتراف عدم صواب الحجج التي استندت عليها الدولة مؤخرا لإصلاح أنظمة التقاعد بالوظيفة العمومية.

3 يقل عدد الأسرة بالمغرب عن ذلك المسجل في معظم بلدان شمال أفريقيا، فتونس مثلا توفر أسرة لكل ألف نسمة تفوق تلك المتوفرة بالمغرب بأكثر من الضعفان، حيث يبلغ عدد الأسرة متوسط 2,2 لكل ألف نسمة.

الشعبية الوافدات على مصالح الولادة بأغلب المستشفيات العمومية من ندرة الأسرة المخصصة لهم. فغالبا ما يتم تجاوز الطاقة الإيوائية القائمة بنسبة قد تبلغ 40%، مما تضطر معه الأمهات في حالة وضع إلى تقاسم الأسرة مع مثيلاتهن أو افتراش الأرض في ظروف غير إنسانية[1]. كما أن إقامة الأمهات في المستشفيات لا تتم وفق المعايير الطبية الموصى بها، حيث لا تفوق 24 ساعة، بدلا من 48 ساعة، كما هو الشأن بالنسبة لمستشفى ابن الخطيب التابع للمستشفى الجهوي فاس بولمان. ويتعارض ذلك مع الشروط اللازمة لخفض وفيات الأمهات والأطفال[2]. وليس ذلك غير سبب مباشر لندرة الأسرة و الطاقم الطبي و الممرضين اللازمين. وهما نفس العاملان اللذان يساهمان في رفع معدل وفيات الأطفال كما جرى في مستشفى ابن الخطيب نفسه سنة 2014، حيث حصدت عدوى المستشفيات أرواح 11 طفلا في ظرف ثلاثة أيام نتيجة قصور في الشروط الصحية و الصيانة. فمصلحة الولادة لا تتوفر على وحدتين منفصلتين مجهزتين بالمعدات البيوطبية و غياب قاعة العزل لإيواء الحالات المعدية، كما أن بنية المصلحة غير مناسبة إذ تنقصها التهوية التي يعد وجودها شرطا صحيا ضروريا[3]. كما يؤدي النقص الحاد في الأطر الطبية والشبه الطبية إلى تعطيل عدد من المصالح الطبية بالعديد من المستشفيات العمومية. فبمستشفى ابن امسيك بالدار البيضاء أدى النقص في عدد الممرضين إلى إغلاق مصلحتي الطب و طب الأطفال، بالإضافة إلى عدم ضمان الديمومة في المركب الجراحي[4].

انخفاض نسبة شغل الأسرة بالمستشفيات العمومية : يؤدي النقص الحاد في الأطر الطبية و الممرضين أو نقص التجهيزات والمعدات إلى ظاهرة انخفاض نسبة شغل الأسرة، بحيث أن هذه النسبة لا تتجاوز 63% على الصعيد الوطني[5]. وهكذا تترافق أزمة انخفاض العدد الإجمالي للأسرة المتاحة للمرضى مع انخفاض نسبة شغلها ليشكل ذلك عائقا مزدوجا أساسيا لولوج الخدمات الطبية. و يشهد مستشفى ابن البيطر، مثلا، نسبة لشغل الأسرة أكثر انخفاضا، إذ لا تتجاوز

1 المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول أنشطة المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015.

2 المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول أنشطة المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015. راجع الفقرة المتعلقة بمستشفى «ابن البيطر» التابع للمستشفى الجهوي لفاس بولمان

3 نفس المصدر.

4 نفس المصدر.

5 نفس المصدر.

28% لأن مصلحة التحليلات الطبية والفحص بالأشعة لا تتوفر على عدد كاف من الطاقم الطبي والشبه الطبي أو لأن الأجهزة معطلة وطال أمد إصلاحها أو لأن مصلحة الحراسة الطبية أو الخدمة الإلزامية للأطباء غير موجودة. و هذه هي حال العديد من المستشفيات العمومية. و بجانب هذه الظاهرة هناك مسألة ارتفاع نسبة الإقامة بالمستشفى والتي لا تعني بأي حال تلقي العناية اللازمة، وإنما ناتجة عن نفس الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة انخفاض نسبة شغل الأسرة[1]، ما ينتج عنه طول انتظار المرضى الذين يدخلون المستشفى.

نقص أجهزة ومُعدات المستشفيات العمومية: يُفضي غياب الأجهزة و المعدات الطبية أو عطبها أو تأخر إصلاحها بسبب غياب تطبيق معلوماتي أو عدم توفر تقني متخصص أو عدم توفر مستلزمات التشغيل أو غياب الطاقم الطبي و الشبه الطبي إلى عرقلة عمل مصالح طبية، كمراكز التشخيص أو مصالح لتحاليل أو مصالح الإنعاش أو مركبات العمليات الجراحية بالمستشفيات العمومية المغربية. وهذا الوضع تعيشه الكثير منها، ومثال ذلك شهده المركز الاستشفائي الإقليمي الحسني بالدار البيضاء، حيث توقف النشاط المتعلق بالفحص بالصدى لمدة سنتان كاملاتان بسبب غياب طبيب مختص. كما أن جل العمليات المتعلقة بالتصوير بالأشعة لا تتضمن تقريرا للطبيب المختص الذي يكون غائبا[2]. و قد ذكر تقرير المجلس الأعلى للحسابات تسلم نفس المركز الاستشفائي منذ سنتان سيارتي إسعاف مجهزتان، إلا أنه لم يتم الاستعانة بهما للسبب عينه المتعلق بندرة التقنيين و الممرضين.

غياب تخصصات طبية أساسية بالمستشفيات العمومية: لا تُقدم الكثير من المستشفيات العمومية خدمات طبية واستشفائية في تخصصات طبية أساسية من بينها الأمراض العقلية وأمراض الكلوم والجبارة وجراحة الفك والوجه وأمراض الأذن والحلق والحنجرة، حيث تغيب كل هذه التخصصات في المركز الاستشفائي الإقليمي الحسني بالدار البيضاء مثلا. و مستشفيات أخرى لا تقدم جميع الخدمات العلاجية الأساسية التي من اللازم توفرها. فبالمركز الاستشفائي لابن امسيك، مثلا، تغيب خدمة الإنعاش ومصلحة الطب ومصلحة طب الأطفال. وتظل أسبابُ ذلك هي تلك المتعلقة بالخصاص المهول الذي سبق الإشارة إليه. وحين تشتغل مصالح

1 ذكر تقرير المجلس الأعلى للحسابات أن نسبة شغل الأسرة بمستشفى الخميسات لا تتجاوز 61% و أرجع ذلك أساسا إلى غياب الحراسة الطبية و الخدمة الطبية الإلزامية في بعض التخصصات.

2 المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول أنشطة المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015.

التخصصات الطبية ببعض المستشفيات، يتدخل في غالب الأحيان العائقان اللذان تحدثنا عنهما، ليحولا دون اشتغال هذه المصالح بكل طاقتها. ونقدم نموذج ذلك من مستشفى ابن البيطر بفاس. فنظرا لتوفر هذا المستشفى على طبيب جراح واحد، فإنه يركز جهوده في إجراء العمليات المتعلقة بالغدد الدرقية، و يتم تجاهل العمليات الجراحية الأخرى المتعلقة بجراحة الأطفال و جراحة الجهاز الهضمي و جراحة العظام و الجراحة التقويمية و جراحة المسالك البولية التي لا تجد أطباء جراحين آخرين لإنجازها[1].

طول أمد المواعيد بالمستشفيات العمومية: يُعد طول أمد المواعيد بالمستشفيات العمومية أحد العقبات الرئيسية التي تحد من ولوج المرضى، إذ يتجاوز حدودا غير معقولة، يصل متوسطها بالنسبة لجميع التخصصات عدة شهور. و يدل ذلك عن مدى استفحال الأزمة العويصة لقطاع الصحة العمومية، إذ أن حرمان المرضى من إجراء كشوفات طبية مبكرة، أو تحاليل أو فحوصات أو علاجات طبية في الوقت الذي يقصدون فيه المستشفيات يتعارض مع أبسط المعايير الطبية، لاسيما تلك التي تؤكد وجوب التدخل الطبي المبكر كشرط لعلاج فعال قبل استفحال أو انتشار المرض. وهكذا يضطر مرضى القلب والشرايين و مرضى الكلى وأمراض الطب الباطني بالمركز الاستشفائي لفاس، مثلا ، أن ينتظروا لمدة تناهز ثلاثة أشهر قبل أن يحين موعد زيارة فحص أو علاج لدى طبيب متخصص. أما ذوي الأمراض الجلدية وأمراض الغُدد والسكري بنفس المركز فيفرض عليهم الانتظار لمدة أطول تصل على التوالي إلى تسعة أشهر و سبعة أشهر و 21 يوما. و بالمركز الاستشفائي الإقليمي الحسني بالدار البيضاء يضطر المرضى للانتظار لمدة أطول تصل إلى عشرة أشهر بالنسبة لطب العيون وشهرين بالنسبة للطب الباطني و شهر و نصف بالنسبة لطب الأمراض الجلدية وشهر واحد بالنسبة لأمراض القلب، وفي حالة قبول المرضى لولوج الاستشفاء ينبغي إضافة مدة انتظار أخرى.

الأداء مقابل التطبيب كعائق لولوج خدمات المستشفيات العمومية: و بجانب العقبات المتعلقة بتردي الخدمات الصحية العمومية و التي تحول دون ولوج الآلاف من المرضى من الطبقات الشعبية، هناك عقبة إضافية متعلقة بمدى القدرة على أداء مقابل مادي عن الخدمات الطبية و الاستشفائية المقدمة.

ومُنذ دخول المرسوم المحدد لتعريفة الخدمات الطبية والاستشفائية حيز التطبيق

1 المجلس الأعلى للحسابات، تقرير حول أنشطة المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2015.

سنة 2004 ظلت الأسعار بالمستشفيات العمومية قارة و لازالت كذلك إلى حد الآن. وهي منخفضة نسبيا مقارنة بتلك السارية بعيادات وبمصحات القطاع الخاص بالنسبة لبعض الخدمات القليلة كالاستشارات الطبية والولادة العادية، لكنها تتجه نحو الارتفاع كلما تضمنت الخدمات أعمالا طبية كثيفة، كما هو الشأن لخدمات الاستشفاء والعمليات الجراحية.

وبالرّغم من أن أسعار الخدمات بالمُستشفيات العمومية لازالت منخفضة مقارنة بتلك المفروضة بالقطاع الخاص، إلا أن معظم المرضى وذويهم يعانون الأمرين عندما يُطلب منهم التوجه إلى صندوق الأداء، لاسيما إذا تعلق الأمر باستشفاء وتطبيب المصابين بالأمراض المزمنة والمكلفة. وحالما تراجع الدولة التعريفات المطبقة حاليا نحو الإرتفاع ستتفاقم معاناة هؤلاء في ظل انخفاض قدرتهم الشرائية. وقد استكملت الدولة العدة للإنتقال من المستوى الحالي للأسعار إلى أسعار تقترب أو تساوي تلك المعمول بها بالمؤسسات الصحية للقطاع الخاص، و يمكن أن يقتصر الأمر في البدء على بعض التخصصات ذات المرودية المالية. وسيكون ذلك إجراء ضروريا لحفز عقد شراكات مع القطاع الخاص الصحي والبدء بالخوصصة الفعلية للمستشفيات أو مصالح منها على الأقل.

وقد كانت إحدى الغايات الأساسية للإفتحاص الذي أنْجزه المجلس الأعلى للحسابات بالنسبة لأربع مراكز استشفائية جهوية عمومية هي دفع القائمين عليها للتطبيق الحرفي لنظام الفوْترة كما هو واردٌ في القانون لتشمل جميع الخدمات التي يتلقاها المرضى بدل اقتصار بعض المستشفيات على حساب بعضها فقط[1].

القسم الثالث: معانات النساء بسبب الميز القائم على النوع في ولوج خدمات الصحة

لا تتوقف معانات النساء على الطابع الطبقي للصحة، وإنما ترتبطُ أيضاً بميز قائم على النوع، حيث تتدهور الشروط الصحية للنساء بقدر أكبر مما يلحق الرجال وتتعرضن للحرمان من ولوج الخدمات الطبية والاستشفائية بوثيرة أكبر مما يُواجهه

1 و مما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015: يستفيد الخاضعون لعمليات تصفية الدم من تسع حصص شهريا و من الأدوية و المستلزمات الطبية و أكياس الدم عند الضرورة. لكن لا تتم فوترة سوى مبلغ الحصة من التصفية و المحدد في 400 درهم، وذلك بسبب عدم تضمين التقارير الطبية للخدمات الأخرى المقدمة. ففي سنة 2014 مثلا، لم تتم فوترة إلا 2,815 مليون درهم عوض 6,662 مليون درهم الواجب استخلاصه. وتعتبر طريقة الفوترة هذه مخالفة لمقتضيات المادتين 4 و 5 من المرسوم رقم 2.99.80 بتاريخ 30 مارس 1999 المتعلق بكيفية تحديد الخدمات و الأعمال التي تقدمها المستشفيات و المصالح التابعة لوزارة الصحة.

الرجال. يرتبطُ، إذن الميز في الصحة وفي وُلوج الخدمات الصحية بالميز القائم على الجنس في ولوج النساء للحقوق الإنسانية الأساسية وفق مبادئ المساواة. إن الميز الذي لازال قائماً على مستوى ولوج التعليم والشغل والمهن وحقوق الملكية والحرية الشخصية في تحديد مصيرهن والتحكم في حياتهن الجنسية، ومن بينها على الأخص حريتهن في الإجهاضْ، كُلها عواملٌ مساهمة في تحديد صحتهن البدنية والنفسية. ونضيف إلى كل ذلك ما تتعرض له النساء كجنس مضطهد، من خلال مظاهر نقص تقدير مكانة النساء، والمس بكرامتهن الشخصية التي تتجلى أبرز عواقبها في العنف الجنسي والجسدي الذي يلحق أضرار صحية جسيمة، والتبعية لسلطة الرجال الاقتصادية والاجتماعية، ثم أخيرا أضرار العمل المزودج الذي تتحمله تلك النسبة الصغيرة من النساء اللواتي نجحن في إقتحام مجال الشغل والمهن، حيث يواصلن تحمل مسؤولية رئيسية في العمل المنزلي بجانب الشغل خارج البيت.

و سنبرهن من خلال عرضنا لبعض مظاهر اللامساواة كيف أن الميز القائم على الجنس يعد أحد الأسباب الرئيسية التي تأثر بشكل مباشر على صحة النساء:

-1 الميز في الشغل عائق لولوج الصحة

لازالت الأغلبية المطلقة لنساء المغرب لا تلج سوق الشغل، إذا أن معدل النساء النشيطات [1] لا تتجاوز 23,6% بالنسبة لسنة 2016. ويدل ذلك أن الفرص المتاحة للنساء للحصول على دخل مادي ضئيلة جدا، وتكاد تنعدم، إذْ أنّ ما يناهز نصف معدل النساء النشيطات يتشكل من نساء ينشغلن بأعمال فلاحية مجانية تندرج في مساعدة الأسرة[2].

ومن بين الأسباب الرئيسية لإقصاء النساء من ولوج علم الشغل و المهن هو نظام السيطرة الذكورية الذي يرتكز على تمييزات قائمة على الجنس ليولي كلا الجنسين وظائف اجتماعية غير متساوية. و ما يبرهن على ذلك أن معدل نشاط الرجال يتجاوز 70% وهو يفوق معدل نشاط النساء ب 47,2%. لازال، إذن، الدور الأساسي الموكول للنساء هو رعاية الأسرة داخل المنزل. وهكذا فإن الأغلبية المطلقة للنساء

1- Haut-commissariat au plan et Banque mondiale, novembre 2017, ***Le marché du travail au Maroc défis et opportunités.***

2- اتجه معدل النشاط لدى النساء نحو الانخفاض، حيث انتقل من ما يناهز 30,4% سنة 1999 إلى 23,6% سنة 2016، راجع دراسة المندوبية السامية للتخطيط، Haut-commissariat au plan et Banque mondiale, novembre 2017, Le marché du travail au Maroc défis et opportunités.

(77%)تشتغل بالأعمال المنزلية، وبالتالي تفتقد لدخل مادي خاص بها. في ظل هذه الشروط تغيب الاستقلالية المادية لمعظم للنساء. ويتوقف تلبية احتياجاتهم الضرورية، ومن بينها تكلفة الخدمات الصحية، على سلطة الرجال. أما النسبة الضئيلة من النساء المشتغلات بعمل مأجور، فتعاني أغلبهن من ضعف الأجور ومن مناصب عمل هشة لا تتيح لهن قدرة شرائية لمواجهة متطلبات العيش للحصول على تغذية متوازنة وسكن ملائم، ونفقات التطبيب والاستشفاء الضرورية، لاسيما إذا كن يتحملن مسؤولية أسرهن.

-2 الميز في التعليم عقبة لولوج الصحة

يُعد الولوج إلى التعليم وإلى الإرشادات المتعلقة بالصحة، والمعلومات الخاصة بالتربية الجنسية والولادة من بين المحددات الاجتماعية للصحة. فلا حقوق في ولوج الصحة، إذا اقتصرت على ولوج الخدمات الصحية في غياب هذه المحددات الأساسية[1]. وقد أثبتت كل الدراسات الرسمية أن الصحة الجسدية و النفسية للنساء مرتبطة بمستوى تعليمهن و مستوى الأمية المرتفعة في صفوفهن. ومعظم النساء المتعلمات ذوي تعليم ابتدائي[2] لا يساعدهن على تملك وعي صحي ودراية كافية بوسائل الوقاية الصحية اللازمة وكل الإرشادات الضرورية للمحافظة على سلامتهن الجسدية والنفسية ومتطلبات مواجهة مؤشرات المرض.

-3 العنف الذكوري خطر مهدد لصحة النساء

يشكل العنف إحدى أوجه الاضطهاد الذي يطال النساء في المغرب كباقي نساء العالم، إذ تتعرض ستة ملايين إمرة كل سنة بالمغرب لأحد أشكال العنف من بين اللواتي تفوق أعمارهم 18 سنة. ترتكب أكثر من نصف عدد هذه الحالات في إطار الحياة الزوجية. ولذلك تظل مؤسسة الزواج المكان الذي يشكل أكبر تهديد لحياة النساء ويكرس اضطهادهن في أبشع صوره. كل سنة تكون حياة مليون و700 ألف امرأة مغربية عرضة لخطر الموت بسبب العنف الجسدي المسلط عليهن من طرف الذكور في المنزل والشارع والمدرسة وأماكن العمل. ويبلغ العنف الجسدي مداه باستعمال آلة حادة أو حرق أو غيرها من وسائل الهمجية، حيث يحصد ضحايا كثر

1 لازالت منظمة الصحة العالمية تتبنى شكليا طرح المحددات الاجتماعية للصحة، بالرغم من تراجعها عن مبادئ إعلان ألما أتا لسنة 1978 وميلها لتبني البرامج النيوليبرالية لإصلاح أنظمة الصحة العمومية عبر العالم.

2 - في سنة 2015 كان هناك 34,6% من المغاربة البالغون 15 سنة فما فوق لم يتلقوا أي تعليم، و 38,7% لهم تعليم أساسي، و 14,6% لهم تعليم ثانوي، بينما لم يبلغ مستوى التعليم العالي و من ضمنه الباكالوريا غير 8,6%. راجع دراسة المندوبية السامية للتخطيط: Haut-commissariat au plan et Banque mondiale, novembre 2017, Le marché du travail au Maroc défis et opportunités

يبلغن سنويا 177 ألف امرأة (دون ذكر اللواتي تقل سنهن عن 18 سنة). ومقابل ذلك يظل أغلب مُرتكبي هذه الاعتداءات منفلتين من أي عقاب في ظل غياب قانون لحماية النساء من العنف وصون كرامتهن.

-4 زواج القاصرات مخاطر صحية محدقة بالطفلات والمراهقات

تكتسي ظاهرة زواجُ القاصرين بعدا أنثويا محضا، بحيث أن الذكور يتزوجون عموما وفق السن القانونية[1]، في حين يُفرض على آلاف الطفلات والمراهقات سنويا ما بين 14 وأقل من 18 سنة علاقات زواج غير متكافئة بالمرة، بل تندرج معظم الحالات، وفق مبادئ حقوق الإنسان، في دائرة العلاقات الجنسية المفروضة بالإكراه.

لا بد من وضع حد لظاهرة تزويج القاصرات التي بلغت سنة 2013 أكثر من 43 ألف حالة[2]، لأنها تؤدي إلى مضاعفات بدنية ونفسية تؤثر على صحة النساء، وينجم عنها نسبة هامة من وفيات النساء أثناء الحمل و الولادة.

إن كل العواقب الصحية المفروضة على ألاف النساء سنويا نتيجة لهذه الظاهرة، هي نتيجة للامساواة بين النساء والرجال في كل مناحي الحياة الاجتماعية والتي تفضي إلى اضطهاد المراهقات بعلاقات جنسية مفروضة وإجبارهن على ولوج الأمومة في وقت مبكر واختيار نمط عيش لم يتح لهن الوقت الكافي للإدلاء بآرائهن حوله ولم تتوفر لهن الشروط لتقرير مصيرهن باستقلالية تامة. و يُبرهن ذلك أن صحة النساء مرتبطة بالقضاء على الميز القائم على النوع الاجتماعي.

-5 المخاطر الصحية لعدم الاعتراف بالإجهاض الإرادي للحمل

يطرح على مئات النساء يوميا خيار الإجهاض الإرادي، عندما يجدن أنفسهن في مواجهة وضعية حمل لا إرادي. وتفسر قراراتهن بإجراء عمليات الإجهاض بسياقات قد ترتبط إما بعدم استعدادهن المعنوي و النفسي لتقبل وضعية الولادة والأمومة والتنشئة، أو برغبتهن في الاكتفاء بعدد محدود من الأبناء، حيث يعتقدن أن فشل وسائل منع حمل، بسبب نسيان مثلا، لا ينبغي أن يحول دون تجسيد قراراتهن. كما

1 تحدد المادة 19 في مدونة الأسرة سن الزواج بالنسبة للفتى والفتاة في 18 سنة، في حين تنص المادة 20 على إمكانية أن يأذن القاضي بتزويج القاصرة دون سن 18، بعد إجراء خبرة وبحث اجتماعي.

2 تشكل الفتيات القاصرات معظم حالات الزواج دون السن القانونية 18سنة. ففي سنة 2013 بلغ عدد زواج الفتيات القاصرات 43416 في حين لم يبلغ عدد الذكور غير92. لا يتعلق الأمرهنا بزواج القاصرين وإنما هوزواج القاصرات بالتحديد.

قد ترتبط إرادتهن بوضع حد للحمل بعدم قدرتهن العضوية على تحمل المضاعفات الصحية للحمل والولادة. أما بالنسبة لعدد آخر من النساء فيرتبط التحكم في الولادة باللجوء الاضطراري إلى توقيف الحمل إراديا بسبب وضعيتهن الاجتماعية، مدفوعات نقص المداخيل المادية للازمة للتنشئة. ونفس الأمر يطرح بالنسبة لقسم من النساء اللواتي يعشن في ظل علاقات أسرية متشنجة لا تشكل حضنا واقيا للأطفال من التوترات النفسية. أما حين تتعرض النساء لإحدى حالات العنف الجنسي المفضي إلى الاغتصاب أو زنا المحارم فيصبح التخلص من الحمل، مهما كانت مدته، أمرا مصيريا بدونه لا يمكن ضمان حياة الضحايا وصحتهن النفسية والبدنية.

وتقدر الجمعية المغربية لمحاربة الإجهاض السري[1] عدد حالات الحمل اللاإرادي بما يناهز ألف يوميا، فيما يتراوح عدد حالات الإجهاض السري ما بين 600 و 800 كل يوم، تجري أغلبها تحث إشراف طبي بتكلفة مالية باهضة، فيما تتم ما بين 150 و 200 عملية إجهاض في ظل غياب طبيب وفي شُروط غير صحية ينجم عنها مضاعفات كارثية من بينها الموت و تشوهات عضوية خطيرة.

وبمَا أن عمليات وقف النساء الإرادي للحمل محظورة قانونيا ومُدانة بشدة من قبل الموروث الثقافي الديني والأخلاقي السائد وتجري في ظل السرية وبتكلفة عالية، فإنها تؤدي إلى عواقب بدنية ونفسية بالغة الخطورة، لاسيما إذا فشلت النساء المعنيات في تجسيد قراراتهن بسبب العقبات المطروحة لولوج هذه العمليات. فغالبا ما يواجهن برفض الطاقم الطبي، خاصة عندما تطول مدة الحمل، أو تعوزهن القدرة المالية لأداء تكلفة العمليات. و تترافق معظم عمليات الإجهاض التي تجري في ظل هذه الظروف باضطرابات نفسية لدى النساء، يؤدي عدد منها إلى حالات الاكتئاب الذي قد يفضي إلى الانتحار أو الهجرة من الأسرة أو الطرد منها.

6- تجليات الأضرار النفسية لاضطهاد النساء

لا تقتصر المشاكل الصحية للنساء على تلك الأضرار التي تصيب أجسادهن ومعنوياتهن التي ذكرنا بعض تجلياتها الرئيسية أعلاه، لكنهن يتعرضن لأمراض نفسية بنسبة تفوق إصابة الرجال. و هذا الأمر أثبتته كل الدراسات التي تناولت مدى انتشار الأمراض النفسية لدى السكان في المغرب. وقد خلصت إحدى

1 http://www.amlac.org.ma/

الدراسات[1] أن 40% من عدد المغاربة عانوا من أمراض نفسية خلال حياتهم، إلا أن النساء هن الأكثر عرضة لهذه الأمراض النفسية بنسبة تفوق 48%، في حين يصاب الرجال بنسبة تناهز 34%. وبذلك يمكن القول أن الأمراض النفسية بالمغرب لها طابع نسوي واضح، حيث لا تقتصر معانات النساء على التوترات النفسية اليومية الناتجة عن انتمائهن لطبقات شعبية تعاني من التوزيع اللامتكافئ للثروات و من الاستغلال و الاستبداد، وإنما تمتد إلى الأضرار النفسية البالغة التي تخلفها مختلف مظاهر اضطهاد النساء التي سبق ذكر بعضها.

القسم الرابع: للدفاع عن صحة النساء، محاور للنضال النسائي

كلُّ نضالٍ نسائي ديمقراطي مُدافع عن صحة النساء مطالب اليوم بالمزج بين محوران، هما النضال ضد سيطرة النظام الذكوري والنضال ضد الإصلاح النيوليبرالي للصحة العمومية:

1) النّضال ضد سيطرة النّظام الذّكوري

يَرتبط مصير النساء، وبالتالي سلامة صحتهن النفسية والعضوية، بالقضاء على شروط اضطهادهن وإقامة مجتمع خال من كل أشكال الميز ضد النساء ومن التفاوتات الاجتماعية. إنّ الدفاع عن الحقوق الأساسية للنساء وتحسين شروط عيشهن رهين بمواجهة السيطرة الذكورية بمطالب من أجل الحصول على المساواة التامة في الحقوق ومواجهة كل أشكال الإضرار بكرامتهن سواء من خلال تبخيس مكانتهن و اعتبارهن الشخصي أو من خلال العنف الجنسي والجسدي الممارس في حقهن. ولهذا يُمكن التركيز على محاور النضال النسائي التالية:

- يكتسي نضال الحركة النسائية الديمقراطية من أجل القضاء على توزيع الأدوار الاجتماعية بين النساء و الرجال على أساس تمييز قائم على النوع أهمية قصوى لصحة النساء، لأنه سيفضي إلى تقدير شخصيتهن و أدوارهن و تعزيز الثقة في أنفسهن و قدراتهن، ما يخفف من حدة التوترات النفسية اليومية التي تلاحقهن. و سيساهم ذلك، بكل تأكيد، في الحد من المخاطر الصحية النفسية و الجسدية للعمل المنزلي على النساء، ولاسيما بالنسبة للنساء العاملات اللواتي يعانين من مخاطر العمل المزدوج.

1 Dr Driss Moussaoui, ***La santé mentale au Maroc : enquête nationale sur la prévalence des troubles mentaux et des toxicomanies***, L'Encéphale 2007, Supplément 4.

- النضال من أجل رفع المستوى التعليمي للنساء ليكون متساويا لمستوى الذكور، وذلك بمواجهة كل من السياسات النيوليبرالية والميزعلى مستوى النوع الاجتماعي اللذان يحولان دون استكمال النساء لتعليمهن في السلك الثانوي و الجامعي والتقني والمتخصص، ما يحرم أغلبيتهن من اكتساب الكفاءات اللازمة لولوج شغل قار أو وظائف أو مهن بأجر أو دخل مجزي يكون كافيا لتلبية احتياجاتهن الصحية و المعيشية و ضمان استقلاليتهن المالية عن سلطة الرجال.

- النضال من أجل إلغاء كل ما يمنع النساء من الخروج إلى العمل و بدرجة أولى عقبة العمل المنزلي واضطهاد السيطرة الذكورية. وينْبغي المُطالبة بمساواة تامة في الولوج إلى الشغل والوظائف والمهن، كما سيكون على الحركة النسائية الديمقراطية العمل بجانب النساء العاملات من أجل مساواة فعلية في الأجور.

- النضال من أجل القضاء على كل من تعدد الزوجات وزواج القاصرات، لأنهما شكلان من أشكال استعباد النساء ومنافية لأبسط الحقوق الإنسانية والصحية للبشر.

- النضال ضد كل أشكال تقييد الحرية الفردية والشخصية للنساء، كحرية التنقل دون رقابة أبوية أو أسرية أو من طرف الزوج، وحرية اختيار نمط عيش و حياة باستقلالية تامة عن النظام الأخلاقي و الأبوي السائد، و حرية اتخاذ القرارات التي تخص شأنهن و حياتهن و أجسادهن الخاصة، كالقرارات المتعلقة بالحمل. و قد أثبتنا كيف أن استمرار منع النساء من تنفيذ قراراتهن المرتبطة بوقفهن الإرادي للحمل، مثلا، قد يفضي إلى مضعفات صحية خطيرة تضر بالمئات من النساء يوميا.لذا من الواجب المطالبة بحرية النساء في اللجوء إلى الوقف الإرادي للحمل في ظل مراقبة طبية عمومية، و ذلك بدون فرض عقبات كتلك المرتبطة بمدة الحمل.

- النضال من أجل تجريم كافة أشكال العنف الذكوري الجنسي و الجسدي الذي تتعرض له النساء. وسيتطلب ذلك البدء بوضع قانون شامل لمحاربته يجسد حقوق الإنسان ويضع حدا لإفلات الجنات من العقاب و يوفر الحماية للنساء ويُتيح إنشاء شبكة عمومية من المآوي لفائدة النساء ضحايا العنف.

2) النّضال ضد الإصلاح النيوليبرالي للصحة العمومية

يقتضي الدفاع عن تحسين الوضع الصحي للنساء انخراط الحركة النسائية

الديمقراطية في نسج أواصر التعاون مع الحركة النقابية و النضالات الشعبية من أجل تشكيل معارضة واسعة لبرنامج الإجهاز على نظام الصحة العمومية، لهذا يمكن تبني نسق المطالب التالية:

الدفاع عن المجانية: لهذا لا بد من الدفاع عن مجانية العلاجات و أن تتحمل الدولة التكفل بنفقات جميع الأمراض و أن لا يقتصر تدخل الدولة في الصحة على «استهداف الأكثر فقرا» والذي لا يعدو أن يكون ذريعة للقضاء على مبدأ شمولية مجانية العلاجات لكافة المواطنين. يكتسي اليوم قيام الحركة النسائية بالمطالبة بإلغاء كل القوانين التي تمس بمبدأ المجانية طابعا استعجاليا، إذ يندرج في الدفاع عن الحقوق الإنسانية و الديمقراطية الأساسية للنساء. و لا تقتصر حجج دفاعنا عن المجانية بكونها ضمانة فعلية للحق الإنساني في الصحة، وإنما ترتكز أساسا على كون الأفراد أو المرضى ليسوا بالضرورة مسؤولين عن سلامتهم البدنية و النفسية التي ترتهن على العموم بالتفاوتات الاجتماعية التي يجري في ظلها التوزيع غير العادل للثروة لصالح الطبقات الميسورة، كما أوضحنا أعلاه. كما أن العديد من الأمراض، لا سيما تلك الناتجة عن العدوى(كالسل مثلا)، أو النظام الغذائي المفروض من قبل الصناعة الغذائية(بعض أنواع مرض السرطان) أو التلوث البيئي(بعض أمراض الجهاز التنفسي و الأمراض الصدرية) لا دخل للأفراد بالتعرض لها. وتقتضي فعالية مواجهتها أن يتحملها المجتمع برمته بنفقات عمومية.

مواجهة خوصصة الصحة: للدفاع عن الحقوق الأساسية للنساء ينبغي على الحركة النسائية الإنخراط في معارضة كل أشكال تفويت المؤسسات والخدمات الصحية العمومية للمستثمرين الخواص، وبالمطالبة بإلغاء كل التشريعات التي تنص على ذلك، وأن تظل الدولة محتكرة للتدخل في قطاع الصحة العمومية.

مواجهة تسليع الصحة: تكتسي الصحة طابعا حيويا بالغ الأهمية في حياة وعيش الأفراد، ولذلك ينبغي أن تظل خدمة عمومية يتحملها المجتمع بأكمله في شكل نفقات عمومية أو اشتراكات اجتماعية. ولذلك لا ينبغي أن تكون الاستجابة للحاجيات الاجتماعية الصحية رهينة للقدرة الشرائية، وهَذا الأمر غير مُمكن إلا بالحفاظ على الطابع غير السلعي للخدمات الطبية و الاستشفائية. إن دفاع الحركة النسائية عن تلبية الحاجيات الصحية الأولية للأغلبية الواسعة من النساء رهين بمواجهة كل أشكال تسليع الصحة الجارية الآن من خلال بعض مظاهرها الأساسية التالية:

- الحدّ من توسع القطاع الصحي الخاص، وذلك بوقف هجرة الطبيبات و الأطباء

من القطاع العام و بفرض قيود ضريبية على المصحات الخاصة و تطبيق نظام أسعار غير خاضع لحرية المنافسة. كما يجب التراجع عن الترخيص لمؤسسات التكوين الخاصة بمهني الصحة.

- إلغاء كل التشريعات التي تفرض تسعيرة الخدمات بالمستشفيات العمومية. ويجب أن يمتد هذا الإلغاء إلى تقدير تكلفة الخدمات بناء على العمل الطبي. كما ينبغي التراجع عن قيام المستشفيات العمومية بشراء خدمات طبية من مؤسسات القطاع الخاص. كما يكتسي مخطط «إصلاح المستشفيات العمومية» خطورة بالغة في هذا الاتجاه، لأنه يفرض على المستشفيات العمومية تدبير توازنها المالي و فق روح المقاولة.
- إلغاء القانون إطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية و بعرض العلاجات، لأنه يشكل هجوما واسعا نحو تسليع الخدمات الصحية العمومية.

النساء في مواجهة مخاطر العولمة
العاملات الزراعيات في المغرب نموذجا

بقلم: لوسيل دوما - ترجمة: مينة أمزيل

I. لمحة سريعة على منطقتين فلاحيتين رئيسيتين موجهتين نحو التصدير: سوس ماسة واللوكوس

في بيوكرى، جنوب مدينة أكادير، على حد الرؤية، تَنتشر هُنا وهناك، على مساحات شاسعة، البُيوت البلاستيكية ومكعبات الإسمنت: إنها معاملُ تحفيظ وتلفيف الفواكه والخضر التي تنتج بكثافة قصد تصديرها (القرع والفاصوليا وخاصة الطماطم). ومابين البيوت البلاستيكية يعم الخراب: أراض بائرة ورمل وغبار وبقايا بلاستيك.

وسط كل هذا، تتواجد تجمعات سكنية كبيرة في بيوكرى وخميس أيت عميرة، تتناسل فيها الأحياء والمساكن العمالية غير مكتملة البناء في مُجملها، حيث تتكدس، بدون أدنى شروط الراحة، العاملات والعمال الزراعيون الوافدون من مناطق أخرى لم يعد النشاط الفلاحي الصغير بها ممكنا بسبب الجفاف أو بسبب تمركز الأراضي لدى بعض المالكين الكبار.

هكذا تبدو هذه القرى الجديدة التي اختفت منها الخضرة ولم تعد الفلاحة فيها سوى مسألة استثمار ومُضاربة وإستغلال مفرط لليد العاملة.

في منطقة اللوكوس والغرب، على ساحل المحيط الأطلسي، يبدو الوضع أكثر تباينا. البُيوت البلاستيكية تتضاعف بسرعة كبيرة، وجنبات الطريق تكسوها بقايا البلاستيك التي تقتات منها بعض الخرفان، لكن لا تزال ثمة حقول بطاطس وبطيخ أصفر وأحمر وقمح وفول سُوداني، التي شكلت إلى وقت قريب أساس التنوع الزراعي للمنطقة. هنا، ما يزال السكان الأصليون يقاومون في «دواوير» مُتباعدة تلمع سطوحها الزنكية تحت أشعة الشمس.

وداخل المساحات الصالحة للزراعة تتنافس كل من الزراعات الصناعية

التقليدية للمنطقة (قصب السكر والشمندر والأرز) الموجهة نحو السوق الوطنية، والفواكه ذات القيمة المضافة العالية (المانجا، الأفوكا) في حين أن إنتاج الحوامض بات يتقلص.

إنّهما منطقتان رائدتان في السياسة الليبرالية الجديدة للقطاع الفلاحي كما جاء بها «مخطط المغرب الأخضر» الذي يهدف إلى تنمية الزراعة التجارية agrobu-siness والإنتاج المُوجه نحو التصدير.

لا تُوجد إحصائيات تسمح بالتعرف على الوضعية الاجتماعية-الديمغرافية لسكان الجهتين المعنيتين. لكن هناك بعض المعطيات حول جماعتين حيث التواجد المهم للزراعة التجارية([1]) تعطي رؤية عامة عن محيط اقتصادي واجتماعي فقير جدا و ذو تنمية بشرية ضعيفة، أدخلت فيه هذه السياسة الاقتصادية الفلاحية الجديدة.

	العوامرة (العرائش)	أيت اعميرة (اشتوكة ايت باها)
الساكنة النشيطة	43,9%	51,8%
نسبة النساء منها	26, 3%	23,5%
العاملون في القطاع الفلاحي	81%	80%
نسبة النساء منهم	26,3%	26,6%
المزارعون، العاملون واليد العاملة الفلاحية، الصيادون والعاملون في الغابات، القناصون والعاملون المشابهون	81,9%	78%
نسبة النساء منهم	27,6%	27,8%
معدل الأمية (الاشخاص البالغين أكثر من 25 سنة)	78,7%	67%
نسبة النساء منهم	59,9%	60,3%
المستفيدون من خدمات الماء الصالح للشرب	9,6%	78%
المستفيدون من خدمات الكهرباء	73,1%	64,3%

1 نتائج إحصاء 2014 لم تنشر بعد، والاحصاءات التي قدمت هنا هي لسنة 2004. المندوبية السامية للتخطيط، قسم الاحصاء، الاحصاء العام للسكان 2004. http://www.hcp.ma/Recensement-general-de-la-population-et-de-l-habitat-2004_a633.html

نسبة الأسر التي تعيش في غرفة واحدة	14%	33,8%
نسبة النساء المعيلات لأسرهن	8,8%	11%
معدل الفقر	20,9%	13,9%
معدل الهشاشة	23,5%	19%

توجهنا لهاته المناطق ذات التركز الكبير للفقر والأمية والعمال الزراعيين، للقاء العاملات الزراعيات اللواتي يعمل بعضهن في قطاع الطماطم (سوس ماسة)، وأخريات في قطاع توت الأرض والفواكه الحمراء (الغرب- اللوكوس). إنهما منطقتان انطلقتا فعليا وبشكل واسع في الزراعة المكثفة تحت البيوت البلاستيكية الموجهة للتصدير. تُقدر اليد العاملة بـ100000 عامل زراعي في سوس ماسة درعة[1] وبحوالي 20000 في منطقة الغرب-لوكوس[2]. ليس ثمة إحصائيات حول معدل التأنيث، لكن من خلال المعاينة وبعض الإحصاءات أمام بعض الوحدات الإنتاجية الفلاحية ومعامل التلفيف، يتبين أن النساء يمثلن الأغلبية (مابين 80 و 90% حسب بعض التقديرات[3]).

ما يهُمنا هنا أساسا، بعد هذا التقديم السريع لوضع الفلاحة في هاتين المنطقتين، هو التعرف على كيفيات ولوج النساء إلى سوق شغل بهذه الخصوصية، وظروف العمل التي تسود فيه، وكيفية تمفصل هذا التأنيث للعمل الزراعي مع المحيط الاجتماعي الواسع الذي يجري فيه، وفي الأخير سنحاول الوقوف على التغيرات التي أحدثها (التأنيث) في حياة النساء وفي التقسيم الجنسي للأدوار وفي التمثلات الاجتماعية.

1-1 فلاحة رأسمالية مُوجهة للتصدير

دفعت برامج التقويم الهيكلي واتفاقيات التبادل الحر والشراكة ولوبي قطاع كبار مصدري المنتجات الفلاحية، المغرب لتعزيز إستراتيجية فلاحية كثفها ما سمي «مخطط المغرب الأخضر» الذي تم وضعه سنة 2008، و الذي تتحدد عناصره الرئيسية في :

1 حسب تقدير الجامعة الوطنية للفلاحة- الاتحاد المغربي للشغل

2 تقييم أنجزه سعيد السعدي لقطاع توت الأرض و الفواكه الحمراء فقط noitaulavé'l rus eduté'l ed fitarran troppaR mafxO ,ehcaraL ed noigér ,ecnatsisbus ed neyom ruel ed te selocirga seéiralas sed liavart ed snoitidnoc sed al euq sellet ,senneicna selleirtsudni serutluc sed à eércasnoc tse noigér al ed enoz ertua enU ,lanoitanretni -sam sulp ,elocirga ervuœ'd niam etnadnoba enu tneiolpme te zir el erocne uo ercus à ennac al te evarettee .siof ettec eniluc

3 نفس المرجع

* توجيه الإنتاج نحو التصدير.

* مركزة الأراضي وربط النشاط الفلاحي الصغير باحتياجات الوحدات الإنتاجية الكبيرة (ما يسميه المخطط الأخضر بالتجميع agrégation).

* فتح العقار للمقاولات والمُستثمرين الأجانب.

* تطوير الزراعة الكبيرة في المناطق السقوية و الحفاظ على الزراعات الصغيرة المسماة «تضامنية» في المناطق غير الملائمة من أجل احتواء النزوح والهجرة.

* انسحاب الدولة و خوصصة الأراضي العمومية والجماعية وكذا خوصصة تسيير مياه السقي.

تتمثل نتائج هذه الإستراتيجية في:

تبعية غذائية متزايدة

الجدول التالي يبين جيدا اختلال الميزان التجاري الفلاحي ووضعية التبعية الغذائية للمغرب حاليا.

جدول 1 : الميزان التجاري الفلاحي للمغرب

متوسط 2011-2013				
الصادرات (بملايين الدراهم)				
الحوامض	الطماطم الطرية	الخضر	الفرولة والتوت	المجموع
3387	3496	2594	1142	10589
الواردات (بملايين الدراهم)				
القمح	الذرة	السكر	الشاي	المجموع
10642	4778	4545	1481	21446
معدل التغطية				49,4%

المصدر: مكتب الصرف، تقرير 2013

ثَمة عُنصران مثيران للإنتباه: القمح والسكر. إنهما عنصران رئيسيان في تغذية

المغاربة؛ فمُتوسط إستهلاك الحبوب (القمح بشكل رئيسي)هو 200 كلغ في السنة لكل فرد، ومتوسط إستهلاك السّكر يصل إلى 37 كلغ في السنة لكل فرد (وهو ما يفوق مُتوسط الإستهلاك العالمي: 152كلغ و 20 كلغ على التوالي). ويُغطي إستهلاك القمح لوحده أكثر من 50% من العناصر الطاقية في نظام الأكل المغربي.

لكن هذه المنتجات بالتحديد، التي كان المغرب قبل بضع عقود ينتج كفايته منها، بل ومُصدرا لها، هي التي يجري الآن التخلي عنها لصالح الزراعات التصديرية. فحاليا تخصص سنويا 5000 هكتار، من الأراضي التي كانت تزرع قمحا، لزراعات أخرى كالزيتون والخضر والكُبَّر.

تنتج منطقة سوس لوحدها 50% من الحوامض و83% من الطماطم المصدرة سنويا. أما منطقة الغرب اللوكوس فتنتج تقريبا كل الفواكه الحمراء المصدرة.

2-1 تركز الأراضي

إن ما يميز العقار الزراعي المغربي هو تمركز الأراضي بيد عدد صغير من المستثمرين مقابل تشتت للملكيات الصغرى. ويبين الجدول التالي كيف أن أكثر من 53% من المشتغلين بالفلاحة يملكون أقل من 3 هكتار و يستغلون فقط 13% من الأراضي الصالحة للزراعة، في حين أن 4% يمتلكون ثلث هذه الأراضي. وهؤلاء الاخيرون هم من يوجه إنتاجهم نحو التصدير أساسا.

جدول2: توزيع الأراضي حسب الاستغلال الزراعي

نوعية الاستغلالية	عدد الاستغلاليات	النسبة المئوية	المساحة الزراعية المستغلة بالهكتار	النسبة المئوية
أكثر من 20 هكتار	59000	4,10%	2870900	32.90%
أكثر من 50 هكتار	11000	% 0,7	1344600	15.40%
مابين 20 و50 هكتار	48000	% 3,40	1526300	17.50%
مابين 3 و20 هكتار	610600	% 42,70	4786300	54.80%

أقل من 3 هكتار	762000	% 53,30	1075000	12.30%
المجموع	1431600	% 100	8732200	100%

المصدر:(2012)MAPM

إنها نفس البنية التي نجدها في اللوكوس. ففي قطاع إنتاج التوت يملك 31 منتجا (أي 12% من المجموع)، سنة 2010، 58% من المساحات باستغلاليات تتراوح بين 20 و100 هكتار، في حين أن 182 منتِجا (أي 69%) يملكون 16% فقط من الأراضي بمساحات أقل من 5 هكتارات. وهناك زراعات أخرى تتجاوز فيها مساحة بعض الضيعات 800 هكتار.

تَتركز الملكيات الكبرى في كلتا المنطقتين بين يدي ملاكين كبار مغاربة و شركات تصدير أجنبية. أما المزارعون الصغار الباقون فيتحولون غالبا إلى مزارعين من الباطن لصالح الملكيات الكبيرة أو محطات التلفيف أو شركات التصدير.

لكن هاتين المنطقتين تقعان على مستويين مختلفين بالنسبة للاندماج في السوق؛ ففيما تختص سوس ماسة في زراعة أحادية تحت البيوت البلاستيكية و يضطر المزارعون الصغار للإنتاج من أجل المقاولات الكبيرة و شركات التصدير، تبقى الوضعية في الغرب واللوكوس مُتباينة، فالتقدم في زراعات الفواكه الحمراء لم يعوض -بعد (؟)- كليا الزراعة المتنوعة التقليدية الموجهة نحو الاستهلاك الذاتي و السوق المحلية[1]. بذلك يعيش هذان القطاعان توترات فيما بينهما، ويتردد قسم من الفلاحين الصغار في التحول للعمل من الباطن لسوق لا يتحكمون فيها في أي شيء.

السي علال: «كنت أزرع الفرولة لمدة 5 سنوات. تطلب الأمر عند الانطلاقة استثمارات كبرى لتجهيز الحقل، وبعد ذلك تأخذ منك شركات التحفيظ 50% أو 40% من المحصول. وفوق هذا يزيلون 8% إلى 10% يقولون إنها نفاية. في الأخير تجد نفسك مدينا. أنا توقفت عن إنتاج الفرولة.»

سي ابراهيم: « أبدا لن أعمل مع هؤلاء.. إنهم مافيات.»

---

1 لكن بنود اتفاقية الشراكة الموقعة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي في 2009 والمصادق عليها في 2012 ستؤدي إلى التخوف من أن الزراعة الأحادية للفواكه الحمراء ستفوز بسرعة بالأراضي. في الواقع يتوقع أن تتضاعف حصص تصدير المغرب لهذا المتنوج 3000 مرة.

3-1 إنهاك للأراضي واستنزاف للمياه الجوفية

غالباً ما تكون الضيعاتُ الكبيرة مؤجرة لمدة 20 أو 30 سنة من قبل رأسماليين لا يهمهم الحفاظ على التراث ودوام وسائل الإنتاج. هم ليسوا مزارعين بل مستثمرين همهم الحصول على مردودية ضخمة عبر الاستعمال المكثف للأسمدة و المبيدات على حساب استمرارية النشاط الفلاحي.

النّموذج الصادم لهذا هو مسألة الماء. فسوس تتمتع باحتياط مياه مهم لكونها تقع في الأطلس الكبير و الأطلس الصغير. لكن حاليا جفت الآبار الأقل عمقا بسبب الاستعمال المفرط للمياه الجوفية والاستعمال غير المعقلن للماء. إن هذه الوضعية الحرجة للموارد المائية تشكل تهديدا جديا للمستقبل الفلاحي للمنطقة[1] لدرجة أن بعض الشركات مثل «تعاونية الجودة» نقلت إنتاجها (تربية الماشية، أشجار الفواكه والحوامض) تحديدا إلى الغرب-اللوكوس حيث لا تزال الموارد المائية وفيرة في الوقت الراهن.

سُئل مدير مقاولة كتالان أكرومونتسيا Agromontsia catalane الموجودة في منطقة أكادير خلال مقابلة عن مُشكل المياه، فأجاب «عندما تنفذ المياه سنغير نشاطنا أو نتوجه نحو السنيغال...»[2]

4-1 تشغيل يد عاملة مهمة

إذا كان المغرب وجهة للإنتاج من أجل التصدير فذلك من جهة بفضل مناخه الذي يوفر الحرارة والضوء والشمس بشكل أكبر وأبكر من أوروبا. وهو ما يضمن وصول منتجاته إلى السوق قبل نضوج المنتجات الأوربية.

من جهة أخرى فقربه من الأسواق الأوربية يجعله بلدا جذابا رغم أن مضيق جبل طارق يعتبر أحد الطرق الأكثر غلاء على المستوى العالمي حسب ثمن الكيلومتر.

والسبب الأخر الأهم هو انخفاض تكلفة اليد العاملة، وشبه انعدام الحماية الاجتماعية- التي ينظر إليها المقاولون كثقل- ومُرونة كبيرة لقانون الشغل فيما يتعلق بالأجور وساعات العمل والسلامة والحماية الصحية. ضف إلى ذلك أن هذا

---

1 Royaume du Maroc. Agence du bassin hydraulique du Souss Massa et Draa, Par le biais d'une stratégie de développement des ressources hydriques) La région Souss-Massa-Draâ ambitionne de vaincre la crise structurelle gif.abhsm/images/squelettes/ma.abhsmd.www//:http ,de l'eau

2 Monica Vargas et Olivier Chantry, Larutadeltomate, herramientasdereflexiónhaciauna nuevaculturadelconsu-.mourbano, Barcelone, Observatorio de la deuda, 2014

القطاع يتطلب الكثير من اليد العاملة ضعيفة التأهيل.

II. استغلال مفرط

التشغيل

يتم التشغيل في كلتا المنطقتين عن طريق وسيط سواء من «الموقف» أو مباشرة من الدواوير و البلدات.

في سوس، تأتي اليد العاملة من مناطق أخرى من المغرب، فالأسر التي جردت من أراضيها في مناطق أخرى تجذبها عروض العمل في الفلاحة تحت البيوت البلاستيكية. بينما في الغرب-اللوكوس، فاليد العاملة تأتي عادة من مناطق لا تبعد بأكثر من 40 كلم، وربما أبعد بقليل حين يكون الطلب أقوى.

الوسيطُ أو«الوقّاف» يُنتقى من القرى والدواوير التي تنزح منها اليد العاملة التي تنتظر في الموقف، يمكنه في بعض الحالات أن يدير أكثر من ألف عامل. هذا النوع من التشغيل، الذي كان يمارس في كاليفورنيا في ثلاثينيات القرن الماضي[1]، يحرر المالك أو المشغِل من أية مسؤولية مباشرة اتجاه العامل. فالوقاف هو من يشغل ومن ينقل اليد العاملة. يتقاضى أحيانا أجرا قارا يعادل الحد الأدنى للأجر أو يتقاضى حسب عدد العمال الذين تم نقلهم.

طَريقة التشغيل السائدة في المعامل هي بالشهر أو ثلاثة أشهر حسب تقلب الإنتاج. بعض العاملات فقط يعملن طيلة الموسم، يقمن بأعمال صغيرة (تسجيل و حساب ساعات العمل لزميلاتهن مثلا أو يعملن كرئيسات للعمال وهو الدور الذي غالبا ما يتولاه الرجال).

هناك طريقتان للتشغيل في العمل الفلاحي:

- باليوم: يكُون التشغيل مباشرا من طرف المشغِلين أو ممثليهم أو من طرف الوسطاء الذين هم غالبا سائقو الشاحنات التي تنقل العمال-ات.

- بالقطعة: تحدد تعريفة جزافية (قيمة محددة مسبقا) لإنجاز مهمة معينة كجَمع مجمل منتوج الحقل على سبيل المثال. تسند لأحد العمال مهمة تحديد عدد الأشخاص اللازمين لفريقه وعدد الأيام و الساعات اللازمة.

1 Cf. Jean-Pierre BERLAN, *La longue histoire du modèle californien*, In. Collectif de défense des travailleurs étrangers dans l'agriculture, Le goût amer des fruits et légumes, l'exploitation de migrants dans l'agriculture intensive en Europe, Limans, CODETRAS, Forum civique européen, 2002.

في الموقف أناسا من مختلف الأعمار، أصغرهم لم يبلغ بعدُ سن 13، بالنسبة للكبار، يصعب تحديد أعمارهم إلى حد أن جميعهم يبدون، تقريبا، كبارا في السن. يظهر، في كل الأحوال، أن التشغيل يتم بشكل واسع دون و فوق السن القانوني للعمل بالمغرب[1].

النّقل

شروط النقل صادمة، فاليد العاملة تَصل إلى «الموقف» في شاحنات صغيرة مكدسة عن آخرها. و حالما يتم تشغيلهم ينقلون بواسطة شاحنات مُتهالكة تقل كل واحدة عدة مئات من العمال-ات ، واقفين-ات، عبر طرق غير معبدة أو محفرة كليا بسبب هذا النشاط المتواصل. تُنزل بعض الشاحنات عمالها في حقل واحد، بينما شاحنات أخرى تقوم بدورة كاملة لإيصال يدها العاملة إلى عدة استغلاليات متقاربة. وتبلغ التعريفة التي صرحوا لنا بها 13 درهما عن كل شخص وعن كل يوم خلال فترة الفراولة[2]، والمشغِل هو من يدفع مباشرة للسائق أجرة النقل من الموقف حتى الحقل.[3]

في المساء يُعيد السّائقون اليد العاملة إلى «الموقف» لتعود إلى حال سبيلها بنفس الوسائل التي جاءت بواسطتها. غير أن العديد ممن تمت محاورتهن صرحن بأن أرباب العمل لا يرجعوهن بعد نهاية العمل حتى وإن كان الوقت ليلا، في حين لا يطرح هذا المشكل في حالة تم التشغيل من الدواوير.

بالنسبة للمعامل، فهناك معامل تتوفر على شاحناتها الخاصة بينما أخرى تعتمد على الوسطاء، هؤلاء إما يقومون بالبحث عن من يُقل العاملات-ين أو يقلونهم بأنفسهم. أما القاطنات على مسافة أقرب من المعامل (وهذا لا يعني مسافة يمكن قطعها على الأقدام) فعليهن إيجاد وسيلة لنقلهن (على حسابهن الخاص).

لذلك، فكل ما يزال يتوفر على أربع عجلات ومحرك يدور، يصلح كوسيلة للنقل وهو ما ينجم عنه أن الحوادث، التي تكون أحيانا مميتة، ليست نادرة الوقوع.

تجدُر هنا الإشارة إلى أن هذه الشاحنات التي تقل اليد العاملة هي نفسها التي تحمل الأسمدة والمبيدات والإنتاج قبل أن تعود لنقل العمال في متم اليوم. يحق لنا

1 حدد قانون الشغل ل11 شتنبر2003 السن الأدنى للعمل في 15 سنة بدل 12 سنة التي كانت سابقا، في حين أن الحد الأقصى ليس له معنى بما أن القلة هم من يمكنهم أن يحصلوا على تقاعد.

2 صرح لنا عن هذه التعريفات خلال بحثنا في يوليوز 2010

3 تصريحات خلال بحثنا في يوليوز 2010

فعلا الحديث عن إدارة اليد العاملة بالطُّن؛ يد عاملة غُفلة و مسلوبة الشخصية يتم التعامل معها كمجرد عنصر ضمن عناصر الانتاج بل هي الأكثر مرونة من بقية العناصر.

ساعاتُ العمل

ساعات العمل في الغرب- اللوكوس متغيرة للغاية، تَتراوح بين 6 ساعات إلى 15 ساعة في اليوم وقد تتجاوز ذلك في المعامل خلال أوج الإنتاج. فيوم العمل إذن، يرتبط حصريا بحاجيات الإنتاج (مثلما يحددها المنتِج أو المُصَنع)[1]. هكذا، إذا أردنا استعمال تعبير مُلَطَّف، يكون العمال والعاملات، تبعا للفترات، إما في حالة تشغيل ناقص أو تشغيل مكثف.

لكن بالنسبة لأولئك واللواتي يعملن باليوم، يجدر أيضا إضافة المشوار إلى الموقف ذهابا وإيابا، و كذا وقت انتظار إيجاد من يُشغلهم. في هذه الحالة، يبتدئ النهار من الفجر و لا ينتهي إلا بعد حلول الليل بالنسبة للعمل في الحقول. أما معامل التلفيف والتحفيظ، فتعمل ليل نهار لاسيما في أوج الموسم.

الأجور

إذا كانت النقابات في سُوس، لاسيما الجامعةُ الوطنية للقطاع الفلاحي/الإتحاد المغربي للشغل، الأكثر حضورا في المنطقة، قد استطاعت أن تفرض، بعد نضالات ضارية و صعوبات لا تعد لبناء النقابة، احترام الحد الأدنى للأجر الفلاحي المتمثل في 65 درهم لليوم، فإن الوضع في الغرب-اللوكوس جد ملتبس.

لا يبدو أن هناك قاعدة تحدد أشكال أداء الأجر لليد العاملة ما دام هناك مزيج من الأجر بالصندوق والأجر بالساعة والأجر باليوم والأجر بالأسبوع و بنصف الشهر وبالشهر وأيضا بالقطعة. علاوة على أن الأجور تختلف تبعا للمنتوج الذي يتم جمعه (الفراولة، البطيخ، البطاطس). وتؤدى الأجور إما عن طرق المُشغل مباشرة للعامل أو تحول إليه عبر وسيط.

بالنسبة للأجر بالصندوق، قد ينزل إلى درهم واحد للصندوق. أما الأجر بالساعة فيتراوح مابين 5 و 10 دراهم.

يتراوح الأجر اليومي المعمول به ما بين 40 و50 درهما لليوم (وربما 30 درهما

1 حسب المادة 184 من القانون رقم 65-99 المدة القانونية هي 44 ساعة في الأسبوع أو2496 ساعة في القطاع الفلاحي ://:http emploi.lematin.ma/toolbox/leg_maroc_travail/duree-legale-du-travail-MjY=.html#sthash.10Glx8Mx.dpuf

فقط لعامل بعمر 13 سنة وكذلك حتى للكبار في بعض الضيعات). قد يصل أجر بعض العمال حتى 80 درهم بل 100 درهم حين يتجاوز يوم العمل 10 ساعات أو حين يتعلق العمل بمحاصيل معينة كالبطاطس. لكن ذلك ليس عاما، فالأجر في بعض الضيعات الفلاحية و المعامل يبقى نفسه مهما بلغت مدة العمل.

تشتكي العاملات في المعامل من ساعات العمل التي لا تحتسب ومن اعتبار ساعات العمل الإضافية كساعات عادية (بما في ذلك العمل الليلي مع العلم أن بعض المعامل، وفي عز الربيع لا توقف سلسلة الإنتاج). صرحت إحدى العاملات اللواتي تم استجوابهن، أن المعمل لا يدفع الأجر الذي يتلقاه من الشركة الأم لأداء الأجور (تدفع الشركة الأم 10 دراهم للساعة لكن العامل لا يتقاضى سوى 8 دراهم).[1]

وهناك ممارسة أخرى تقوي المنافسة بين العاملات وهي الحجم الكبير للمشغلات، في حين أن حجم ساعات العمل لكل واحدة يكون ضعيفا (6-7 ساعات في اليوم) ويُصبح الطرد تهديدا دائما على أقل خطأ أو تجاوز.

يبدو كذلك أن تأخير صرف الأجور هو القاعدة، وقد قابلنا عاملات يذهبن بحثا عن أجورهن بعد ما يزيد عن شهر من انتهاء عملهن وهن من يتحملن مصاريف تنقلهم وقد يعدن مرات عدة قبل أن يحصلن على أجرهن.

بطبيعة الحال، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأجور تخص فقط أيام العمل فبعض العاملات والعمال قد يبقون حتى ستة أشهر بدون عمل. في هذه الحالة، لا تترد النساء للاشتغال في أعمال مصنفة على أنها ذكورية كجمع البطيخ على سبيل المثال.

أما الاخريات فيعدن إلى الزراعة العائلية في حقل صغير غالبا، أو لتربية بعض المواشي (بقرة أو إثنتان، وبعض الدجاج) أو يستثمرن في التكوين مثلما لا حظنا في ورشة الخياطة في أولاد جميل (القصر الكبير).

الوسطاء لا يلقون معاملة أفضل، فقد صرح لنا سي إبراهيم (منطقة القصر الكبير) بما يلي:

« أتقاضى الحد الأدنى للأجر الفلاحي كيفما كان حجم اليد العاملة التي أديرها بالرغم أني ما أن أحضر العاملات حتى أعمل، طيلة اليوم، دور المشرف لا بل يحدث أن أحمل بنفسي الصناديق عندما يكثر العمل في المعامل أو الضيعات».

1 بحث 2010

عُقود العمل

فقط العاملات بعقد يتوفرون على بطاقة الأداء، والقاعدة العامة في العمل باليوم هي العمل بدون عقد. يسري نفس الأمر على الوسطاء والسائقين. يتم التعاقد شفويا والوعود المقدمة في البداية لا يتم الإلتزام بها.

في المعامل لا يتوفر على عقد إلا المُشغَلون-ات لمدة ثلاث أشهر أو ستة أشهر أو سنة. غير أن هذا ليس معمما، فبعض المقاولات تشغل فقط قسما من اليد العاملة بعقد وليس الكل.

في بعض الحالات لا تتوفر العاملات-ون على نسخة من العقد في حين توضع نسخة لدى السلطات (المقاطعة) و أخرى لدى الباطرون.

نفس الأمر في ما يخص ورقة الأداء(إن وجدت)، حيث يتم إجبار العاملات-ين على الإمضاء بسرعة دون أن يترك لهن الوقت لمراقبة الساعات المسجلة قبل تسلم الأجر، وحين عد ساعات العمل و ومقارنتها بالأجر المستلم، يكون الوقت قد فات للاحتجاج.

بطبيعة الحال في هذه الشروط، ليس هناك أية إمكانية للترقي أو الزيادة في الأجر. تُؤكد الشهادات التي استقيناها أنه يمكن أن تعمل خمس سنوات لنفس الشركة دون أدنى زيادة في الأجر.

التّغطية الصّحية والاجتماعيّة

بدون عقد عمل لا حماية اجتماعية. بل حتى بعض المتوفرين-ات على عقد عمل لسن مسجلين-ات في صندوق الضمان الاجتماعي. وبعض المعامل لا تصرح سوى بالنساء الأمهات. في كل الأحوال فتطبيق التغطية الاجتماعية يتسم بغرابة بالغة.

هكذا، ففي معامل قريبة من العوامرة (اللوكوس) لا تستفيد العاملات، المشغلات بعقد و المسجلات بصندوق الضمان الاجتماعي، من التعويضات إلا في حالة حادثة الشغل. وتستفيد الأمهات من بعض التعويضات الخاصة بهن وبأبنائهن إلا أن عطلة الأمومة غير معترف بها. بالمقابل يستفدن من تعويض عن الولادة وعن اليوم السابع.

غير أن الكثير من العمال يصرحون أنه في حالات حوادث الشغل يتركون لقدرهم، فلا أحد يتحمل مسؤولية علاجهم لا رب العمل ولا صُندوق الضمان الاجتماعي.

شُروط العمل

يُضاف إلى طول يوم العمل وقسوة وسائل النقل قسوة العمل نفسه.

في الحقول يتم جمع الفراولة في شروط لا يمكن تخيلها. تتحرك العاملات منحنيات (في وضعية الركوع) على طول الصفوف مع صندوق محمول على ظهورهن يملأنه وهن يتحركن مع حركة اليد نحو الخلف ولا يمكنهن الوقوف ما لم يتم ملء الصندوق. إنها وسيلة فعالة لرفع وتيرة العمل: يجب أن تعمل بسرعة لكي تقف مستقيمة في أسرع وقت ممكن. وبطبيعة الحال فالعاملات يشتكين من آلام في الظهر تستمر حتى بعد انتهاء الموسم.

جمع التوت في منطقة العرائش. صورة: لوسيل دوما

لهذا فالعاملات يُفضلن أكثر جَني توت الأرض الذي ظهرت زراعته في المنطقة، فالعمل على الأقل يكون في وضعية الوقوف وجمعه يكون بمستوى ارتفاع اليد.

أما بالنسبة للطماطم، فالمشكل الرئيسي هو أن الجني يكون تحت البيوت البلاستيكية حيث الحرارة في نهاية الموسم تكون غير محتملة كليا.

علاوةً على ذلك، فالقطف يتم بالأيادي العارية. فليس هناك حماية من المواد الكيماوية التي تحتويها الخضر و الفواكه المقطوفة. لذلك فأمراض الجلد و الأيادي المشقوقة تشهد على تلك الأضرار المحتملة.

بالنسبة لأعمال إعداد الحقول وازالة الاعشاب، فهي تتم بطريقة بدائية باليد أو بالمجرفة، و إننا لنندهش لعصرنة بعض الممارسات الزراعية كالمقاعد تحت البلاستيك، وتقنيات الري الحديثة مقابل المكننة الضعيفة للأوجه الأخرى من العمل: ويجد هذا تفسيره على الأرجح في التكلفة الرخيصة جدا لليد العاملة.

يُحْضر العمال معهم أكلهم باردا، طبعاً، ويتناولونه في عين المكان في غياب أي فضاء خاص للأكل، وقد لا تتجاوز مدة الاستراحة لتناول وجبة الغداء نصف ساعة أحيانا.

ما يَهم هو الإنتاج، أما العمال فلا يُهتم لهم ويمكنهم الاشتغال حتى الإنهاك: الفراولة و الطماطم لا يمكنها الانتظار.

فيما يخص العمل بالمعامل فيراه، البعض على الأقل، أقل قسوة من العمل في الحقول. لكن مدة يوم العمل في المعامل مرنة و يمكن أن تصل حتى أكثر من 12 ساعة، ولا يحترم يوم العطلة الأسبوعي. و خلال أوج الموسم قد تعمل العاملات 15 يوما متتالية دون أي يوم عطلة.

لكن ما يجعل هذا العمل شاقا أكثر هو العمل وقوفا حيث يتم الوقوف من 8 إلى 13 ساعة للقيام بنفس العمل: الفرز والغسل وإزالة ذيل الثمرة. يؤدي هذا النظام في العمل إلى انتفاخ الأرجل. تحكي «صفية» عاملة بـ(العوامرة لوكوس) تعمل ليلا في وحدة إنتاجية للتلفيف، كيف تم طرد مهندس اقترح أن ينجز العمل جلوسا.

بالإضافة إلى ذلك، هناك الضغط المتواصل لرؤساء العمل الذين يضغطون لتكثيف وتيرة العمل ويلجأون للمحاباة والتمييز بين العاملات لخلق التنافس بينهن. كثيرا ما تُسَب العاملات ويشعرن دائما بكرامتهن تداس كأشخاص و كنساء. كما يهددن بشكل دائم بالطرد؛ فلأتفه سبب يمكن للعاملة أن تفقد عملها.

في حالة حادثة الشغل تترك العاملة تواجه مصيرها بدون أجر، وإن وقعت لإحداهن مشكلة فعلى الأخريات أن يواصلن العمل.

يبرز امتهان الكرامة بصورة فاضحة فيما يخص وجبات الأكل: فالعديد من العاملات يشتكين من غياب فضاء نظيف مخصص لتناول وجبات الأكل وللاستراحة. بل قد لا تتوفر أحيانا حتى المراحيض.

التحرّش الجنسيّ

لكن ما تعتبره كل النساء قاسيا هو جو العنف و الاحتقار الذي يشتغلن فيه.

ابتداء من الصراخ و السب و الضرب أحيانا إلى التحرش الجنسي الذي يعتبر سلوكا منتشرا في القطاع في الشمال كما في الجنوب، بل في كل قطاع انتاج يعرف تركزا كبيرا للنساء كالنسيج مثلا.

«لا يتم احترامنا في أي مكان سواء في الحقول أو معامل التلفيف أو في وسائل النقل» تؤكد مليكة.

ناهيك عن شروط العمل المنهكة والأجور الوضيعة وساعات العمل التي لا تحتسب وخطورة وسائل النقل، هناك أيضا الإذلال الذي تشتغل فيه العاملات الزراعيات اللواتي يشكلن الركن الأساسي للفلاحة التجارية بالمغرب.

تتضافر الرأسمالية والبطريركية، فالعنف الطبقي والعنف الجنسي يتممان بعضهما كي يؤمنا الاستغلال الأقصى لليد العاملة. «هذه الحقيقة تضع موضع تساؤل حجج ومواقف المدافعين عن هذا النوع من الفلاحة كمحرك للتنمية في العالم القروي المغربي، لاسيما ما يتعلق بالمساواة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين» كما أشارت عن حق جوانا مورنو نيوتو[1].

III. تأنيث العمل عنصر بنيوي في الفلاحة التجارية

وتُضيف «...إن تأنيث سوق الشغل بقطاع الفراولة المغربي ليس أمرا ظرفيا بل معطى بنيويا، أي أنه يستجيب لمخططات منهجية تشكل القوة المحركة لهذا النوع من الفلاحة.»[2] وهذا التصور يمكن تعميمه، بكل تأكيد، على مجموع الإنتاج الفلاحي تحت البيوت البلاستيكية الموجه نحو التصدير.

لكن لا يجب، مع ذلك، أن نتبنى الفكرة التي تروج أن الفلاحة الصناعية سمحت بولوج النساء لعالم الشغل الذي لم يكن مسموحا لهن به سابقا.

فخلافا لما يُروجه البعض، وتصرح به الإحصائيات الرسمية، فالنساء القرويات المغربيات كن دائما جد نشيطات. تصرح المندوبية السامية للتخطيط بأن معدل تشغيل النساء هو 26% (في حين أنه يتجاوز 70% لدى الرجال) و يصل إلى 32% في الوسط القروي.[3]

1 Juana Moreno Nieto, « Faut-il des mains de femmes pour cueillir les fraises ? » : dynamique de la gestion de la main-d'œuvre et du travail dans le secteur fraisier du périmètre irrigué du Loukkos (Maroc), Les études et essais du Centre Jacques Berque n° 11, Rabat, déc. 2012

2 نفس المرجع

3 Royaume du Maroc. Haut commissariat au plan, Activité, emploi et chômage 2012, Rabat, Haut commissariat au plan, s.d.

لكن، في واقع الأمر، فالقسم الأهم من عملهن غير مرئي أو يتم تحقيره. وليس هذا بجديد. كتبت مريم روداري في دراسة مخصصة لعمل النساء في المغرب[1] ما يلي:

« يتفق دارسو المجتمعات المغاربية على وصف حياة النساء، لاسيما بالقرى، على أنها عمل بلا توقف، و ذلك منذ بداية الاستعمار الفرنسي. ورغم قلة المصادر المتوفرة، فليس هناك سبب للاعتقاد بأن الحياة اليومية للنساء الحضريات كانت جد مختلفة، لاسيما بالنساء الفقيرات.»

وتُضيف روداري أنه علاوة على العمل المنزلي و رعاية الأسرة، هناك كل الأعمال المرتبطة بالفلاحة وأعمال الحقول وجلب الماء والحطب والأعمال التحويلية (صناعة الزيت، تحضير الصوف، إعداد القمح...) وهو ما يجب أن يضاف إليه أشغال تحويل المنتجات الفلاحية إلى تغذية استهلاكية. كما يلعبن أيضا دورا رئيسيا في الصناعة التقليدية (النسج، الخياطة، الفخار...) وفي تجارتها. هكذا فالنساء لعبن دورا هاما ليس فقط في الإنتاج الموجه للاستهلاك الذاتي، ولكن أيضا في الانتاج الموجه للسوق المحلية سواء بالنسبة للمنتجات الفلاحية الخام أو المنتجات التحويلية أو الحرفية.

لذلك فالمشاركة النشيطة للنساء في النشاط الاقتصادي لا يرجع تاريخها إلى اليوم ولا إلى «العصرنة» المزعومة للفلاحة التجارية. لكن هذه المشاركة لم يُعترف بها إلا حينما أصبحت عملا مأجورا أو حينما أصبحت المرأة تحتل موقع مديرة للأسرة.[2] ويترافق هذا في نفس الوقت مع مصادرة عمل النساء من طرف الاقتصاد الذكوري في سياق مجتمعي بطريركي ينعكس حتى في بلورة الدراسات الاحصائية، ومع رؤية رأسمالية لا تعترف بأي قيمة للعمل خارج اقتصاد السوق.

الجديد إذن الذي جلبته الفلاحة التجارية ليس هو ولوج النساء لعالم الشغل، ولكن بالأحرى الولوج للعمل المأجور بطرق استغلال خاصة لليد العاملة النسائية.

خلف الأفكار النمطية التي تقدم لتبرير تشغيل اليد العاملة النسائية (النساء سيكن أكثر لطفا ورقة وعناية في التعامل مع الفاكهة)، تكمن المبررات الأكثر أهمية.

قساوةُ المهام

عليهن أن يتأقلمن مع قساوة المهام التي يقمن بها دائما من أجل إعالة أسرهن،

1 Meryem Rodary, « l'Histoire du travail des femmes au Maroc », Economia, avril 2014, ((http://www.economia.ma

2 عددهن في تطور و تم إحصاء 14% من الأسر القروية تديرها النساء سنة 2012 (http://www.lematin.ma/journal/2014/enquete-du-hcp_86--des-femmes-chefs-de--menage-n-ont-pas-de-diplomes/198759.html

و أن يوفقن بين يوم عملهن المضاعف (العمل المنزلي، ورعاية الأطفال، والعمل الفلاحي، وأعمال التحويل، والعمل الحرفي).

من غيرهن يستطيع تحمل أيام عمل قابلة للامتداد بحسب نوعية المنتوج؟ فحسب «لطيفة» من دوار أولاد جميل (القصرلكبير)، يبدأ يوم العمل من الساعة 5 صباحا وينتهي مع س14 أو س15 بعد الزوال، لكن في فترات أوج الإنتاج يمكن إن يستمر أحيانا حتى الساعة 18 أو 20 أو 22 ليلا. يعملن راكعات في الحقول أو واقفات في نفس المكان طيلة النهار أو الليل في محطات التلفيف.

القادمات لأول مرة إلى سُوق الشغل

ثمة ظاهرة يشار إليها مرارا في المقابلات المنجزة في اللوكوس: هذا العمل هو أول عمل مأجور ينجزنه وحالات كثيرة تصرحن أنهن لم يبحثن فعليا عن العمل.

«عندما يمر الوسيط بالدوار تذهب كل الفتيات الشابات تقريبا لجمع الفراولة»

«بدأت العمل لأن جميع صديقاتي تم تشغيلهن في المعمل المتواجد بمدخل الدوار. وهن يعاملنني على أنني مغرورة لأني لا أريد الذهاب للمعمل. أبي أيضا لا يريد، لكنني ذهبت في نهاية الأمر إلى المعمل».

تتميز العلاقة بالشغل في اللوكوس بطابعها المتقلب للغاية؛ فأماكن العمل قريبة نسبيا، والعاملات تسكن مع أسرهن، كما أن الجيران وأفراد الأسرة هم من يشتغل لدى الفلاحين الصغار العاملين من باطن.

الوضعية في منطقة أكادير مختلفة جدا. فكما يبين فيلم سعاد كنون «التجارة الفلاحية في سوس»[1]، فقد حفز انفجار الفلاحة التجارية تدفق اليد العاملة، ومنها اليد العاملة النسائية، صوب المنطقة بهدف البحث عن عمل. النساء اللواتي تم استجوابهن في الفيلم الوثائقي غالبيتهن أمهات عازبات، لديهن أطفال، وأسر يعلنها. عليهن دفع إيجارهن وأجر الجارة التي تحضن أطفالهن.

لكن عندما لا يكون هذا هو الحال، تكون هذه العلاقة متراخية مع عالم الشغل.

«لا أريد أن أعمل كل يوم، دائما ما أتغيب، لهذا لم احصل أبدا على عقد شغل»،

1 Souad Guennoun et Marc Ollivier, L'agro-business européen dans le Souss… ou la prolétarisation de la paysannerie au Maroc, Casablanca, 2009. Disponible sur http://www.dyade-ad.com/galerie-video-de-souad-guennoun-2/

هذا ما عبرت عنه نقابية بأيت عميرة (سوس) التي صرحت مع ذلك على أنها الوحيدة التي تعمل في الأسرة.

وهذا نفس ما صرحت به رحمة وهي أرملة تعيش في بيت عشوائي في حي صفيحي بالعرائش:

«أعمل لدى فلاح صغير في البطاطس و الفول السوداني و البطيخ... أعمل يومين أو ثلاثة وأعود بكيس من البطاطس أبيعه و نأكل منه أيضا، وحين لا يتواجد شيء في المنزل، أذهب من جديد إلى العمل... بناتي؟ لا يعملن. أنا متقدمة في السن لا خطر علي...»

ما تزال الثقافة التقليدية التي تُسند للرجل مهمة توفير التغذية للأسرة قائمة حتى حين يكون الواقع شيئا آخر.

في كل الأحوال، بديهي أن هذه المقاربة مناسبة تماما لقطاع تعتبر المرونة قانونه الأول. يتضافر الجهل بقواعد سوق الشغل وبالتشريع الخاص به، مع أمية عدد هام من النساء اللواتي لا يستطعن قراءة وثيقة الأجرة ولا حتى بطاقة العمل. لا أحد سيحتج إذا تقلص العمل إلى 4 ساعات أو إلى بضعة أيام خلال أسبوعين أو العكس إذا كان العمل مكثفا. ويعمم الطرد على أقل هفوة ويتم تجاوز قوانين الشغل. لا عقود عمل، لا تغطية اجتماعية وصحية، أجور متفاوتة، كل هذا يتم قبوله من طرف القادمات لأول مرة إلى سوق الشغل اللواتي علاوة على ذلك غالبا ما يكن أميات و لا يمكنهن قراءة أبسط وثيقة[1]. من هنا، فكل الإساءات ممكنة وتصبح هي القاعدة.

IV. عمل النساء و العنف الذكوري

هكذا، يمكننا إذن أن نفهم لماذا تُفَضَّل النساء على الرجال في الصناعة الفلاحية الجديدة. غير أنه ينبغي استحضار السياق الذي يجري فيه هذا الوفود الجماهيري للنساء للعمل المأجور. ففي الوقت الذي يتم فيه تشغيل النساء في أعمال هشة وضعيفة الأجر، بالكاد يجد الرجال عملا.

---

1 قابلنا في اللوكوس امرأة أظهرت باعتزاز بطاقة عملها. هي على الأقل لم تكن مثل البقية إذْ تتوفر على وثيقة إلا أنها لا تحمل اسم الشركة المشغلة وفقط اسم «فاطمة» هي هوية صاحبة هذه البطاقة و6 ساعات عمل هل في اليوم أم في الأسبوع أم في الشهر؟؟؟

لا نتوفرعلى أية إحصاء خاص بالغرب اللوكوس[1]. بالمقابل يبين الإحصاء السنوي لمنطقة سوس ماسة درعة أن البطالة هي أحد المشاكل الكبرى بالمنطقة خاصة في مقاطعة انزكان-ايت ملول التابعة لها المنطقة قيد الدراسة[2].

معدل البطالة	الإجمالي	المنطقة القروية
إنزكان – أيت ملول	11,2%	5,5%
إقليم ماسة	7,0%	2,6%
وطنيا	9,0%	3,8%

حيث تُطلب اليد العاملة النسائية[3] يعاني الرجال باستمرارمن البطالة والتشغيل الناقص.

« نحن الرجال أليس لنا قيمة؟، يتساءل عبد الله من دوار أولاد جميل (القصر الكبير)، يشغلون نساءنا ونحن لا نجد عملا. اشتغلت لبعض الأسابيع في التعاون الوطني لكني أصبت أثناء العمل. اضطررت لترك العمل ولم يعوضوني حتى في مصاريف العلاج، منذ ذلك الحين وأنا لا أجد شيئا، لذلك فالنساء هن من يذهب للعمل ونحن علينا أن نقوم بالطهي و الاعتناء بالأطفال... لحسن حظي توجد والدة زوجتي...»

كانت النبرة مرحة و تقارب المزاح، لكن خلف هذه الكلمات نستشعروجود الكثير من التوتروالكثيرمن النزاعات. هذه النزاعات، التي شاهدنا بعض حالتها[4] ،غالبا ما تنتهي بعنف زوجي قد يصل حتى القتل.

يشرح سعيد وهو جمعوي في الغرب:

1 يبلغ معدل البطالة بالغرب الشراردة بني حسن أكثر من 10%. المندوبية السامية للتخطيط، إدارة الإحصاء، 2013.

2 اعتمدنا في هذا الجدول على معطيات الإحصاء السنوي حول منطقة سوس - ماسة – درعة لسنة 3102 ومعطيات الوثيقة التي اصدرتها المندوبية السامية للتخطيط: tuaH el rap seétidé ,3102 eénna ,egamôhc te iolpme ,étivitcA euqitsitats al ed noitceriD ,nalp ua tairassimmoc

3 يجب إضافة أن النساء فقط في منطقة الغرب واللوكوس يشغلن كذلك في جمع الفراولة والفواكه الحمراء في منطقة هيلفا باسبانيا. شروط هذا التشغيل في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الحكومة المغربية جد صارمة تفاديا لأي محاولة لعدم العودة إلى البلد.

4 إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهن والتي اشتغلت مرتين في قرى الفراولة باسبانيا،طلبت منا النجدة، فقد هربت من منزلها بعد ما ضرب أخوزوجها زوجته حتى الموت.لذلك فهي تخاف أن يقع لها نفس الأمر.

«أتعرفين.. حين لا تكون النساء حاضرات، الرجال لا يقومون بأي شيء، يتجمعون حول كأس شاي و يمضون وقتهم في السخرية: - ماذا تفعل زوجتك ا؟ أتظن أنها تعمل؟ هنا منطقة جرت فيها العادة أن يتمسك الرجال بامتيازاتهم الذكورية و هي أيضا منطقة تشهد عنفا كبيرا»

لا يجب أن ننسى أن العنف اتجاه النساء في المغرب يعد وباء، فقد نشرت المندوبية السامية للتخطيط، خلال بحثها حول انتشار العنف اتجاه النساء (2011)، الجدول أسفله:

شكل العنف	معدل الانتشار	عدد النساء المعنفات
نفسي	48%	4,6 مليون
مس بالحريات الفردية	31%	3 مليون
عنف مرتبط بتطبيق القانون	17,3%	1,2 مليون
جسدي جسدي حاد (إصابات، حروق)	15,2% 1,9%	1,4 مليون 177000
جنسي علاقة جنسية بالقوة	8,7% 0,4%	827000 38000
اقتصادي	8,2%	181000

لكن لابد أن نتمم هذا الجدول بجدول أخر حول إطار العلاقة:

إطار الحياة	معدل الانتشار	عدد المعنفات
زواج	55%	3,7 مليون
خارج الزواج	47,4%	403000
أماكن عامة	32,9%	3,1 مليون
مؤسسات تعليمية	24,2%	81000
أماكن مهنية	16%	280000
أسرة	13,5%	1,3 مليون

هذَا يُؤكد أن العنف اتجاه النساء يمارس في كل الأماكن. وفي الحالة التي تهمنا أي العنف في الإطار المهني (التّحرش الجنسي على الخصوص)، فهو بدوره يولد العنف داخل إطار الأسرة والزواج باعتباره يساهم في صنع صورة متدنية ومحتقرة للمرأة.

V. تنظيمُ وآفاق النضالات

احدى السمات الأخرى المميزة للعمل الفلاحي بشكل عام، ولدى النساء على الخصوص، هي صعوبة التنظيم من أجل التمكن من مواجهة إنتهاك حقوق الشغل والتصدي للعنف المتعدد الذي يتعرضن له خلال العمل. ففي الواقع، يشكل انخفاض تكلفة اليد العاملة أحد الحوافز التي تقدم للمقاولات الأجنبية التي ترغب في ترحيل إنتاجها للمغرب، ويتم الحرص حتى لا تنفذ النقابات إلى قطاع الفلاحة التجارية. فالطرد يشكل الحالة الأكثر انتشارا ليس فقط ما أن يتم تأسيس مكتب نقابي ولكن أيضا ما أن تكون هناك ميول للإحتجاج أو التضامن.

الشهادات كثيرة ولا داعي لسردها. لكن يُمكن مع ذلك ذكر بعض الأمثلة:

سارة: «طردت لأنني تغيبت وشاركت في تظاهرات فاتح ماي (يوم عطلة للعمال)».

شريفة: «أُصيبت في أحد الأيام امرأة إثر سقوط الصناديق فوقها ، رافقتها إلى المستشفى. عندما عدت إلى وحدة التلفيف أخبروني أنني مطرودة لأني تغيبت».

العملُ النّقابي في سُوس

ورغم ذلك استطاعت الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (FNSA) المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، أن تخترق العمال الزراعيين في مناطق مغربية متعددة لاسيما في سوس حيث تواجدها قوي[1]. وقد تمكن المناضلون النقابيون، بعملهم الدؤوب وبمقاومتهم التي فرضت الإحترام في وجه كل التهديدات والقمع الذي تعرضوا له، من تنقيب 4000 عامل وعاملة زراعية، وأن يفرضوا في كل المنطقة احترام الحد الأدنى للأجر الزراعي (SMAG) الذي يبلغ 96,73 درهم لليوم منذ يوليوز 2015، وبعض التحسينات في شروط العمل. وتخاض باستمرار نضالات حول هذا الشق أو ذاك من الملف المطلبي [2]، ودائما ما تكون طويلة وصعبة. أحيانا

1 في ما يخص هذا الموضوع أنظر acinoM reivilO te sagraV ,yrtnahC ,etamot led atur aL ,enolecraB ,GDO ,4102, http://bloc.odg.cat/wp-content/uploads/2014/04/Informe_Ruta_Tomate_CAST.pdf

2 المطالب الرئيسية هي: توحيد أوقات العمل والحد الادنى للاجر مع القطاع الصناعي؛ تطبيق مقتضيات مدونة الشغل لاسيما تعميم بطاقة الشغل وبطاقة الاداء وعقود العمل والترقية بالاقدمية والتصريح لدى الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي؛ ضمان شروط سليمة للنقل احترام قواعد السلامة الصحية خاصة ما يتعلق باستعمال المبيدات الكيماوية؛ وضع حد للتحرش الجنسي و تشغيل القاصرين؛ بناء مساكن اجتماعية و المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

خاسرة وأحيانا أخرى منتصرة وغالبا ما يتم تجريمها.

النساءُ أكثر حُضورا بين المنقبين ويلعبن دورا كبيرا خلال النضالات أو في مُواجهة القمع كما تبين ذلك الصور أدناه، ولا يترددن في السفر حتى العاصمة حين يكون ذلك ضروريا.

في الواقع، ما أن تكتسب العاملات الأقدمية حتى يُصبحن أكثر وعيا بالاستغلال المُفرط الذي يعانينه. ويُبدين، خلال النضالات، قتالية و إرادة في الانتصار تعبر عن ما تمثل لهن هذا المعارك التي لا تتوقف عند المستوى المهني والنقابي ولكنها تعبر أيضا عن التزام شخصي كامل يتواصل داخل الأسرة ومع المحيط. إنها معركة لقبول مشاركتهن في النضالات والسفر حتى العاصمة و التغيب عن البيت والتواجد إلى جانب زملائهن الذكور.

يجب الإستماع إلى مريم(سوس) من أجل فهم تحديات هذا الكفاح النقابي بالنسبة للنساء، فهي تحكي افتخارها لكونها استطاعت، بفضل النضال الجماعي النقابي، أن تفرض الاحترام على مشغلها و أن تلج تكوينا مهنيا وتحصل على عمل أقل قسوة بفضل دبلومها الجديد كعاملة فلاحية مؤهلة.

قافلةٌ تضامنية

ليس هناك مثيل لهذا العمل النقابي في اللوكوس. فهنا النقابات متواجدة لكنها منغرسة فقط وسط موظفي وزارة الفلاحة. بالمقابل، اطلقت انترمون اوكس فام (Intermon Oxfam)،وهي منظمة غير حكومية، بمعية شبكة منظمات (جمعيات، نقابات) محلية ووطنية، سيرورة تشكيل «مجموعة عمل لتحسين شروط عمل النساء الزراعيات العاملات في الفراولة في منطقة العرائش بالمغرب». تضع هذه الاخيرة نفسها في موقع الضغط وليس المجابهة، وتهدف إلى الاعتراف بحق العاملات الزراعيات في الحماية الاجتماعية. هكذا نظمت قافلة لمقابلة العاملات، جابت كل المنطقة من أجل التعرف على واقعهن و مشاكلهن و من أجل تحسيسهن للدفاع عن حقوقهن. تم أيضا العمل مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الجهوي، والمؤسسات، والفلاحين الكبار، والمصدرين وكذلك بعض المستوردين الأوربيين.. كانت النتيجة تفوق الانتظارات، فأكثر من 13000 عاملة تم الاتصال بهن وتحسيسهن، وارتفع عدد المسجلات بصندوق الضمان الاجتماعي بآلاف عديدة. كما ازداد أيضا عدد العقود المبرمة وبعض التحسينات أيضا انتزعت على الخصوص في ما يتعلق بشروط النقل. كما تم إنشاء مرصد و جمعية بهدف ضمان

المتابعة وتوسيع الحملة لتشمل كل حقوق العاملات.

المسطرة التي تم تبنيها هي الضغط من الخارج على الوحدات الإنتاجية. وأسفر ذلك عن نتائج مهمة. لكن من المؤسف جدا أن النقابات التي شاركت في الحملة لم تستفد من هذه الفرصة لتنغرس في القطاع. في الواقع، أرادت عاملات كثيرات، ممن تم تحسيسهن من طرف الحملة، الاحتجاج من داخل إطار عملهن ولكن النتيجة كانت هي الطرد.

VI. خلاصة: ولوج النساء للعمل هل هو حقا ولوج إلى الحداثة؟

يتم، إذنْ، تشغيلُ النساء في الفلاحة التجارية الموجهة نحو التصدير في ظروف مريعة تتسم بالعنف والاستغلال المفرط شبيه بما يقع في المناطق الحرة بالمكسيك (maquiladoras) في قطاع الصناعة، وبما يقع، لكي لا نذهب بعيدا، إلى المنطقة الحرة في طنجة.

هكذا في سباق جامح نحو الربح وفي شروط منافسة عالمية قوية، تُنهك اليد العاملة إلى أقصى حد ممكن مثلها مثل الماء والأرض.

نساء الغرب ومثلهن نساء سوس يجدن أنفسهن في قلب ثلاث أنظمة للسيطرة: علاقات شمال/ جنوب المنحدرة من التاريخ الاستعماري، العلاقات الطبقية المنحدرة من التصادم بين الرأسمال/ العمل، و علاقات السيطرة بين الجنسين المنحدرة من النظام البطريركي.

يضاف اليوم إلى هذه الأنواع الثلاثة للاستغلال استغلال رابع يترجم ما يحدث على المستوى الايكولوجي[1].

لا شك أنه حينما تجف المياه الجوفية و تنهك الأرض لن يتردد مستثمرو الفلاحة التجارية في التوجه إلى الخارج بحثا عن اليد العاملة الضرورية لاستخراج أرباحهم تاركين النساء لقدرهن مثلما سيتركون الأراضي بائرة مكسوة ببقايا بلاستيك غير صالح.

هكذا فدخول النساء لمجال العمل المأجور يتم تحت ازدواجية العنف والهشاشة ليس فقط في الشغل ولكن أيضا في ما يخص المستقبل. ومع ذلك، فرغم الاعتراف بهشاشة هذا العمل المأجور، هناك من يرى فيه جانبا ايجابيا وضمنهم حتى بعض

1 Christiane Marty, Altermondialisme et féminisme par Christiane Marty, Attac France, 2008. https://france.attac.org/archives/IMG/pdf/Altermondialisme.pdf

المناضلين من أجل عولمة بديلة:

«تتجدد الآثار المتناقضة الأخرى للعولمة على وضعية النساء: ففي بلدان الجنوب قد يسمح ولوج النساء للعمل المأجور بتحررهن الجزئي من دورهن التقليدي وكسب نوع من الاستقلالية الاقتصادية[1]».

تدفعنا المعاينة الميدانية التي أجريناها في القرى المغربية إلى المزيد من الإعتقاد بأن النيولبرالية تتغذى من الأدوار التقليدية المخصصة للنساء وتستفيد منها وتعيد استعمال بعض أوجهها لحسابها: تحمل مشاق العمل، والخضوع، والعنف.

كما أشارت جوانا مورينو نيتو:

«هذه الحقيقة تسائل من جديد حجج ومواقف من يدافعون على هذا النوع من الفلاحة كمحرك للتنمية في العالم القروي المغربي خاصة في ما يتعلق بالمساواة الاجتماعية و المساواة بين الجنسين».

يجب أن يُضاف إلى هذا أن هذه الحداثة المُفترضة التي دخلتها هاته النساء (حداثة ينظر إليها على أنها إيجابية مقارنة بتقاليد تعتبر سلبية)، وإن كانت تحقق لهن فعليا الولوج الواسع لبعض الخدمات مثل الماء والكهرباء، فإنها تترافق مع التدمير الواسع، الجلي جدا في سوس ماسة، للأسرة وللبنية الاجتماعية التقليدية. بالتأكيد فهذه البنيات هي بنيات أبوية تتسم بالعنف و اللامساواة الصارخة بين الجنسين، لكنها أيضا بنيات للتضامن وللروابط الاجتماعية.

إن إستبدال «الدوار» والمعمار التقليدي، مهما يكون هشا، بقرى-عنابر مصنوعة من مكعبات الاسمنت حيث تتكدس البروليتاريا الفلاحية التي تدفع مبالغ طائلة من أجل بضع أمتار مربعة تتسع بالكاد لوضع الفراش[2]، لهو صورة توضح حقيقة الحداثة المقدمة لهؤلاء النساء: الصراع الفردي من أجل البقاء، تدمير للبيئة المعيشية وللتضامن وللروابط الاجتماعية في مناخ مازال متسما بالعنف واللامساواة.

لا تزال هذه البنيات التقليدية صامدة في غرب اللوكوس، ولازال المشهد متنوعا و الدواوير ما تزال موجُودة بفضل مقاومة الزارعة الصغيرة المتنوعة الموجهة نحو السوق المحلية. لكن اتفاقيات الفلاحة مع الاتحاد الأوروبي التي تتوقع زيادة ضخمة

1 Attac France, Lutter pour l'égalité **hommes-femmes, c'est faire reculer la mondialisation** libérale, 2002. https://france.attac.org/IMG/pdf/235-fjointattacfr.pdf

2 Le film de Souad Guennoun montre très bien cet aspect des choses. op. cit.

في حصص التصدير من الفواكه الحمراء، وبنود مخطط المغرب الأخضر المنظم للتجميع أو بالأحرى لخضوع الضيعات الصغيرة لمصالح المقاولات الفلاحية الكبيرة، تخاطران بالقضاء السريع على هذه المقاومات.

لقد انفتح جانب آخر للنضال الاجتماعي بالقرى: إنه الدفاع عن الأراضي الجماعية في وجه الاستيلاء على الأراضي سواء من أجل المشاريع الفلاحية الكبيرة أو من أجل توسع المجالات الحضرية في سياق المضاربات العقارية الجامحة.

تتجاوز هذه النضالات، مثلها مثل تلك التي يخوضها نقابيو سوس، المطالب الحرفية الأولية. إنها مقاومات عليها أن تجابه الأنواع الثلاثة للسيطرة التي تتواجد في قلب إعادة تشكيل القرية المغربية: الامبريالية والرأسمالية والبطريركية، وعليها أن تواجه الأزمة الايكولوجية الناجمة عنها. إنها كذلك نضالات تعيد منح النساء على وجه الخصوص ما ينقصهن أكثر: روح التضامن و الكرامة[1].

1 ليس من قبيل الصدفة أن عاملات الفراولة باللوكوس أطلقن اسم «الكرامة» على الجمعية التي أسسنها بدعم من حملة Oxfam-nomretnl.

المحور الخامس:

خُدعة التّنمية الموجّهة للنّساء

بقلم: ربيعة الهواري

تقديم

تُعاني نساء دول الجنوب من ارتفاع معدلات الوفيات، ومن مستويات تعليمية متدنية، ومن انخفاض الأجور، وضعف التمثيل السياسي، كما لا يحصلن في الغالب على نفس الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال.

تزيد التبعية المطلقة لدول الجنوب في حجم مأساة النساء، اللواتي يكن في مقدمة المتأثرات بالسياسات النيوليبرالية التي تفكك الخدمات الاجتماعية وتعمل على تسليعها، لينضاف ذلك إلى ثقل الموروث الثقافي المؤسس لدونيتهن وقهرهن.

وحين شرعت الدولة في ترويج خطاب المساواة بين الجنسين ودمج النساء في التنمية حسب مفهُوم المؤسسات المالية العالمية، كانت إملاءات هذه الأخيرة جارية. وبذلك يسقط هذا الخطاب في تناقض واضح بين ما يبشر به لفائدة النساء، وما يدعوله من سياسات تقشفية تعمق فقر النساء وتبعيتهن وتعصف بحقوقهن الأساسية.

وعلى غرار نساء بلدان الجنوب، يطال نساء المغرب النصيب الأوفر من أوضاع اللامساواة والفقر والتهميش مقارنة بالذكور. وترجع معاناة النساء في المغرب إلى السيطرة الذّكورية وهيمنة رأسمالية متخلفة وتبعية ترتكز على نظام استبدادي يعيق الحصول على الحقوق الديمقراطية الأساسية. وهذه هي الأسباب العميقة المفسرة لسلب الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والجنسية للنساء.

لم يستطع نموذج التنمية، حسب المفهوم المفروض من قبل المؤسسات المالية العالمية، والقائم على تطبيق الوصفات النيوليبرالية الجاهزة، أن يحسن شروط عيش نساء المغرب، كما لم يستطع أن يكون بديلا عن ما دمرته برامج التقويم الهيكلي، فرغم تعدد الوصفات التنموية، لازالت أوضاع اللامساواة وتأنيت الفقر والهشاشة مُرتفعة قياسا بدول مجاورة.

فما المقصود بمفهوم التنمية، حسب وجهة نظر المؤسسات المالية العالمية؟ وما مفهوم التنمية الذي ندافع عنه والذي يخلق الشروط الضرورية لحصول النساء على حقوقهن الأساسية؟ وما سياق تبني الإستراتيجيات التنموية في الحالة المغربية؟ هل استطاعت البرامج التنموية النيوليبرالية أن تحسن من شروط حياة النساء وتخرجهن من أوضاع اللامساواة والتهميش؟

التنمية وسياقها في الحالة المغربية

يدل مفهوم التنمية أو التطور المستخدم من قبل منظري النظام الاقتصادي والاجتماعي للرأسمالية أن لا مخرج للبلدان الفقيرة التي تعاني من الإشكالات المرتبطة بالتخلف غير اتباع مسار البلدان الصناعية المتقدمة. وغدا مفهوم التنمية مرتبطا بالمُؤسسات المالية العالمية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، لإغراق دول العالم الثالث بمساعدات ومعونات أو تمويلاتٍ مالية على شكل ديون عمومية، وكلتا الحالتين تصبان في اتجاه جعل هذه الدول تابعة اقتصاديا وسياسيا للقوى الامبريالية العالمية وفاقدة لسيادتها واستقلاليتها.

و خلال الستينات ظهر بأمريكا اللاتينية توجه «اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية»(سيبال CEPAL) ليعارض هذا المفهوم. و قد عمل منظروه على البرهنة أن اندماج بلدان أمريكا اللاتينية في الاقتصاد العالمي أدى إلى تفاقم مساوئ البنيات الاجتماعية و الاقتصادية لهذه البلدان. و بينوا أن تركز الملكية العقارية يشكل عائقا أساسيا أمام أي إقلاع فعلي نحو التنمية. و قد ساهم بعض منظريه، أمثال بول بريبيش، في الربط بين اندماج هذه البلدان في التجارة العالمية في غير صالحها(تصدير المواد الأولية) و تخلف البنيات الاقتصادية و الإنتاجية الداخلية، حيث مظاهر التقدم التقني تقتصر على نطاق ضيق جداً.

و في نهاية الستينات انبثق تيار عالم ثالثي متأثر بالبنيوية و مجدد لتحليل الإمبريالية ليوجه الاتهام إلى نهب المواد الأولية و التخصص الأولي المترتب عنه كعامل مسؤول عن التخلف. ويرفض هذا التوجه مفهوم التأخر عن التطور ليبرهن أن البلدان المتأخرة تعاني من هيمنة آلية التبادل اللامتكافئ. و بأن هذه البلدان لا تنتمي، في واقع الأمر، لقطب «عالم ثالثي»، وإنما هي مدمجة بالقوة في رأسمالية عالمية مشكلة من مركز و هامش. ويرى منظرو هذا التوجه المسمى «توجه التبعية»، كسمير أمين وأندري غاندر فرانك، بأن التأخر جزء لا يتجزأ من نظام أشمل هو الرأسمالية. و قد وجه هؤلاء سهام نقدهم لنموذج إحلال الواردات التي طبقته العديد من البلدان وأبان عن فشله، مؤكدين أن تبعية بلدان الهامش لا تقتصر على تبعية تجارية، وإنما تشمل التبعية المالية المرتبطة بتصدير رؤوس الأموال، إضافة إلى الهيمنة السياسية و العسكرية و الصناعية و التكنولوجية...إلخ. لا تقتصر الهيمنة على نهب الثروات الطبيعية و استغلال العمال بشكل مضاعف، و إنما تضفي على مجمل آلية الإنتاج توجها استخراجيا وفق مصالح التراكم الرأسمالي في بُلدان المركز، وهذا ما ينتج التبعية والتخلف ويعيد إنتاجهما. ويتميز توجه التبعية باستناده على تحليل لعلاقات القوى بين الطبقات الاجتماعية. و نتيجة لذلك يخلص لوجود روابط عضوية بين مختلف أشكال هيمنة التبعية الخارجية والسيطرة الداخلية

المفروضة من الطبقات السائدة[1].
إننا نؤيد معظم الطروحات الأساسية لهذا التوجه، لاسيما الشروط الضرورية للقطع مع مختلف أشكال التبعية و الهيمنة الإمبريالية، لكننا ندعُو في نفس الوقت لتنمية بديلة تتطلب، في نظرنا، شروطا اقتصادية و اجتماعية لا تتناقض مع إشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين و لا تقوم على نموذج إنتاجوي للسلع و الخدمات يساهم في تدمير البيئة.
تبلور منذ سبعينيات القرن الماضي مفهوم إدماج المرأة في التنمية من خلال مجموعة من المؤتمرات العالمية كمؤتمر المكسيك سنة 1975، والإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء سنة 1979، ومؤتمر نيروبي سنة 1985 الذي وضع الوثيقة المرجعية للرفع من مشاركة المرأة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. مُباشرة بعد ذلك سيتبني برنامج الأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية ابتداء من سنة 1990، وتزامنا مع ذلك
عُقدت مجموعة مؤتمرات تؤكد على ضرورة تبني مفهوم النوع الاجتماعي كشرط أساسي لإدماج المرأة في التنمية: (مؤتمر البيئة بريو – مؤتمر حقوق الانسان بفينا – مؤتمر التنمية والسكان بالقاهرة – مؤتمر التنمية الاجتماعي بكوبنهاجن – مؤتمر المرأة الرابع بيكين).
ومع احتداد أزمة المديونية الخانقة وتأثيرات برامج التقويم الهيكلي، التي طالت النساء بشكل أعمق، تنامى خطاب عالمي موجه صوب النساء، يدعو لإدماج قضايا النساء ضمن برامج تنموية ذات بعد نيوليبرالي، ومغلفة بشعارات عامة عاجزة عن لملمة جراح مخلفات التقشف، كتلك الشعارات التي تقوم على العلاقة التلازمية بين الديمقراطية والتنمية، وأنه لا ديمقراطية ولا تنمية بدون مشاركة فعلية للمرأة.
انخرط المغرب في هذه السيرورة العالمية لملائمة ما يطرحه بشأن قضايا النساء مع النموذج النيوليبرالي الذي سطرت خطوطه العريضة المؤسسات الرأسمالية العالمية. فقد كان للتدخل المباشر لصندوق النقد الدولي، عبر فرضه لتدابير التقويم الهيكلي بعد انفجار أزمة المديونية ابتداء من 1982، عواقب سيئة على حياة الغالبية العظمى للسكان مؤدية إلى تدهور شروط عيشهم. تَأسست سياسة التقويم الهيكلي(1983-1993) ومختلف البرامج التقشفية على تحرير السوق الداخلية والتجارة الخارجية، وتقليص الميزانيات الاجتماعية والرفع من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتشجيع القطاع الخاص ودعمه بتحفيزات وشروط تفضيلية تمثلت في خفض نسبة الفائدة

1 ***ATTAC, Le développement a-t-il un avenir? Pour une société solidaire et économe***, Coordination et rédaction Jean-Marie Harribey, Avec la collaboration de Gérard Gourguechon, Janette Habel, Michel Husson, Esther Jeffers, Bruno Jetin,François Lille, Christiane Marty, Gustave Massiah, René Passet, Dominique Plihon,Catherine Samary, Alain Saumon, Éric Toussaint et Stéphanie Treillet.Paris, Mille et une nuits 2004

على الإقراض، وتجميد الأجور في حدود دنيا، وحصر الاستفادة من نظام للضمان الاجتماعي في أقلية.... كل ذلك لتأدية ديون استفادت منها أصلا البرجوازية المحلية بالدرجة الأولى (سياسة السدود كمثال)، أو استعملت لتوطيد ركائز النظام المغربي أمام ما طاله من تهديدات.

مَثّل ارتفاع نسب البطالة - التي انتقلت من 9.8 عام 1980 إلى 19.3 عام 1991، كما ارتفعت نسبة البطالة طويلة الامد 12 شهر أو أكثر وسط الساكنة النشيطة غير العاملة من 54.7 في المائة إلى 66.4 في المائة[1] - أحد النتائج الأكثر وضوحا للسياسات التقشفية المعروفة بالتقويم الهيكلي. لقد كان لسياسة التقشف العمومية المتبعة بين سنتي 1983 و1993 خاصة في نفقات الصحة– التي انخفضت إلى ما دون 5 بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة -1989 والتعليم –الذي ظلت نفقاته ثابتة رغم التزايد السكاني[2]- أثرا ملحوظا على النساء، فقد اضطرت الأسر الفقيرة إلى تعليم أطفالها الذكور على حساب الإناث حيث ينظر إلى الرجال والأولاد على أنهم مصادر دخل، هذا المنطق تجلى بالخصوص في القرى. تدفع الفتيات ضريبة الفقر بسب غياب الإمكانيات وبعد المدارس جغرافيا، وكذا أمية الاباء الذين يفضلون تزويج بناتهن على تدريسهن. ولأنهن المسؤولات بشكل رئيسي عن إعادة إنتاج قوة العمل، فإن الهجوم على الخدمات الاجتماعية يجعل النساء أول من يدفع ثمن ذلك من خلال تدهور شروط حياتهن وتضخيم عبء عملهن المجاني. كما تعانين من ثقافة ذكورية تجعلهن في مرتبة دونية داخل الأسرة: عندما تلغى مجانية التعليم والصحة تكون الفتيات أول من يُسحب من الدراسة، ويُحرم من العلاج، كما يتضررن بفعل موقعهن في سوق العمل.

مبيان يوضح مدى استجابة الخدمات الإجتماعية لحاجيات النساء ما بين 1983 و 1993

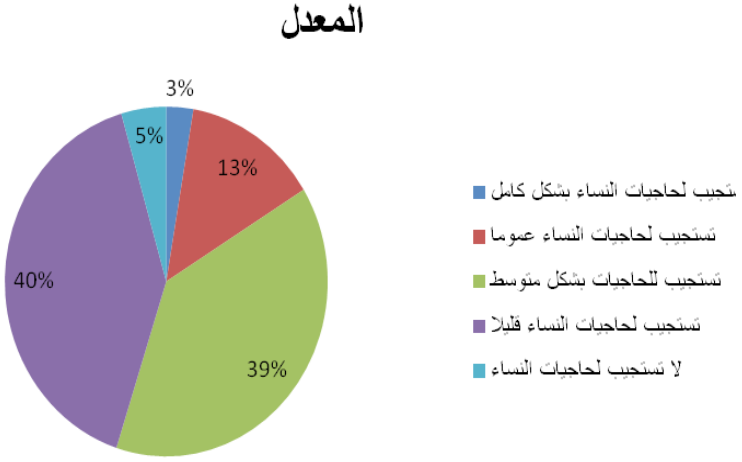

المصدر بتصرف تقرير 50 سنة من التنمية البشرية ، مجال تقرير الحكامة و التنمية التشاركية

1 تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وأفاق سنة 2025، مجال النمو الإقتصادي والتنمية ، ص 54.

2 .نفس المرجع السابق

يَتضح من خلال المبيان: ضعف إستجابة الخدمات الاجتماعية لحاجيات النساء، خلال عشرية التقويم الهيكلي 1983 و1993، بحيث أن 3 في المائة فقط منها هي ما يستجيب للحاجيات بشكل كامل وهو رقم ضئيل جدا، فيما 5 في المائة لا تستجيب بشكل كلي للحاجيات و40 في المائة لا تستجيب إلا قليلا للحاجيات ، فالولوج إلى الخدمات الاجتماعية يكاد يكون مستحيلا بالنسبة للنساء خاصة الفقيرات منهن.

-1تدهور الأوضاع الاجتماعية: خُرُوج النساء للعمل

أدت سياسة التقويم الهيكلي ونتائجها الاجتماعية المرعبة إلى تزايد خروج النساء للعمل اضطراريا في بعض القطاعات، خاصة تلك المرتبطة بالتصدير: كصناعة النسيج، والألبسة، والصناعة الغذائية، والتصبير... ما جعل منها قطاعات صناعية منسونة تعرف استغلالا كبيرا لليد العاملة النسوية (أجور دنيا، وظروف عمل قاسية، وتحرش جنسي...). فالولوج لهذه القطاعات لم يكن اختياريا بل نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتميزة بارتفاع تكلفة المعيشة، أو فقدان عمل الزوج. ومن ناحية أخرى، فإن جزءا غيريسير من عمل النساء كان في القطاع غير المهيكل الذي نما بداية الثمانينات كانعكاس للبحث عن حلول بديلة، تضمن البقاء في مواجهة قسوة الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

إن اللامساواة على أساس النوع ستساهم في جعل النساء في مقدمة المتضررين من الأزمة الاجتماعية، فالأنشطة الإنتاجية للنساء غير مقدرة بشكل جيد و بأجور زهيدة، والتقسيم الجنسي للعمل يحملهن مسؤولية مهام إعادة الإنتاج. فولوج النساء لسوق الشغل يجعلهن يتحملن عبئا مضاعفا: العمل في الخارج والعمل المنزلي غير المؤدى عنه. و تكون تكلفة ذلك بالنسبة للنساء باهظة (عياء ومشاكل صحية...). وغالبا أحيانا يكون عبء تقديم خدمات المساعدة في ظل العمل المنزلي (أطفال،ومرضى، ومسنون...) ملقى على الفتيات والنساء. كما أن ارتفاع أسعار الغذاء، والمنتجات الأساسية، وتقليص الخدمات الاجتماعية، يؤثر على النساء في المقام الأول، نظرا لدورهن الأساسي في التموين ورعاية الأسرة. فعندما تقلص الأسرة من الغذاء، فهذا يعني أن البنات والنساء يقلصن من إستهلاكهن للغذاء أكثر مما يفعل الرجال والأولاد[1].

ورغم خروج النساء للشغل في قطاعات تتميزبالهشاشة، وغياب الحماية القانونية، فإن معدل نشاط النساء الإجمالي سجل تراجعا خلال التسعينات بعدما كان قد شهد نموا كبيرا خلال السبعينات وبداية الثمانينات، أي مباشرة قبل تنفيذ برامج

1 حورية العلمي المشيشي، مليكة بن الراضي ، عزيز شكير، محمد مؤكيت، محمد سعيد السعدي، عبد الله يعقوب، المؤنث والمذكر، مسار نحو المساواة بالمغرب 1993-2003 دار النشر ديوان 3000 . قسم النوع والاقتصاد ومشاركة النساء في الحياة الاقتصادية لسعيد السعدي. صفحة- 146-183

التقويم الهيكلي . ويفسر هذا التراجع بتدهور سوق الشغل بسب تأثيرات سياسات التقشف التي لا تشجع النساء، على الاستمرار في البحث عن عمل خاصة منهن اللواتي لهن مستوى تكوين ضعيف.

تطور معدل نشاط الرجال و النساء ما بين 1983 و 2002 (راجع الجدول بالصفحة 158 من المصدر المذكور)

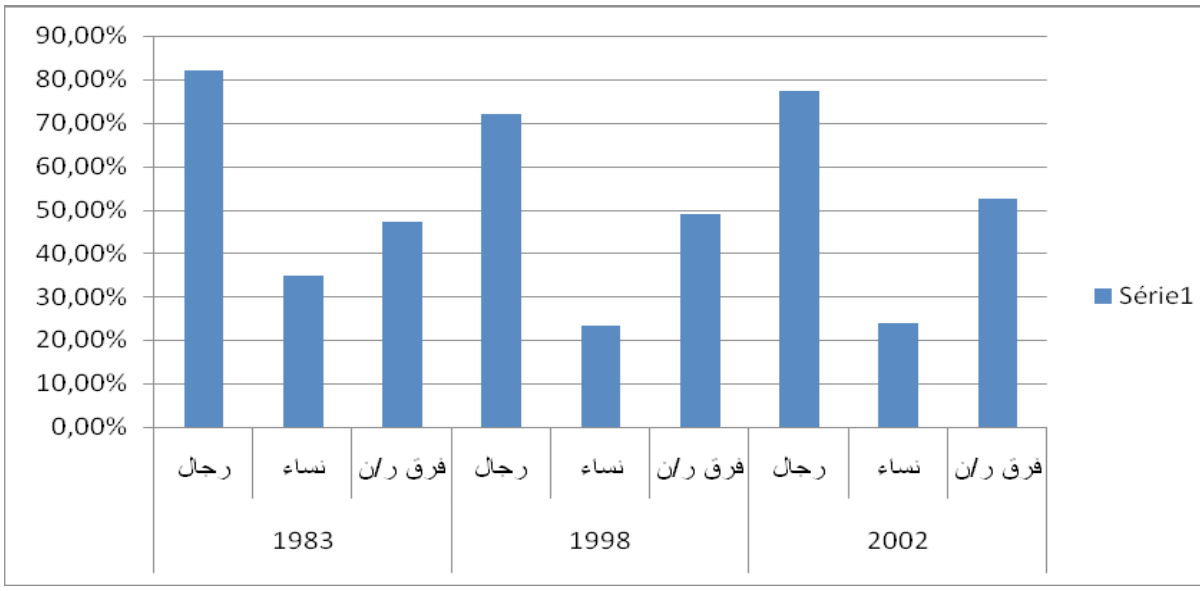

المصدر بتصرف: النوع و الاقتصاد مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية، لسعيد السعدي من كتاب «مؤنث مذكر، مسار نحو المساواة بالمغرب، 1993-2003» لمجموعة من الكتاب.

LA PARTICIPATION DES FEMMES À LA VIE ÉCONOMIQUE SAID SAAD FÉMININ GENRE ET ÉCONOMIE MASCULIN, LA MARCHE VERS L›ÉGALITÉ AU MAROC, 1993-2003 H.ALAMI-M›CHICHI, M.BENRADI, A. CHAKER, M.MOUAQIT; M.SAID DAADI; A. YAAKOUBD

يتبين من خلال المبيان ضعف تطور نشاط النساء مقارنة بالرجال، فبالرغم من أن التراجع شمل الجنسين معا، إلا أنه مس النساء بشكل أكبر إذ تراجع معدل النشاط لدى النساء من 34.7 في المائة سنة 1982 إلى 23.2 في المائة سنة 1998 .

ويفسر انخفاض معدل نشاط النساء مقارنة بالذكور إلى تأثير برامج التقويم الهيكلي وهو ما يمكن تفسيره من خلال عدة عوامل: ضعف النمو الاقتصادي، الولوج المحدود للتمدرس وللتكوين، غياب الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تحرر نسبيا النساء من الأنشطة المنزلية، هذا إضافة إلى سيادة تصور يرهن النساء بالعمل المنزلي. وهناك العديد من أشكال التمييز القائمة على أساس النوع تحول دون استفادتهن من مؤهلاتهن الكامنة، و يتعلق الأمر بشكل خاص بالتمييز المهني والتمييز في الأجر وتوسع بطالة النساء حتى بين المتعلمات.

2- توسع بطالة النساء

الجدول 9 : معدل بطالة الساكنة الحضرية حسب الجنس و العمر(ص 172)

	1982		1992		2002	
حسب العمر	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
34-25 سنة	8,3%	15,3%	17%	29,2%	23,9%	32,9%
44-35 سنة	3%	10%	3,6%	12,9%	7,9%	11,4%

المصدر بتصرف : النوع و الاقتصاد مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية، لسعيد السعدي من كتاب «مؤنث مذكر، مسار نحو المساواة بالمغرب، 1993-2003» لمجموعة من الكتاب.

تعمقت بطالة النساء بشكل أكبر مقارنة بنظرائهن الرجال، ويوضح المبيان تزايد بطالة النساء منذ الشروع في تطبيق برامج التقويم الهيكلي، ففي سنة 1982 كانت بطالة النساء في الفئة العمرية 25-30 سنة تبلغ 15.3، في حين تبلغ 8.3% لدى الرجال، وفي سنة 1992 بلغت لدى النساء 29.2%، مقابل 17% لدى الرجال، وفي سنة 2002 بلغت 32.9% لدى النساء، مقابل 23.9% لدى الرجال.
هكذا كان لأزمة المديونية وبرامج التقويم الهيكلي عواقب وخيمة على المغاربة حيث تدهورت شروط العيش. وتفاقمت البطالة، وتراجعت فرص الشغل، كما تراجعت النفقات العمومية المخصصة للصحة و التعليم. وكان للنساء حصة الأسد من تدني مستوى العيش، وستنتهي فترة التقويم الهيكلي التي أعطيت لها تبريرات تنموية من قبل صندوق النقد الدولي بكلفة باهظة الثمن، تحملتها النساء بشكل مضاعف، وسيدخل المغرب مرحلة جديدة بداية التسعينات، مغلفة هي الأخرى بشعارات التنمية والتمكين لصالح النساء، بعدما ثم القضاء كليا على الأسس البنيوية القادرة فعليا على إدماج النساء في التنمية .

إملاءات ليبرالية مغلفة بخطابات تنموية عمقت فقر النساء.

التزم المغرب سنة 1990 ب»برامج تنموية» حددتها مراكز القرار العالمية، وهي نفس السنة التي التزم فيها بأهداف الألفية الإنمائية، في وقت لم يتجاوز بعد فيه مخلفات أزمة المديونية، وتبعات برامج التقويم الهيكلي على الوضع الاجتماعي، الذي واصل تدهوره. فقد شكلت عشرية التسعينات فرصة أخرى للحاكمين لتعميق تبعية البلد وتعميق رهن مصيره بالقوى الإمبريالية وذلك عبر: التطبيق الحرفي للإملاءات التنموية المقترحة، والخضوع لخيارات الثالوث: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية . لكن عندما أشرفت العشرية على نهايتها كان المغرب لا زال يعاني من تدني معدلات النمو و التنمية البشرية.

استهدفت هذه البرامج التنموية المتعددة في هذه العشرية النساء في سياق اتسم بارتفاع نبرة الخطب الرسمية حول المساواة و حقوق المرأة وإدماج النساء في التنمية ، ففي سنة 1993 تمت المصادقة على اتفاقية القضاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة من طرف المغرب، كما تم إقرار بعض الإصلاحات التي تهم المساواة بين الجنسين.

وأمام الأزمة الاجتماعية الخانقة شجعت الدولة بكل الوسائل مختلف المبادرات الفردية والجمعوية في إطار تشجيع المشاريع الصغرى بفتح المجال لمؤسسات القروض الصغرى للاستثمار في بؤس الفقراء، وكذا الجمعيات التنموية وبعض خدمات العمل اليدوي لفائدة النساء. كما ستتنامى التعاونيات النسائية وبرامج محو الأمية، وستخصص لكل هذه البرامج ميزانيات فاقت حجم النتائج التي حققتها.

1-القروض الصغرى نظام تمويلي لاغتناء الأغنياء

تحظى المشاريع الاستثمارية الصغيرة، ومن ضمنها التعاونيات النسائية الممولة بالقروض الصغرى، بتشجيع المؤسسات المالية الدولية التي سعت لمواجهة عواقب برامج التقويم الهيكلي بدفع الفقراء، وضمنهم النساء بوجه خاص، لإيجاد حلول فردية للحصول على موارد دخل مالية. وهكذا أنشأت مؤسسات التمويل الأصغر لدفع النساء الفقيرات لاستدانة مبالغ مالية صغيرة بهدف استثمارها في مشاريع استثمارية صغيرة.

تحول مؤسسات التمويل الأصغر سنويا أكثر من مليار درهم من جيوب الفقراء إلى خزائن هذه المؤسسات سواء داخل البلاد أو خارجها[1] . فالقروض الصغرى بهذا المنطق أداة لنهب جيوب أولئك الذين لم تتمكن البنوك الكبرى من الوصول إليهم. ولأن النساء هن الأكثر فقرا وهشاشة بالمغرب، فإن مؤسسات القروض الصغرى

1 -جمعية أطاك المغرب، : «نظام القروض الصغرى بالمغرب، فقراء يمولون أغنياء، دراسة ميدانية وتحليلية لنظام السلفات الصغيرة بالمغرب ص:11»

تستهدف من إجمالي 1.2مليون زبون 66% من النساء[1] والهدف حسب زعم المؤسسات المالية تمكين النساء واندماجهن. كما تراهن المؤسسات الدولية على القروض الصغرى لتحقيق أهداف الألفية، لكن ليس ثمة أية دراسة رسمية بالمغرب تبين مدى الأثر الإيجابي لهذه القروض على النساء، بل عكس ذلك أثبتت حركة ضحايا القروض الصغرى بورززات بالإضافة إلى دراسة ميدانية قامت بها لجنة نساء جمعية أطاك[2] مدى عجز هذه الاستراتيجية التنموية على تحسين شروط عيش النساء، بل وبرهنت على تورط مؤسسات القروض الصغرى في تفقير شريحة كبيرة من النساء والإلقاء بمصيرهم إلى المجهول.

-2 التعاونيات النسائية: رهانٌ تنموي ترقيعي لا غير

تنامت التعاونيات النسائية بدورها في عشرية التسعينيات التي عملت على استثمار منتوجات كانت فيما قبل مصدر عيش عدد من أسر القرى، كتعاونيات الأركان والزرابي وإعداد الكسكس المنزلي وزيوت الصبار وغيرها من المنتوجات المحلية، التي أصبحت منتوجات تصديرية، ما أدى إلى إرتفاع أسعارها بشكل صاروخي، بعدما كانت في متناول القدرة الشرائية للمواطنين.

فارتفاع نسب الامية في صفوف النساء يعد عقبة حقيقية أمام أي اندماج اقتصادي وذلك لغياب الكفاءة المهنية التي ستمكن النساء من التدبير الإيجابي، قصد الرفع من المردودية، هذا ناهيك على أن التركز الرأسمالي للمشاريع العملاقة يعيق إمكانية نجاح التعاونيات الصغيرة، فهي تعاني من ضعف التمويل، وصعوبة الحصول على القروض البنكية بالإضافة إلى غياب السجل التجاري الذي يسمح بالمشاركة في الصفقات العمومية. هذه الإكراهات البنيوية تجعل الإمكانات المادية للتعاونيات النسائية غير قادرة على المنافسة.

وأمام هذه الإكراهات يستغل أصحاب الرساميل الكبرى الامتيازات القانونية التي تكفلها الدولة للعمل المتعاون لإنشاء تعاونيات كبرى تزيد من اغتنائهم ومراكمتهم للأرباح فيما تبقى التعاونيات النسائية حبيسة منتجات الصناعة التقليدية والفلاحية وجمع المحار... والتي تكفل إمكانات ربحية غير متكافئة مقارنة بالتعاونيات الكبرى ذات الرساميل الضخمة.

ولنا في تاريخ نشأة بعض التعاونيات الفلاحية بالمغرب خير مثال على حجم الفساد الإداري الذي طبع فترة ما سمي زورا بالإصلاح الزراعي، حيث استفادت الحاشية

1 - مذكرة مناقشة رقم -61 فبراير 2010، النمو ومواطن الضعف في مجال التمويل الأصغر.

2 الدراسة التي قامت بها جمعية أطاك المغرب معنونة بنظام القروض الصغرى فقراء يمولون أغنياء وقفت ميدانيا وتحليليا على عجز هذا النظام التمويلي على محاربة الفقر وأثبتت بالدليل والحجة على أنه نظام تمويلي لاغتناء الأغنياء، للإطلاع أكثر يمكن العودة إلى هذه الدراسة المنشورة بموقع جمعية أطاك.

والمقربون من أحزاب وولاة وأعيان وأصحاب النفوذ و الجاه من أراضي فلاحية شاسعة انتظمت في شكل تعاونيات قصد السطو على الأراضي لا غير. معظم هذه التعاونيات ستعرف فيما بعد فسادا إداريا، سيؤدي إلى إفلاسها وتشريد عمالها وشراء أراضيها بأبخس الأثمان من قبل أصحاب الغنى الفاحش بالبلاد[1].

-3 برامج محو الأمية : أفق مسدود وسط نظام تعليمي مأزوم.

تعد برامج محو الأمية من الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية التي تم تخطيطها في إطار سياسات الدولة التنموية التي تستهدف النساء، حيث تشكل النساء أكثر من 80٪ من مجموع المستفيدين، بينما يستأثر الوسط القروي ب 49٪ من هذا المجموع.بين2011-2012[2]. وضعت الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 الموجهة لإصلاح التعليم ضمن جدول أعمالها في الجانب المتعلق بمحو الأمية : «إرساء خطة عمل لتقليص النسبة العامة للأمية على المدى المتوسط و تهم حكامة جيدة لهذا القطاع و حل إشكالية التمويل، وتعزيز قدرات الكفاءات البشرية، وتقييم الشراكة مع المجتمع المدني، والحرص على أن تكون للجامعة والبحث العلمي إسهام في تطوير برامج وكفاءات محاربة الأمية، بالإضافة إلى إسهام التعليم الخاص في برامج محو الأمية[3]»

تعمل برامج محو الأمية بغموض واستراتيجيات غيرواضحة فثمة فقرفي المعلومات حول نتائج برامج محو الأمية التي انبثقت من مبادرات متعددة من الدولة والجمعيات، مع العلم أن الطرق المتبعة لا تعتمد على مراجع تربوية موثوقة، مما يفسح المجال للارتجال في برامج تخصص لها ميزانيات مقابل نتائج جد محدودة.

ولعل ما ورد ضمن الرؤية أعلاه لدليل على غياب الوضوح، فما وصف بالحكامة الجيدة يتناقض والأشكال التي يتم بها تدبير المجال، إذ تسند المهمة للجمعيات التي تتصرف بدورها وفق تقديراتها سواء من حيث رصد الأطر التربوية لذلك (في غالب الأحيان تفتقر للكفاءة المهنية والتكوين اللازم) أو فيما يخص الأدوات و الآليات المخصصة لذلك.

تتدارك الدولة نقص الأطر بالاعتماد على خريجي الجامعات الذين يتم تشغيلهم-هن بمحو الأمية كقطاع غير مهيكل بأجور هزيلة دون اعتبار للشهادة المحصل عليها، وقد ورد هذا في الاستراتيجية أعلاه في صيغة إسهام الجامعة في «تطوير برامج وكفاءات محاربة الأمية « في إشارة إلى الكفاءات خريجي-ات الجامعات الذين

1 مقال مأخوذ من جريدة الأحداث المغربية ، منشور بموقع أخبارنا بتاريخ 2011/12/20 بعنوان : لماذا فشلت أغلب التعاونيات الفلاحية بالمغرب؟ لم يرد بالموقع اسم كاتب المقال.

2 - النساء يحاربن الأمية أكثر من الرجال700 مستفيد من برامج محو الأمية خلال الموسم الماضي،مقال نشر في جريدة الصباح 14-09-2011، مأخوذ من موقع مغرس . لم يرد اسم صاحب المقال بالموقع.

3 -الرؤية الإستراتيجية 2015-2030

و اللواتي تدفعهم البطالة لقبول الاشتغال في ظروف لا تتناسب وحجم الشهادة الجامعية المحصل عليها.
ومع ذلك يحتل المغرب مراتب متأخرة دوليا بسبب ارتفاع نسبة الأمية به، حيث بلغت حسب ما أفرزه الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما يقارب 40 %. ولأن النساء في مقدمة ضحايا السياسات الاجتماعية التي تتبعها الدولة، ولأنهن كذلك ضحايا تفشي الاعتقاد بعدم أهمية تعليم الفتيات، فإن نصيبهن من الأمية يكون وفيرا، إذ أن 41.9 في المئة من نساء المغرب ما فوق 10 سنوات سنة 2014 يعانين من الأمية، 60.4 في المئة من هذه النسبة في العالم القروي كما أن 76.4 في المائة من الأشخاص البالغين 50 سنة هن نساء أميات، مقابل 45.6 في المائة ذكور سنة 2014 [1].
فَرضت المؤسسات العالمية هذه السياسات التنموية كمسكنات بعد عجز تام للدولة عن القيام بأدوارها الاجتماعية. ورغم ما تُروج له الأبواقُ الرسمية من دور للجمعيات في لعب أدوار أساسية وتحقيق آثار إيجابية على التنمية إلا أن هناك سؤالا جديرا بالتحليل:

هلْ بإمكان الدولة أن تعول على الجمعيات في استدامة الفعل التنموي؟ ماهي آفاقها وحدودها؟

تتهرب الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية بإسنادها لما يسمى جمعيات المجتمع المدني خاصة في مشاركة النساء في مبادرات التنمية الاجتماعية، و قدمت الدولة تحفيزات للجمعيات في إطار ما يسمى «أوراش التأسيس للمقاربة التشاركية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني» وفي سنة 2013 أطلقت الحكومة «الحوار الوطني حول المجتمع المدني « انتهى بصياغة ما سمي «ميثاق شرف وطني للديمقراطية التشاركية « بجعل التنمية من مسؤولية الجمعيات إلى جانب الدولة.
عملت الدولة على تشجيع إنشاء جمعيات تنخرط في استراتيجيات الدولة حيث أصبح هذا النوع من الجمعيات يقارب 100 ألف جمعية، مقابل تضييق الخناق على جمعيات أخرى ذات منظور مختلف للعمل الجمعوي. وخصصت الدولة ميزانيات ضخمة لدعم الجمعيات المنخرطة في أوراش الدولة حيث دعم القطب الاجتماعي مجموعة من المشاريع التي تقدمت بها مجموعة من الجمعيات بمبلغ 22.996.608 درهم.[2]
نعد من بين المدافعات عن ضرورة تحمل الدولة لمسؤولياتها في مجال الخدمات

1 المندوبية السامية للتخطيط: مذكرة إخبارية بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية (8 شتنبر 2017).

2 موقع المندوبية السامية للتخطيط: تقرير»أهداف الألفية للتنمية لصالح النساء و الفتيات: المكتسبات وتحديات ما بعد 2015» الهيئة المؤلفة وزارة الأسرة و التضامن.سنة النشر 2014

الاجتماعية، فالجمعيات كيفما كانت قدراتها التمويلية وإمكاناتها لا يمكن أن تعوض الدولة، وحدها الدولة قادرة و مسؤولة عن القيام بدور المشيد للبنية التحتية، والمنظم، والمقنن، كما أنها هي القادرة على توفير الموارد البشرية و الأطر من مهندسين ومعماريين و أطباء...إلخ وهي الكفيلة بتوفير الإمكانات المادية اللازمة لتمويل مخططات وبرامج اجتماعية كبرى، تلبي الحاجات الأساسية للسكان. فمهما كانت إمكانات الجمعيات المادية، تبقى عبارة عن هبات ومنح وتمويلات ذاتية بسيطة. هذه الإمكانات عاجزة عن برمجة مشاريع اجتماعية كبرى. كما أن تنصل الدولة من مهامها و إسنادها للجمعيات يفتح المجال لجمعيات انتهازية تستثمر في بؤس الفقراء وجهلهم وتسمح باستشراء الفساد المالي.

لكن لا يجب أن ننكر ما للجمعيات من دور أساسي في التحسيس و التوعية بالحقوق، كما أن الجمعيات قادرة على لعب أدوار الرقابة ضد أي مسعى تدميري للحقوق، سواء كانت هذه الحقوق اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، مع استثمار هذه الأدوار في اتجاه التغيير.

تنصلت الدولة تدريجيا منذ عقود من مسؤوليتها الاجتماعية لتخصص الجزء الأكبر من ميزانياتها لخدمة الديون والاغتناء الفاحش لحفنة من المهيمنين على الثروة، وهو ما جعل السياسات العمومية بشكل عام لا تحقق الأهداف المعلنة والأوضاع تزيد سوءا.

-4 البرامج التنموية المتبعة لم تزد النساء إلا فقرا

عرفت الفترة الممتدة بين 1991 و1999 وهي الفترة التي شرعت فيها الدولة بتطبيق مختلف البرامج التنموية ارتفاعا كبيرا لنسب الفقر في صفوف النساء والرجال على حد السواء، غير أن تزايده بالنسبة للنساء خاصة في القرى كان أكبر مقارنة بالرجال، والجدير بالذكر أن هناك تركيز كبير على القرى في الفترة المذكورة في إطار ما سمي «بتنمية المرأة القروية». ونظرا لأنهن الحلقة الأضعف والأكثر هشاشة في مجتمعنا، فإنهن سيكن أكثر ضحايا الفقر والأمية والهشاشة ...وستستهدفهن برامج ترقيعية غايتها محاولات بئيسة لاحتواء الأزمة الاجتماعية في غياب آثار إيجابية على النساء.

مبيان يوضح تزايد نسبة الفقر لدى النساء و الرجال في الفترة الممتدة بين 1991 و1999

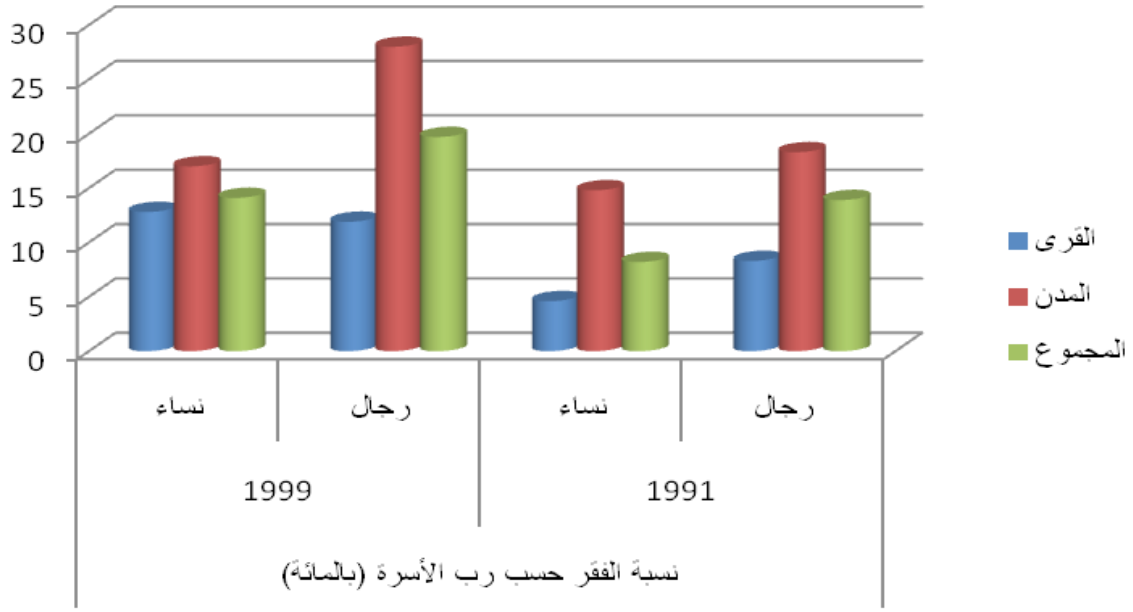

مصدر المعطيات بتصرف : تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وأفاق سنة 2025

يتّضُح من خلال المبيان أن نسبة الفقر تزايدت بشكل مهول لدى النساء في العالم القروي، بحيث انتقلت النسبة من4.6 سنة 1991 إلى 12.8 سنة 1999 مقابل انتقال الفقر من 8.3 بالنسبة للرجال سنة 1991 إلى 11.9 و هو ما يعني أن النساء هن الأكثر تفقيرا في القرى رغم ما روجت له الدولة من استهداف تنمية نساء القرى.
عرفت المدن بدورها تزايدا في نسب الفقر لكلا الجنسين، وهو ما يفسر أن مختلف برامج التنمية المقترحة من قبل المؤسسات المالية اتخذت من المغاربة فئران لتجارب فاشلة لم تستطع معالجة جوهر المشكل والسبب الحقيقي للفقر، والتي يمكن إجمالها في إغراق البلد بالديون، وهي ديون استعملت لتوطيد ركائز النظام الحاكم، و يؤدي ثمنها فقراء وفقيرات البلد، سواء بتأدية الضرائب المباشرة وغير المباشرة أو عن طريق دفع تكلفة ما ترتب عن هذه المديونية من فقر وبطالة وأمية وعوز.
رد المغاربة على هذه التعديات الكبرى التي استهدفت قوتهم-هن اليومي باحتجاجات شعبية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و 2009 دفاعا عن مكاسب اجتماعية سابقة يتم تدميرها وطلبا لأخرى لم تتوفر قط، وانطلقت شرارة الاحتجاجات بمدينتي طاطا و بوعرفة، مروراً بمدينة صفرو، ومدينة سيدي افني.

هذه الاحتجاجات عرفت مشاركة وازنة للنساء حيث كن في مقدمة الساخطين لكونهن أكثر المتضررين.

المؤسسات المالية العالمية تفشل في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية فهل تنجح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

كان لزاما على الدول والصناديق والبنوك المانحة للقروض، التفكير في وضع خطط تمويلية جديدة للتنمية ومحاربة الفقر المدقع لبداية الألفية الثالثة[1] وذلك بهدف الاستمرار في ضخ القروض لدول العالم الثالث. في هذا السياق ستنبثق أهداف الألفية الإنمائية وستلزم الدول الأطراف بسن جملة من البرامج الحكومية لبلوغ الأهداف المسطرة.

انبثقت الاهداف الإنمائية للألفية عن الفصول الثماني لإعلان الأمم المتحدة للألفية الموقع في شتنبر 2000 ، وحدد لها سقف زمني من 2000 إلى 2015 وتتألف من ثمانية أهداف[2] تضم هدفين واضحين يستهدفان النساء هما: الهدف الثالث المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة، ثم الهدف السادس المتعلق بتحسين خدمات الصحة الإنجابية الذي يروم تخفيض وفيات الأمهات عند سن الولادة و الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة.

اعتبرت المساواة بين الجنسين و تمكين النساء من القضايا الرئيسية لأهداف الألفية لكن مختلف التقارير الصادرة بخصوص الموضوع تعترف بأن هناك دولا عاجزة تماما عن تحقيق هذه الأهداف[3]، فيما لم تستطع دول أخرى بلوغ الهدف رغم التقدم الذي حققته. وأمام هذا الفشل في بلوغ الأهداف المتوخاة عمد قادة العالم في شتنبر 2015 على تسطير أهداف أخرى سميت بأهداف التنمية المستدامة في مرحلة ثانية من 2016 إلى 2030 وتتألف من 17 هدفا[4] وضعت لتدارك نواقص المرحلة الأولى لأهداف الألفية .

---

1 تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وأفاق 2025

2 تتألف أهداف الألفية الإنمائية من ثمانية أهداف ضمنها 20غاية الأهداف هي : (القضاء على الفقر المدقع– تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي– تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة– تخفيض معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة مابين 1990 و -2015 تعميم خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015 – مكافحة الايدز و الملاريا والامراض الأخرى – كفالة الاستدامة البيئية – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية .

3 تقرير الرصد العالمي لسنة 2013 –قرير منظمة الصحة العالمية و اليونيسيف – تقرير الأمم المتحدة للسكان – تقرير لمجموعة البنك الدولي و شعبة السكان بالأمم المتحدة .

4 وضعت أهداف التنمية المستدامة حسب ماورد في موقع الأمم المتحدة من قبل قادة العالم ويضم 17 هدف تحتوي 169 غاية، الاهداف هي : (القضاء على الفقر– القضاء التام على الجوع – الصحة الجيدة و الرفاه – التعليم الجيد – المساواة بين الجنسين – طاقة نظيفة و بأسعار معقولة – العمل اللائق ونمو الاقتصاد الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية – الحد من أوجه عدم المساواة – مدن ومجتمعات محلية مستدامة – المياه النظيفة و النظافة الصحية –الإستهلاك والإنتاج المسؤول – العمل المناخي – الحياة تحت المياه والحياة في البر– السلام والعدل والمؤسسات القوية – عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

1-الصحة الإنجابية بالمغرب : فشل في بلوغ الأهداف المتوخاة

تَتعرّض صحة النساء لضرر بالغ نتيجة المكانة التي تبوئنها في المجتمع، فكلما ظلت النساء تتعرضن للتمييز ضدهن أو للعنف تداعت صحتهن وكلما استثنتهن القوانين من ملكية الأرض والأموال أو حق الطلاق، ازداد ضعفهن في المجتمع وضعفهن البدني. كما أن سيادة الثقافة الذكورية يُؤدي في أقصى الحالات إلى وفاتهن بالعنف أو قتل أطفالهن. ورغم سقف أهداف الألفية لتقليص الفجوة بين الذكور والإناث فإن واقع اللامساواة لازال قائما.

يعد المغرب من الدول التي يسري عليها نفس الواقع المذكور، ذلك أنه بلد محافظ تحكمه ثقافة ذكورية تضع النساء في مرتبة دونية في المجتمع، فيصبحن نتيجة ذلك في مرمى مختلف الأثار الاجتماعية من فقر وبطالة وهشاشة ...التي تحول دون تحقيق المساواة الفعلية.

تعمل الدولة في مختلف المناسبات على تلميع الصورة استنادا على ما حققه المغرب من انخفاض في معدل وفيات الأمهات، لكن إذا ما قورن بدول لها نفس المستوى السوسيواقتصادي سيتضح مدى تأخر المغرب في تحقيق خفض وفيات الامهات[1].

وعلى الرغم من انخفاض معدل الخصوبة إلا أنه لم يقترن بتحسن في مجال الصحة الإنجابية، فقد ظلت المخاطر المتعلقة بالولادة مستمرة ووفيات الأمهات مرتفعة فمعدل وفيات الأمهات هو واحد من أعلى المعدلات في أفريقيا والشرق الأوسط.

بيان وفيات الأمهات لكل 100 ألف ولادة لسنة 2015

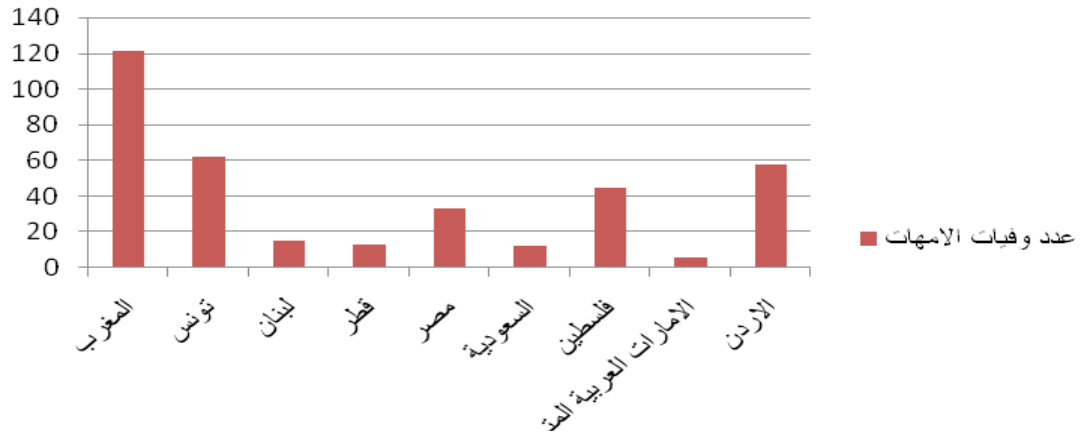

المصدر بتصرف: البنك الدولي تقدير نموذجي لكل 100 ألف ولادة حية من 1990-2015، تقديرات من إعداد منظمة الصحة العالمية و اليونيسيف و صندوق الأمم المتحدة للسكان و البنك الدولي 2007.

1 يعرف التقرير الأمي وفيات الامومة بأنها وفاة المرأة أثناء الحمل أو الولادة أي في غضون 6 اسابيع من الولادة.

يبين الجدول مدى التأخر الذي يعرفه المغرب مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط بحيث يصل عدد الوفيات لكل 100 ألف ولادة 121 حالة لسنة 2015 أي بمعدل 72,6 بالنسبة لكل 100 ألف ولادة حية حسب وزارة الصحة بينما لا يتجاوز 62 وفاة بتونس و 45 وفاة بفلسطين بمنطقتي الضفة الغربية وغزة رغم الحصار و الحرب.

تفسر هذه الأرقام طبيعة السياسة الصحية المتبعة، فالدولة تتنصل من الوقوف على مكامن الخلل لمعالجتها من جذورها.

2- السياسة الصحية للدولة المغربية تقف حاجزا أمام تحسين مستوى الصحة الإنجابية للنساء

إن قطاع الصحة في الوقت الراهن لا يحتمل أي رهان لإنجاح هذه الأهداف الكبرى خاصة أمام وضع سماته الأساسية :

- فرض التسعيرة الاستشفائية تحرم عددا كبيرا من العاجزين عن الأداء، وخاصة النساء، من تلقي الخدمات الصحية.
- تقليص الميزانية المخصصة للصحة التي استقرت منذ ثمانينيات القرن الماضي في حدود 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام.
- مستشفيات تفتقر للأطر الطبية اللازمة والممرضين و التجهيزات الكافية من غرف و معدات وبنيات حسب المواصفات الطبية.

تضع الدولة مقابل هذا الوضع برامج حكومية تهدف للخوصصة المطلقة لقطاع الصحة. ففي سنة 2014 قدم وزير الصحة الحسين الوردي قانون يسمح للمستثمرين الخواص، وبغض النظر عن تكوينهم العلمي، بالاستثمار في الخدمات الصحية و المنتجات الطبية. تكمن خطورة هذا المشروع في كونه يرفع من وثيرة تسليع قطاع الصحة كخدمة عمومية وحق من حقوق الإنسان، شأنها شأن باقي السلع الخاضعة لمنطق السوق.

اعتمد المغرب كذلك لبلوغ أهداف الألفية برنامجا حكوميا سمي البرنامج الاستراتيجي لقطاع الصحة ما بين 2012-2016 : لتسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية، و لخفض وفيات الأمهات و الأطفال دون سن الخامسة، قصد بلوغ أهداف 50 وفاة لكل 100000 ألف ولادة حية بالنسبة لوفيات الامهات، و20 لكل 1000 ولادة حية بالنسبة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، بالإضافة إلى تمويل مشاريع مندمجة مبنية على التشارك والتعاقد، وتأهيل دور الولادة وجودة التكفل بالنساء الحوامل والوقاية واليقظة من العنف ضد النساء[1].

تسعى البرامج الحكومية الصحية لتغطية النوايا الحقيقية الرامية لخصخصة

1 الإستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016، أسس التخطيط القطاعي، فقرة الصحة في البرنامج الحكومي ص:19 من الإستراتيجية القطاعية.

الصحة عبر سن برامج ترقيعية من قبيل نظام المساعدة الطبية «راميد»، هذا النظام الذي أغلق باب الاستفادة المجانية لشريحة كبيرة من المواطنين من قبيل العمال الحرفيين ...هؤلاء كانوا يستفيدون في وقت سابق من الخدمات الصحية مجانا. بالإضافة إلى أن الخصاص المهول في الموارد البشرية والافتقار إلى التجهيزات الطبية اللازمة، تجعل من بطاقة «راميد» فارغة المحتوى ولا تفي بالغرض. فغالبا ما تكون الخدمات الصحية غير متوفرة في المستشفى أو متوفرة بناء على موعد بعيد، مع العلم أن بعض الحالات تكون مستعجلة، علاوة على الإشكالات الجغرافية التي تفرضها البطاقة.

يعزى القسط الوافر من الوضع الصحي الراهن لمخلفات سياسة التقويم الهيكلي ومدى التدمير الذي ألحقته بقطاع الصحة العمومية، وتعويضها بالمستشفيات الخاصة. وما الهدف المتعلق بتحسين الصحة الإنجابية للنساء إلا شعار بعيد كل البعد عن هذا الواقع، وهذا ما يجعل من أهداف الألفية الإنمائية في جانبه المتعلق بالصحة الإنجابية شعار يروم وضع مسكنات لتعويض الخصاص الصحي المهول واحتواء ما سيترتب عن أزمة صحية حقيقية. إن ما عبر عنه البرنامج الاستراتيجي لقطاع الصحة ما بين 2012-2016 «بالمشاريع المندمجة المبنية على التشارك والتعاقد»: تفسره تلك القوافل وحملات التطوع الطبية المتعددة السنوية، كما يفسره كذلك فتح المجال للجمعيات والمؤسسات لتغطية هذا التدمير الممنهج للصحة العمومية (مؤسسة للا سلمى لمحاربة داء السرطان – جمعيات محاربة السيدا – قوافل طب العيون ...) وإزاء هذا الوضع سيكون المغرب من الدول المتأخرة في بلوغ الأهداف الموضوعة[1].

3-خوصصةُ قطاع الصحة يحول دون وصول النساء للخدمات الصحية

كبلت السياسة الصحية إمكانات النساء للاستفادة من الخدمات الصحية المجانية وهو ما خلق حاجزا أمام ولوج الأمهات للمتابعة الصحية طيلة فترة الحمل وقبله، فأهداف الألفية في جانبها النسائي كبرامج لمؤسسات دولية تروم ظاهريا تحسين وضعية النساء، لكنها تصطدم بإصلاحات ذات بعد جوهري يرمي لخوصصة الصحة، فالخدمات الصحية الخصوصية تعرف تزايدا ملحوظا مقابل تراجع الخدمات الصحية العمومية.

1 تقرير الرصد العالمي لسنة 2013صنف المغرب ضمن الدول المتأخرة في بلوغ الهدف.

مبيانان يوضحان توزيع القدرة الاستعابية للقطاعين الخاص والعام بين 1997-2011

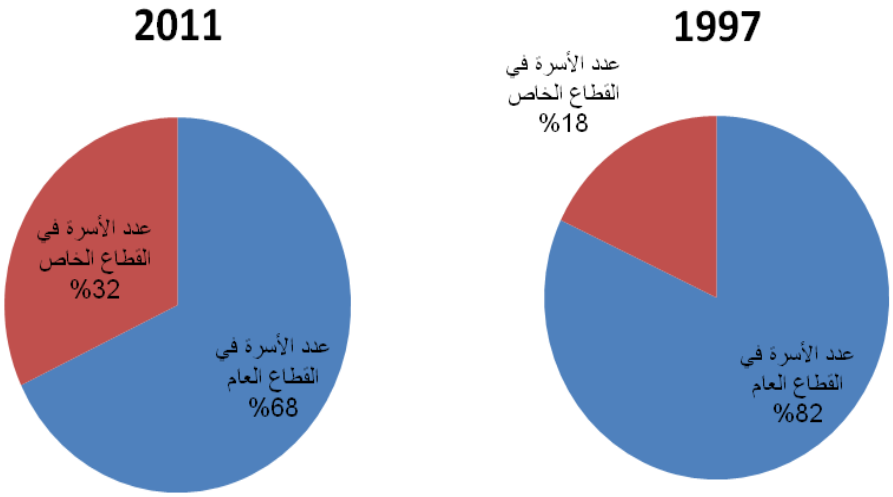

المصدر: الإستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016

يتضح من خلال المبيانين التطور الذي عرفه عدد الأَسِرة بالقطاع الخاص بين سنتي 1997-2011 مقابل تراجعه بالقطاع العام، كما ارتفعت عدد العيادات الطبية من 2552 سنة 1991 إلى 7310 سنة 2011[1].

هذا التطور في القطاع الخاص يبين النوايا الحقيقية للاستراتيجيات الكبرى التي تنهجها الدولة، والتي تروم التطبيق الحرفي لمتطلبات السوق العالمية بتسليع الخدمات الاجتماعية، وهذا يضعنا أمام سؤال جوهري وعريض : هل هذه المؤسسات الدولية تسعى فعلا لتحسين وضعية النساء ؟ أم أنها في إطار التوسع الليبيرالي تسعى فقط لمزيد من تأهيل بلدان العالم الثالث على الانفتاح والاندماج بالأسواق العالمية، لتكون سوقا مربحة للرساميل الكبرى والشركات المتعددة الجنسية، عن طريق تصريف فائض الإنتاج و نهب خيرات الشعوب؟

تسعى المؤسسات العالمية لخلق الشروط المناسبة لضخ المزيد من الأموال على شكل ديون و إخضاع هذه البلدان لتبعية لامتناهية تفقدها استقلالها الاقتصادي والسياسي. هذه الاستراتيجيات التنموية المتعددة الأوجه تخفي الوجه الحقيقي الاستعماري لمراكز القرار العالمية بمفاهيم عامة من قبيل الديموقراطية والحكامة الجيدة وإدماج النساء في التنمية وتمكينهن لتحقيق استقلاليتهن. وتسعى المفاوضات الجارية الآن لتعميق اتفاقيات التبادل الحر الثنائية و كذلك اتفاقيات المتعددة الآطراف خاصة AGCS في إطار منظمة التجارة العالمية إلى توفير إمكانات إضافية

1 الاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016، الجزء الأول المعالم و الوضع الصحي بالمغرب، جدول 3 ص:10 توزيع القدرة الاستعابية حسب القطاعين العام و الخاص 1997-2011.

للإمبريالية العالمية للاستثمار، بحيث تشمل الخدمات العمومية أيضا من صحة وتعليم وغيرهما . كما أن السرية التي تحيط بهذه المفاوضات، لدليل على الخوف من خطورة كشف مضامينه. لقد عملت اتفاقات التبادل الحر على رهن أمننا الغذائي بالأسواق العالمية، وتدمير امكانات بناء اقتصاد وطني، وأدت إلى مزيد من تسريح العمال، وعممت البطالة، مما ساهم في فرض المزيد من المرونة والهشاشة، في إطار ما سمته المؤسسات العالمية بتحسين مناخ الأعمال لنهب خيرات البلد وتهريبها.

-4 برامج حكومية لتحقيق الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتموقعٌ في مراتب متأخرة.

يعد المغرب من البلدان التي لازالت تسودها تصورات تقليدية حول أدوار النساء التي تعكس عناصر مجتمع ذكوري ينيط بالنساء مهام الأعمال المنزلية، بينما يتيح للرجال التمتع بسلطة الإنفاق على الأسرة و المشاركة في إتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية. ونتيجة لذلك تقصى النساء من الاندماج بالحياة المهنية و من القدرة على الاستقلال المالي اللازم و من الاندماج و المشاركة في النشاط السياسي.
تتحمل النساء بسبب هذه الأدوار النمطية القسط الوافر من حدة هجوم البرامج النيوليبرالية على الخدمات الاجتماعية. ويكون من عواقب ذلك تفاقم اللامساواة بين الجنسين في التعليم، بالإضافة إلى الإضرار بالصحة الإنجابية للنساء و تساهم هذه التأثيرات بدورها في اتساع فجوة عدم المساواة بين الجنسين.
كما أن النساء يوجدن في مرمى التغيرات الليبرالية في عالم الشغل، بإضفاء طابع المرونة على سوق الشغل، لكونهن يمثلن يدا عاملة مفضلة طيعة ورخيصة وتقبل، بسبب الحاجة الماسة للعمل، بالاشتغال في ظروف تغيب فيها أدنى شروط الحماية الاجتماعية(غياب حد أدنى للأجور، والعمل لمدة تفوق عدد الساعات القانونية، وإقصاء من التغطية الصحية، ومن التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية...إلخ) و هروبا من شروط القمع و القهر و العمل المجاني الذي غالبا ما تعانيه النساء داخل أسرهن نظرا لتحملهن مهام المنزل والعناية بالآباء أو الاخوة أو الأطفال...

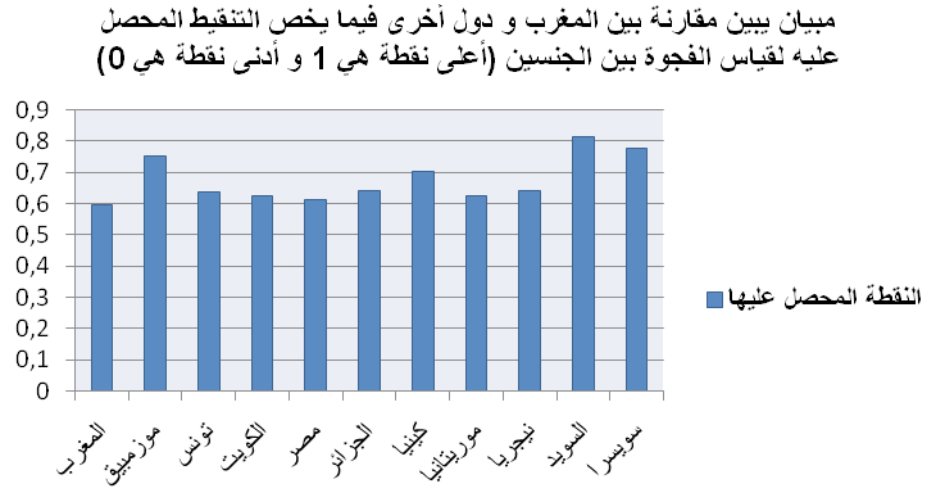

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2016

يتضح من خلال المبيان أن مؤشرات المساواة بين الجنسين جد ضعيفة مقارنة بدول جد محافظة كالكويت ومصر حيث بلغ هذا المؤشر 0.624 بالكويت و0.614 بمصر بينما لا زال في المغرب لا يتعدى 0.597 متخلفا على تونس التي يبلغ المؤشر فيها 0.636.

ويقوم المؤشر بتصنيف دول العالم بناءً على مقدار المساواة بين الرجل والمرأة، وذلك من خلال عدة قياسات تبحث الفجوة بين الجنسين في كل دولة من دول العالم، من حيث المشاركة الكاملة والفعَّالة في الاقتصاد، والسياسة، والولوج لكل من التعليم والصحة والتي احتل فيها المغرب جميعها مراتب متأخرة.

جدول يبين ترتيب بعض الدول على التوالي فيما يخص الفجوة في عدم المساواة بين الجنسين سنة 2016

الدول	الترتيب
السويد	4
سويسرا	11
موزمبيق	21
كينيا	63
نيجريا	118
الجزائر	120

تونس	126
الكويت	128
موريتانيا	129
مصر	132
المغرب	137
سوريا	142
باكستان	143
اليمن	144

المصدر: تقرير المنتدى الاقتصاي العالمي لسنة 2016

يَحتل المغرب كما هو واضح من خلال الجدول مراتب متأخرة قياسا بدول شمال إفريقيا والخليج العربي الغارق في المحافظة. ويتموقع ترتيبيا بالقرب من دول تعيش اضطرابات سياسية كسوريا واليمن. و مرد هذا إلى تطبيق مختلف السياسات النيوليبرالية التدميرية التي طالت التعليم والصحة والتشغيل. و قد ساهم ذلك في إعاقة الاندماج السياسي والاقتصادي للنساء بالمغرب. وبهذا الصدد شهدت نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء تراجعا بالرغم من التطبيق الطيع للبرامج المرتبطة بأهداف الألفية، وفي الوقت نفسه ارتفع عدد ربات البيوت بصورة أسرع بين النساء في سن العمل. هذه الأرقام تنعكس على التصنيفات الدولية للمغرب الذي يحتل الرتبة 133 من أصل 142 دولة في التفاوت بين الجنسين في سنة 2014 بينما كان يحتل الرتبة 129 سنة 2013، والرتبة 127 سنة 2010. أما على صعيد المشاركة الاقتصادية للنساء فالمغرب يحتل المرتبة 135 برسم سنة 2014، علاوة على تصنيفه ضمن البلدان التي لها ثقافة محافظة من حيث قبول الدور السوسيو اقتصادي الذي تلعبه النساء[1].

وقد اعترف تقرير حكومي لأهداف الالفية للتنمية لصالح النساء والفتيات، بأن هناك تأخرا على مستوى بعض المؤشرات المرتبطة بالمساواة، كتقليص نسبة وفيات الامهات وتعميم التعليم لدى الفتيات ومحاربة الفقر وتمكين النساء من الولوج لمراكز القرار السياسي والإداري والاقتصادي، وتقليص العنف ضدهن. وهو ما يجعل المغرب في مراتب متأخرة لقياس مؤشر المساواة بين الجنسين .

1 تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي حول أشكال النهوض بالمساواة بين الرجال و النساء في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية و السياسية.

تعترف الدولة في تقاريرها بضعف اندماج النساء في المشاريع التنموية الكبرى. فرغم الميزانيات التي التهمتها هاته الاوراش الكبرى، فإنها تظل فارغة المحتوى من حيث الجوهر، دون أن تستجيب للحاجيات الاجتماعية الملحة للنساء.

خاتمة

لازالت النساء، رغم كل ما يروج من سعي حثيث لإدماجهن في التنمية، يعانين من ارتفاع معدلات الامية لاسيما في المناطق القروية، كما ترتفع بطالة حاملي الشهادات في أوساط النساء أكثر من الرجال، كما يعزى ارتفاع معدل التسرب المدرسي للفتيات مقارنة بالفتيان إلى خيارات أسرية ترتكز إلى تصورات اجتماعية واقتصادية وثقافية تقليدية، كحالات الزواج المبكر أو تفضيل تعليم الذكور بسب العوز المادي و الفقر.

أما على صعيد النفاذ إلى الشغل، فقد تنامت مشاركة النساء في سوق العمل خلال السنوات الأخيرة، لكنه تشغيل متسم بالهشاشة المعممة، أو أنه تشغيل لتدبير البؤس والعوز قصد الاستمرار على قيد الحياة.

ولأن الصحة العمومية بالمغرب تعيش لحظات الاحتضار الأخيرة، فإن المغرب لم ينجح في بلوغ الأهداف المحددة في تخفيض وفيات الأمهات والمواليد، وفشلت جل برامج الصحة الإنجابية للنساء في الاقتراب من المستويات المتوخاة، مع استحضار ارتفاع نسب العنف في صفوفهن، وتنامي الهوة بين الجنسين كمؤشرات على اللامساواة .

وفي مقابل كل هذا تصرف مبالغ مالية لتنفيذ برامج ترقيعية ترمي للحفاظ على حد أدنى من السلم الاجتماعي للإستمرار في خدمة مخططات الإمبريالية العالمية ومصالح البرجوازية المحلية. ففي سنة 2002 اجتمعت الدول الدائنة والمدينة بالإضافة إلى البنوك والصناديق المانحة للقروض لوضع خطط التمويل لبداية الالفية، وأكد هذا المؤتمر على ضرورة بذل مجهود من قبل دول العالم الثالث لوضع برامج ناجعة لمحاربة الفقر إذا ما أرادت الاستمرار في استقبال القروض. وفي هذا الإطار تمت بلورة سياسات محاربة الفقر والتي تمت ترجمتها في بلادنا إلى ما يعرف بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي وجه قسط وافر منها للنساء، بالإضافة إلى استراتيجيات صحية (2012-2016)، واستراتيجيات النوع والمساواة .

جعلت الدولة من الجمعيات حليفا استراتيجيا لها لتفعيل مختلف الخطط الترقيعية، وعملت عبر العمل الخيري الإحساني على نشر ثقافة الاستجداء و التسول وشيوعها في مجتمعنا لتصبح أمرا عاديا كأسلوب إضافي لتغطية تبعات الأزمة الإجتماعية لنمط الإنتاج الرأسمالي التابع.

تحاول الدولة أن تعوض التدمير الذي ألحقته بالخدمات الاجتماعية، بحلول من

هذا النوع. فبدلا من أن تكون السياسة الاجتماعية في صلب الخطط الوطنية، تعتمد الدولة استراتيجية تنموية تفضي إلى تشوهات اجتماعية تفاقم الفقر والتهميش، دون تأمين حلول حقيقية للبؤس المتزايد، في المقابل لازالت المديونية العمومية تتزايد مؤدية إلى تعطيل كل إمكانات التنمية الفعلية، سواء كانت موجهة إلى النساء أو إلى فئات اجتماعية أخرى وتعرقل النمو الاقتصادي الموجه لخدمة الحاجيات الأساسية للسكان.

سيستمر تقليص مداخيل الدولة بعد التوقيع على اتفاقات التبادل الحر، التي ستضع اقتصادنا في كفة غير متوازنة تعرض المقاولات الصغرى للإفلاس، ويتم توجيه ما تبقى من المداخيل التي تستنزف جيوب الفقراء، جراء الضرائب المباشرة وغير المباشرة، لخدمة الدين.

يوسع الحاكمون هجماتهم لضمان أداء خدمة المديونية العمومية عبر عدة إجراءات من بينها، الهجوم على أنظمة التقاعد، و خوصصة التعليم والصحة، ومواصلة تفكيك صندوق المقاصة، وتجميد الأجور بالوظيفة العمومية، و تعميم المرونة، وسن قانون الإضراب لصد أي مقاومة من الطبقة العاملة. هكذا إذن، يتم تحميل هذه التكلفة للأجراء والفئات العريضة التي تشكل النساء غالبيتها العظمى، كما يتم تخفيف حدة المقاومة الاجتماعية التي يمكن أن تنجم عن تطبيق هذه التدابير بحلول ترقيعية عنوانها العريض التنمية. ورغم كل مساعي الدولة الرامية للتخفيف من حدة الأزمة، تعبر الجماهير الشعبية بين الفينة و الأخرى عن سخطها ورفضها لمختلف الهجومات التي تشنها على القوت اليومي للكادحين، إذ كشفت انتفاضة الريف الأبية وانتفاضة العطشى بزاكورة والإحتجاجات العارمة لمدينة جرادة زيف الأضاليل التي تروجها الدولة باسم التنمية.

تستدعي التنمية، قيم العدالة الإجتماعية وسن سياسات تقوم على التوزيع العادل للثروة، بعيدا عن الفساد ونهب الثروة من طرف الشركات ولوبيات الفساد المتحكمة بزمام الأمور. ولا يمكن لتنمية حقيقية أن تكون فعالة و إيجابية دون أشراك المواطنين باعتبارهم المعنين المباشرين باتخاذ قراراتهم و ذلك بالمشاركة في صياغة السياسات العمومية وفي النقاش المواطني. كما تتوقف مقومات التنمية على توسيع الحريات الفردية وعلى الأسس الديمقراطية التي تسمح للأفراد بتقرير مصيرهم بعيدا عن مفاهيم تمويهية باسم «المقاربة التشاركية» و«الحكامة»، وغيرها من الشعارات التي تروم إخضاع إرادة الشعوب للدوائر الإمبريالية. وتعتبر المديونية من أخطر الآليات الاستعمارية التي توظفها الإمبريالية لتفقد الشعوب سيادتها واستقلاليتها، لذلك لا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية دون إلغاء هذه الديون: وهو مايتطلب بناء ميزان قوى عبر حملات تشهيرية بخطورة المديونية ككابح للتنمية، وعبر خلق جسور التواصل مع مختلف المنظمات والهيئات السياسية

والحقوقية والجمعوية لتكثيف التعبئة، وعبر تثقيف شعبي متجه نحو فعل شعبي مناهض لمختلف السياسات اللبرالية التي تنهجها الدولة .

المحور السادس:

النساء في مقدمة الاحتجاجات الشعبية

بقلم: ليلة اجبرا

تقديم

يَجري التعبيرُ عن المطالب الاجتماعية المُتعددة الأوجه على المستوى الوطني، باستخدام ألفاظ الحصار والتهميش والإقصاء، وتدور المطالب حول الشغل والسكن والصحة والتعليم والماء والكهرباء وانعدام الأمن ...، فلم يعد صراع الطبقات، ونزاع المصالح يظهران في المعامل فقط، بل في كل مكان يسعى فيه المجتمع إلى التغيير. وتبعا لذلك، في كل مكان يسعى فيه الحاكمون إلى فرض مصالحهم.

إنّ هذا الواقع، باعتباره إنعكاسا للتوجهات النيوليبرالية، بات يخضع لإيقاع تحولت فيه الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية إلى سيرورة يومية، في مختلف المناطق القروية والحضرية. حيث تزايد في السنوات الأخيرة احتجاج المغاربة كما هو واضح من خلال إحصائيات وزارة الداخلية ومن التغطيات الصحفية لذلك. ويشمل موضوع الحركات الاحتجاجية حالات كثيرة شديدة التنوع، حيث يمتد من رد فعل عفوي من سكان أحياء الصفيح أثناء إنزال قوات القمع من أجل هدم المنازل، ونضالهم من أجل سكن لائق، إلى تنظيم مظاهرة والنضال ضد البطالة، أو ضد ظروف الشغل السيئة، و التهميش، و غلاء كلفة المعيشة، و انعدام الأمن العمومي...

في سنة 2005 بلغ عدد الوقفات الإحتجاجية ما يقارب 700 وقفة أي ما يعادل وقفتين في اليوم -طبقا لما صرح به وزير الداخلية آنذاك، شكيب بن موسى، أمام البرلمان، في شهر دجنبر 2005-. و قد تضاعف هذا الرقم 25 مرة سنة 2012. فقد سجل بصورة رسمية في هذه السنة 17186 احتجاج (مظاهرات ووقفات) في الفضاء العمومي، أي حوالي 50 احتجاجا في اليوم[1]. يعتبر هذا الكم من الوقفات مؤشرا على حالة الرفض وعدم الرضا السائد لما آلت إليه الأوضاع، بفعل السياسات التي تنهجها الدولة، والتي من خلالها تعمل على تخفيض النفقات العمومية، إذ أصبح الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكافة الكادحين مترديا، كما عرفت أوضاع

1 راجع :عبد الرحمان رشيق «الحركات الاحتجاجية في المغرب من التمرد إلى التظاهر»، ملتقى بدائل المغرب، يناير 2014

النساء بشكل خاص تدهورا بوثيرة أعلى مقارنة مع الذكور .

إن أوضاع التخلف التي تعيشها النساء مقارنة مع الذكور ما هي إلا نتيجة حتمية لحالات التمييز المسلط على النساء، على مجموعة من المستويات من بينها التعليم والشغل ومن ناحية التأهيل، وبالتالي أجبر أغلبيتهن على الشغل في قطاعات هشة، في شُروط عمل قاسية تتميز بعدم الإستقرار.

هذا الوضع جعل تأمين الحاجيات الأساسية والاستفادة من الحقوق الأولية غير متاح، فتعجز النساء عن تأمين الغذاء و تكاليف الدراسة والعلاج لهن ولأطفالهن. وحتى إن وجدت أو توفرت تلك التكاليف، تدفع العقلية الذكورية السائدة في المجتمع إلى تفضيل الذكور على الإناث في الحصول على الحقوق الأولية. في ظل هذا الهجوم الشرس، نجد هناك مقاومة النساء اللواتي يتواجدن في طليعة الكفاح من أجل الوصول إلى الخدمات العمومية، ويتقدمن النضالات الشعبية المطالبة بالعدالة الاجتماعية و نيل حقوقهن الأولية.

نساءُ سيدي إفني نموذج الكفاح والقتال المستميت

عاشت مدينة سيدي افني غليانا شعبيا منذ ماي 2005 حيث خرج السكان في مسيرة حاشدة يوم 22 ماي 2005، إلاّ أن المسؤولين لم يبدوا أي تجاوبٍ مع مطالب المواطنين لينظموا مسيرة احتجاجية يوم 07 غشت 2005 التي قمعها المخزن بالرصاص المطاطي و القنابل المسيلة للدموع. إلا إن إرادة الجماهير كانت أقوى ومنذ ذلك الحين توالت المحطات النضالية لتأتي ملحمة 30 ماي 2008، حيث أقدم المواطنون على تنفيذ اعتصام مفتوح بباب الميناء لمنع الشاحنات من مغادرته ووضعوا تحقيق المطالب كشرط وحيد لإنهاء الاعتصام. بعد محاولات للإلتفاف حول مطالب السكان، وبعد سلسلة من المفاوضات الفاشلة في ظرف أسبوع تقريبا، وجدت الدولة نفسها أمام الحل الوحيد الذي تتقنه، وهو اجتثاث الحركة باستعمال القمع المفرط. كان التدخل قويا، حيث اعتمدت القوات العمومية على القنابل المسيلة للدموع، والرصاص المطاطي، والهراوات الخشبية والمطاطية، والمقالع لرمي المتظاهرين بالحجارة، وقضبان حديدية سميكة لتكسير الأبواب، والكلاب المدربة، وأدرع واقية وصدريات مطاطية. واستخدمت كل أساليبها الهمجية، من اقتحام المنازل واعتقالات عشوائية و احتجاز اسر المناضلين و التهديد بالاغتصاب و كافة أشكال الانتهاكات الجسدية و النفسية ...

إلا أنّ الجماهير الشعبية إستمرت في الخروج الى الشارع و تنظيم احتجاجات ومظاهرات تنديدية بالقمع و المطالبة بالإفراج عن المعتقلين.

وتجدُر الإشارة إلى الدور المهم الذي لعبته نساء افني في هذه الانتفاضة، اللواتي

وعين أن قضيتهن لا تنفصل عن سائر قضايا الشعب، فبعدما قامت قوات القمع بالتدخل المفرط وبعد احتماء الرجال و الشباب على الخصوص بالجبال، تولت النساء تنظيم مظاهرات من اجل إطلاق سراح المعتقلين وتحقيق المطالب ، ولم تثنيهن ممارسات النظام من إغتصابات وتهديد و تنكيل بهن، وإلحاق أكبر قدر من الإهانة، بل زادهن ذلك عزما وكفاحا[1].

يظهر أن الممارسات الوحشية والقمع الشرس لإنتفاضة إفني، بخاصة اتجاه النساء، لم يكن اعتباطيا، بل هو ممارسةٌ واعية من طرف النظام بهدف تركيعهن و إخافتهن لكي لا تخرجن للإحتجاج، وتكتيك لترهيب المواطنين، نظراً لما تعنيه المرأة في المخيال الجمعي للشعب المغربي وسكان سيدي إفني بالخصوص.

حركةُ 20 فبراير حضورٌ نسائي وازن

شاركت النساء بشكل كثيف في الحراك الاجتماعي لسنة 2011 على المستوى الوطني حيثُ سجلت أعدادٌ كبيرة للنساء خرجن أثناء المسيرات التي دعت لها الحركة. وتجدر الاشارة إلى أن حضور المرأة لم يكن بعديا، وإنما هو حضور واكب جميع المراحل، إنطلاقا من التأسيس إلى الخروج للشارع والتظاهر، ايمانا منها أن المرأة هي شريك أساسي في مقاومة الإستبداد. إذْ لم تكن النساء في حركة 20 فبراير فقط مشاركات، بل كنّ في الصفوف الأمامية ولهن ادوارٌقيادية ومسؤوليات في شتى الأشكال الاحتجاجية، وايضا كن مُساهمات بشكل قوي و إيجابي في النقاشات السياسية التي عرفتها الحركة، فأبن عن نضجهن السياسي ووعيهن بضرورة التغيير.

رُغم تغييب حركة 20 فبراير للمطالب النسائية، فقد تم إستدراك الأمر بفضل تَدخل مناضلات ومبادرتهن بخلق نساء 20 فبراير. وقد سمحت هذه المبادرة، رغم ضعفها، بلفت الغنتباه إلى غياب مطالب نسائية، لاسيما وأن الحركة النسائية لم تنخرطْ في الحركة ولم تعبر عن أي موقف داعم ومساند لحركة 20 فبراير.

نضال النساء ضحايا القروض الصغرى نضال ضد المقاربات التنموية الفاشلة للدولة

ناضلتْ النساء ضحايا القروض الصغرى، منذ بداية سنة 2011 في الجنوب الشرقي (ورزازات، زاكورة) للمغرب ضد مؤسسات القروض الصغرى، بعد معاناة من ضُغوطات، ومُصادرات، ومُحاكمات، جراء قروض تدعي أنها مُوجهة بالأساس لمحاربة فقرهن، قبل أن يُدركن أن التمويلات الصغيرة لم تكن إلا نهبا لجيوب

1 تقرير وفد «اطاك المغرب» إلى سيدي إفني 2008/06/15

الأسر الفقيرة، فنظمن أنفسهن وناضلن من أجل إلغاء تلك الديون[1].

تستغل مُؤسسات القروض الصغرى النساء الفقيرات بدعوى إشراك المرأة في التنمية، وتطوير قُدراتها، إلا أن الواقع أظهر أن هذه الأهداف تظل مجرد مزاعم، وأن الهدف الأساسي لهذه المؤسسات هوّ مُراكمة الأرباح و ملء صناديقها بأموال الفُقراء، من خلال نسب فوائد مرتفعة بشكل كبير، والضغط على المستدينات لتسديد القرض باستعمال كل الوسائل القانونية منها وغير القانونية.

في سياق حركة 20 فبراير، أدى تفاقم أزمة القروض الصغرى لدى مجموعة من النساء الى التفكير في تنظيم حركة تستطيع من خلالها النساء النضال ضد الخروقات التي ترتكبها هذه المؤسسات بالضغط عليهن لتسديد أقساط القروض.

كانت الأشكال النضالية عبارة عن وقفات في البداية أمام مُؤسسات القروض الصغرى، ومسيرات منتظمة، ولقاءات تواصلية، وورشات تثقيفية للنساء، ثم مقاطعة تسديد القروض.

كانت حركة ضحايا القروض الصغرى بورززات حركة فريدة من نوعها فقد شكلت النساء قاعدتها الأساسية وواجهت مُجمل مُؤسسات القروض الصغرى المتحالفة مع السلطات في المنطقة. وقد تعرضت النساء الضحايا إلى ضُغوطات كبيرة وتهديدات بالسجن من طرف وكلاء مؤسسات القروض الصغرى، ومن طرف ممثلي السلطة حيث قامت مؤسستي أمانة وإنماء بالمتابعة القضائية لمنسقي الحركة أمينة مراد وبن ناصر الاسماعيلي.

نضالات السلاليات نضال ضد الإقصاء والتمييز

تُدافع نساء الأراضي السلالية عن حقهن في الإستفادة من خيرات أراضيهن، والتي مازالت محدودة نظرا لما كرسته القوانين والأعراف الموروثة الجامدة، فالنساء السلاليات مازلن يتعرضن للإقصاء بل وللضرب والتعنيف أحيانا عند مطالبتهن بالحصول على حقوقهن في الإنتفاع من عائدات أراضي الجموع، التي خضعت خلال السنوات الأخيرة للبيع والاستنزاف من طرف الدولة لإقامة مشاريع سكنية وصناعية أو سياحية.

نضالات النساء السلاليات تتجسد أمامنا مثلا في نضال نساء أولاد سبيطة اللواتي أبَنَّ عن صمود قوي أمام قوات القمع من أجل إسترجاع الأراضي المسلوبة من طرف اللوبي العقاري، في شروط غامضة ومجحفة لا تخلو من خروقات، لصالح

1 راجع: أطاك المغرب ،»نظام القروض الصغرى :فقراء يمولون أغنياء»،دراسة ميدانية و تحليلية لنظام السلفات الصغيرة بالمغرب 2016

إحدى الشركات التي ستستغلها في إنجاز مشروع سياحي مربح بكافة المقاييس، وبتواطؤ مكشوف للدولة التي عمدت إلى حماية الرأسمال ومافيا العقار على حساب الضعفاء والمفقرين، و عبر تسخير كافة أجهزتها لتسهيل هذا الإستيلاء.

أمام هذا السطو المُمنهج للدولة على أراضي أولاد سبيطة التي تشكل المصدر الأساسي لعيش الأسر في تلك المنطقة، فُرِض على النساء اقتحام سوق الشغل، خاصة في القطاعات الهشة كالقطاعات التصديرية (التصبير، الفلاحة، النسيج) وقطاعات أخرى غير مهيكلة (عاملات البيوت، الصناعة التقليدية...). وهي قطاعات تتميز بموسميتها وضُعف أجورها، وشروط عملها الصعبة إجمالا. الشيء الذي عبرت النساء عن رفضه وطالبن برفع «الحكرة» التي طالتهن في مختلف الاحتجاجات التي نظمنها.

نضال نساء أيت سخمان دفاعا عن الأرض

تعيش منطقة أيت سخمان ببلدة أغبالة التابعة لإقليم بني ملال والقريبة من إقليم خنيفرة، والغنية بثروتها الغابوية والمائية، الإقصاء والتهميش والفقر، مما جعل أغلب شبابها ورجالها مرغمين على مغادرة الدّوار بحثا عن لقمة العيش في المدن الكبرى، تاركين وراءهم نساء وأطفالا وشيوخا يدافعون عن أرض أيت سخمان التي تعاني من مشاكل تفضح شعارات التنمية المحلية.

قامت نساء هذه المنطقة بقيادة الإحتجاجات والنضال من أجل الدفاع عن الحق في المياه وضد تسليع المياه في البلدة، إذْ استطعن تنظيم إجتماعات منتظمة في الدواوير ومركز البلدة، وسطرن ملفا مطلبيا رفقة الشباب والتلاميذ وخرجن إلى مركز القيادة للإحتجاج على غلاء فواتير الكهرباء، والنضال من أجل مطالب اجتماعية و بيئية.[1]

عودةُ الريفيات إلى ساحة النضال من أجل رفع التهميش

عرفتْ منطقةُ الريف شمال المغرب سلسلة من الإحتجاجات منذُ مقتل الشاب محسن فكري يوم 28 أكتوبر 2017، طالب من خلالها سكان المنطقة بتحقيق مجموعة من المطالب تطورت مع إستمرارية الحراك، فأصبحت تضم المجالات الحقوقية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية، يراهنون عليها للخروج من حالة الخصاص التي يعيشونها. فالمنطقة عرفت حصارا تاريخيا وتفتقر إلى مقومات الخدمات الاجتماعية الأساسية كما أنها تعرف ركودا اقتصاديا خلف نسبا مرتفعة من البطالة الخ...

1 http://attacmaroc.org/?p=4879

والمُلفت في هذه المسيرات السلمية التي جابت شوارع الحسيمة ونواحيها، هو العدد غير المسبوق للريفيات المشاركات في جلها، الشيء الذي وصفه البعض بالمعجزة الاجتماعية، نظرا للطابع المحافظ للريف. والحقيقة أن خروج المرأة الريفية للشارع وإعلاء صوتها، هو مؤشر لما آلت إليه الأوضاع في المنطقة ووعي المرأة الريفية شأنها شأن الرجل ونضالها من أجل حقوقها ورفضها للتهميش.

إن وُجود النساء الريفيات في الميدان ليس جديدا، فالتاريخ يشهد على دور المرأة ومشاركتها في الأحداث التي تخص منطقتها، خصوصا في العشرينات أثناء حرب التحرير ضد الإستعمار التي قادها عبد الكريم الخطابي. بعد ذاك جاءت الإحتجاجات الأخيرة التي عرفتها المنطقة لتحيي هذا الدور الذي تراجع بسبب هيمنة الثقافة الذكورية.[1]

لم تسلم النساء الريفيات بدورهن من القمع الذي طال الحراك، إذ أخذن نصيبهن من الترهيب والتخويف والاعتقالات وكافة أشكال التدخلات القمعية، مما يؤكد حضورهن القوي في الساحات، وعدم الإكتفاء بالمشاركة الباهتة. فالمرأة الريفية أبت أن تكون مُجرد رقم في الأشكال النضالية وإنما ساهمت بتحمل مسؤوليات وإغناء النقاشات، (سيليا ونوال بن عيسى نموذجا) وكانت لهن الشجاعة لقيادة الحراك والتضحية من أجل المطالب المشروعة التي رفعها السكان.[2] وقد عكس تخليدهن لليوم العالمي للمرأة قوة مشاركتهن ووعيهن بدور المرأة الريفية في الحراك. ويستمر نضال المرأة الريفية من خلال صمود وشجاعة أمهات المعتقلين.

نضالات النساء العاملات ضد جشع الرأسمال

يقومُ النظام الرأسمالي على مراكمة الثروة في يد أقلية وإستغلال العمال ونهب الثروات وتدمير البيئة. ويدفع هاجس الربح الرأسمال إلى هجوم مستمر على المكاسب التاريخية للعمال-ات من حماية اجتماعية وحريات نقابية وشروط عمل بما فيها تلك التي يضمنها قانون الشغل نفسه.

يُواجه العمال والعاملات هذا الوضع بالنضال من أجل حقوقهن/م بشتى الأشكال الإحتجاجية، فقد عرف المغرب نضالات في قطاعات المناجم والصناعة والخدمات والزراعة من أجل المساواة في الأجور وضد التسريح ومن أجل العمل القار، ومن أجل توفير السلامة داخل أماكن العمل ...

1 مريام مرغيش/ي.أ، المرأة في حراك الريف ...نصرة رغم المعاناة، 30 اكتوبر 2017
http://www.ariffino.net/nador-live/المراة-في-حراك-الريف-نصرة-رغم-المعاناة

2 عائشة بلحاج، تحقيق إخباري «حراك الريف» ... المرأة الريفية في واجهة الحدث 25 يوليوز 2017
http://lakome2.com/أجناس-كبرى/تحقيق/29503.html

يُعتبر وضعُ النساء العاملات أكثر هشاشةً و ترديا ويرجعُ ذلك لطبيعة العمل الذي يشغلنه بسبب عدم التأهيل والتكوين، فالظروف الإجتماعية الهشة تدفع هؤلاء النساء للقبول بالعمل في ظل شروط تتسم بعدم الإستقرار ودُون ضمانات تحفظ لهن حقوقهن المهنية والاجتماعية، وهو ما يجعلهن في مقدمة العديد من الاحتجاجات و الاضرابات العمالية.

وتعتبر العاملات الزراعيات في منطقة سوس نموذجا للكفاح العمالي من أجل تحقيق شروط عمل أفضل وانتزاع الحقوق بالوقوف في وجه الباطرونا، احتجاجا على الأوضاع المتردية للعاملات والعمال الزراعيين. فقد خاضت العاملات مجموعة من الأشكال النضالية إلى جانب العمال من إضرابات ووقفات ومسيرات احتجاجية، واستطعن/وا انتزاع مجموعة من المكتسبات من قبيل تحسين شروط النقل، وتوفير التغطية الصحية، وعطلة الأمومة. وهي مكتسبات وإن كانت بسيطة فهي تحفز على المزيد من النضال من أجل انتزاع كامل حقوقهم المشروعة.

حسب المندوبية السامية للتخطيط فأكثر من 90 في المئة من النساء العاملات يشتغلن في القطاع الخاص، وأكثر من نصفهن يشتغلن في القطاع الفلاحي، وانطلاقا من هذا المعطى يظهر جليا قوة تأثير النساء في الاحتجاجات العمالية للقطاع الزراعي، إذ أن مشاركة النساء الكثيفة في هذه الاشكال الاحتجاجية هي ضرورية وشرط أساسي لانجاح المعارك النضالية، من أجل إنتزاع الحقوق المشروعة للعمال ضد جشع الباطرونا.

وعلى الرغم من ضعف النضالات العمالية لاسيما بالقطاع الخاص بسبب القمع الشرس المسلط عليها والهجوم على العمل النقابي، والدور الكابح للبيروقراطية النقابية، فإن حضور النساء في النضالات العمالية يبقى وازنا رغم ضعف وجودهن على مستوى الهياكل والقيادة النقابية.

نساء إميضر رمزُ الصمود والمقاومة

منذ غشت 2011، انطلق الاعتصام المفتوح الملحمي فوق جبل البان بإيميضر(ضواحي تنغير) والذي لازال يسطر دروسا في المقاومة و الصمود، بعد أكثر من 7 سنوات من أجل الحقوق المشروعة لأهالي المنطقة ضد شركة معادن ايميضر. وفي الوقت الذي تستغل الشركة منجم ايميضروهو أكبر منجم للفضة في افريقيا وتستولي على الأراضي وتستنزف المياه وتدمر البيئة بمباركة وحماية الدولة، يعاني سكان إيميضر من التفقير والتهميش والاقصاء.

رفضا لهذا الوضع المتردي خاض سكان إيميضر أشكالا إحتجاجية عديدة موازاة مع الإعتصام المفتُوح فوق جبل ألبان صيف 2011، والتي سبقتها إحتجاجات منذ

سنة 1986 ثم الإعتصام السلمي المقموع سنة 1996. وعرفت هذه الاحتجاجات حضورا قويا لنساء المنطقة فهن لم يخلفن الموعد بل وقفن و تقدمن النضالات من أجل تحقيق العدالة والمطالبة بتحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، ولم يسلمن بدورهن من قمع وتعنيف السلطات. إن مشاركتهن المستمرة في كل الأشكال النضالية تعبرعن صمودهن ومقاومتهن فهن كباقي نساء المغرب، قوة دافعة للكفاح ضد الاستبداد والتهميش والتفقير، ومن أجل التحرر وإقامة مجتمع تسُوده العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات والمساواة ودولة تحافظ على الكرامة.[1]

هذه بعض الأمثلة عن المشاركة الملفتة والمهمة للنساء في الاحتجاجات التي يعرفها المغرب. فهناك أيضا نضالات أخرى عديدة منها نضالات الشليحات، ونساء بن صميم ضد خوصصة الماء، ونساء بني ملال وزاكورة وبوعرفة وطاطا من أجل الحق في العلاجات الصحية الضرورية...

خاتمة

إن مشاركة النساء في الاحتجاجات على طول خريطة المغرب ما هو إلا نتيجة لما أفضت إليه السياسات التقشفية التي تنال من كل المكتسبات الاجتماعية.

ما يثير الانتباه في هذه الاحتجاجات النسائية هو التجاهل الكلي من طرف الحركة النسائية التقليدية. فإقصاء النساء وتهميشهن وفقرهن واعتقالهن وتعنيفهن وإجهاضهن بسبب القمع الشرس الذي تواجه به الاحتجاجات، كلها أمور خارج اهتماماتها.

بينت المظاهرات تعقد ومفارقات التعامل مع المرأة حتى في عز الانتفاضات، إذ تعرضت ولا تزال لاضطهاد مزدوج. اضطهاد سلطات القمع التي لا ترحم، ونشير هنا إلى ان العنف الموجه للنساء قد يكون أكثر حدة، فقد تعرضت كثير منهن لحالات اجهاض خصوصا في صفوف المعطلات، أثناء تدخل قوات القمع في مختلف الاحتجاجات التي شاركن فيها، إضافة إلى مختلف الانتهاكات الجسدية والنفسية. ومن جهة أخرى، اضطهاد ذكوري يتمظهر في الميادين بأشكال عديدة منها احتكار المناضلين الذكور للأدوار القيادية، والطابع الذكوري لأغلب الشعارات، وتغييب المطالب النسائية خاصة، بل قد تصل الأمور إلى التحرش بل وإلى التعنيف في بعض

1 http://imider96.org/news-3/

الأحيان[1]. إلا أن ذلك لم يمنعهن من الخروج إلى فضاءات الاحتجاج ورفع أصواتهن ضد بعض أنماط التصرف من طرف من يعتقدون اعتقادا جازما أن مكان المرأة ليس هو ساحات النضال.

خروج النساء في الاحتجاجات والانتفاضات، يؤكد أن إسقاط الإستبداد حاجة اجتماعية شاملة، وأن المرأة أكبر متضرر من سياسات الدولة الإقصائية وأكبر مستفيد من التغيير، ولاسيما إذا مس البنيات الذهنية الذكورية السالبة للكرامة.

حضورُ المرأة ومشاركتها إلى جانب الرجل في الإحتجاجات، وإحتلالها لمواقع طليعية، يُبرره القهر التاريخي والاجتماعي والاقتصادي الجاثم على جسدها وعقلها وكرامتها، فمشاركتها في الفعاليات الاحتجاجية ليس ذو بعد سياسي فقط، ولا يبدو أنها ستتوقف بسقوط رؤوس الاستبداد وتحقيق العدالة الاجتماعية، بقدر ما يتعين إسقاط منظومة اجتماعية تمييزية، وبنية ذهنية لا تتصورها إلا في دائرة الوصاية الذكورية .[2]

1 تعرضت ناشطات في حركة 20 فبراير في الرباط اثناء مسيرة 23 اكتوبر 2011 لمختلف أشكال السب والقذف أثناء محاولتهن ضبط للشعارات «. صرحت إحداهن وقالت : « لقد دفعني أحدهم وقال لي بالحرف « مادوزيش من حدايا أنا مسلم وأنت كافرة « ووصفوا ناشطة أخرى بالعاهرة، أصحاب هذه الممارسات وجوه معروفة واعتادت الحضور في أنشطة الحركة.

2 راجع :محمد نور الدين افاية «الديمقراطية المنقوصة في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه «،منتدى المعارف، الطبعة الأولى 2013